


KÖPRÜLÜ KÜ
600
M. ASIM B



سنما الحوه

سرکه صو بال اوچنده برابر [illegible] بال قوامه

حتی تیوم صمد باقی ولد کنف واق صکره فنجان الجنده ... ایجه برقاج کوخ ...

خلاق علیم

ملاجای

القرينة اسم انتقل الذهن بسببها الى المعنى المعدوم في الكلام

وقيل بمعنى الخفرع ... توبنها سيد

وللحنا ز بعد اخراجه من التنور

شكوت الى وكيع سوء حفظي فاوصيني الى ترك المعاصي

فان العلم نور لا ينزال ونور الله لا يعطى لعاصي

شكوت الى وكيع سوء

ی	ل	ع
ع	ی	ل
ل	ع	ی

یا علی

قال الحيفا اذا فا الفي
فقد يفي
اي فقد يحي

[illegible]

قم الليل

بسم الله ارقيك والله يشفيك من كل داء
يأتيك من شر النفاثات في العقد ومن شر
حاسد اذا حسد ثلث مرات

اللهم صل على سيدنا محمد عدد ما في علم الله

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم ارزقني في العلم زيادة وفي العمر بركة وبلغني مائة
وعشرين سنة وفي الرزق سعة وفي الدين والدنيا
سلامة وقبل الموت توبة ومغفرة وعند الموت راحة وبعد الموت جنة
وحريرا واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا
يقرأ هذا الدعا قبل الافطار

[illegible]

سنة الوصال سِنة
وسِنة الفراق سنة

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه هو السبب في هذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وساير المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد لله من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فما لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب و

وقيل جمع حيث لا تقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب يؤول ببعض الكلم واللام فيهما للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية فيقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة الذائرة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا او موضوعا مفردا او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني

بحيث

قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى
اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق
اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح ولا
يبعد ان يقال ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان
في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد
لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى
المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنيّ اسم مفعول
كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على
تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق
بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف التهجي الموضوعة لغرض التركيب لا
بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء
المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض لفظ آخر فكيف يصدق
عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد اعم من ان يكون لفظا
او غيره فان قلت قد وضع الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ
الخبر والجملة فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ
وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الالفاظ الموضوعة
بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ
آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف
والخبر والجملة ونحوها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة

معينة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له
خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد
وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه حينئذ ما لا يدل جزء لفظه على
جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس
الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد
الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل قتل قتيلا
او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه حينئذ ما لا يدل جزؤه على جزء
معناه ولا بد حينئذ من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية
والآخر مفردا ولعل النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد
حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد او منصوب وان لم يساعده
رسم الخط على انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول
بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد
بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف
لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركب مطلقا سواء كانت كلامية
او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها
مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظا واحدا
واعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب
باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر
بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال

هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله فرح عنه فانه
لا يقال له لفظة واحدة ونقى بمثل قائمة وبصرى فانها يعد ونه
الا متزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد
ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع
يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء
آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا
حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة
لا تستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة لفظ
ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان يكون بالطبع
كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من
ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف
اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما
كانت موضوعة للمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل
على معنى كاين في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في
نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها
لاستقلالها بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل عليه في نفسها بل على
معنى تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها
بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني
وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف وانما سمي بها لانها في الدلالة

على معنيها اي الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة و
الكوفة في سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا
لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي في جانب مقابل
الاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف
والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان تقترن
ذلك المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة
الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها
يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا تقترن
ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة القسم الثاني وهو ما
يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم مأخوذ
من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام
دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه و
القسم الاول وهو ما يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الفعل
سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي
بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اي من
تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة
لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام الكلمة الاخرى والفعل كلمة تدل على معنى
في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف

المتضمن بمطلق ويراد به المستلزم لا ما يعم وذلك المستلزم كما يقال الانسان متضمن للحيوان
ولذا يقال الانسان متضمن للحيوان الناطق لان الشيء لا يتضمن نفسه وفي الحد كذلك قلت المراد با
لتضمن المشتمل لا الاصطلاحي كما يقال فهمت ما تضمنه كتابك اي ما اشتمل عليه ولو اريد الاصطلاحي
فهو صحيح ايضا لان الكلام في مثل زيد قايم هو مجموع الكلمتين والرابطة بينهما بالاسناد فدلالته على المجموع مطابقة

وهم الكلمتين تضمن والمتضمن على صيغة اسم الفاعل هو مجموع الكلمتين بالاسناد والمتضمن على صيغة المفعول هي الكلمتان فقط فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن حلبي

مما زعن احويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف
بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم عن الحرف بالاستقلال
وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل منها تعريف جامع لافراده
مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد هنا الا المعرف اي الجامع المانع
ولذا وزاد المص حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر
ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء
على تفاوت مراتب الطبايع الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا
كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن
كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن
اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين
فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد
احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين
حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فايدة تامة
فقوله لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية
وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد
خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت
المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت
هند وزيد قايم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان
كل واحد منهما تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية و
فانك اذا قلت زيد قايم مثلا فهمت المخاطب فايدة يصح السكوت عليها
بحيث لا ينتظر المخاطب للفظ آخر اما اذا قلت غلام زيد مثلا
من الالفاظ المحتملة لان يكون احد جزئي الكلام يبقى منتظرا
مسندا اليه او مسندا حتى يستفيد حلبي

ونيهما الاسناد يفيد المخاطب فايدة تامة وحيث كانت الكلمتان
اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل
زيد ابوه قايم او قايم فان الاخبار فيهما مع انها مركبات في حكم الكلمة
المفرد اعني قايم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب
زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس كلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم
ان كلام المص ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قايما مجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل
حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه
صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب
المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المص
ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا
ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فيصح
يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام
وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون
الكلام عند المص ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك الكلام
الا في ضمن اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه و
فعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي يحتمل
بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة اقسام ثلثة منها من جنس واحد
اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل
اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد

والاسناد لا بد له من المسند والمسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او
في اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما
مفقودان وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي
الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه المفقود
وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا
فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي
هو المنوي في ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في
نفسه اي في نفس ما دل اي معنى الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول
قال المص في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على
معنى في نفسه يرجع الى المعنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه
وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج كقولك الدار في نفسها
حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل
على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في
نفسه انتهى كلامه وتحقيقه ما ذكره بعض المحققين حيث قال
كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك
في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان
يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره
فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات
كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته و

ولذا تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا
الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة عليه الى
ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم و
الفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل
من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف
حاليهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية لا يمكن ان يتعقل الا بذكر
متعلقه مخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه و
الحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة
لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات
لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان
يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح
ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية
ولا تصلح ان تكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل منهما ان يكون
ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات
لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلة لملاحظة احوالها وهذا هو
المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت
ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في
نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى لاستقلاله
بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه

اما اذا اريد واحد وهو استقلاله بالمفهومية فهي في هذا الكتاب بالقصر الحروف
نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة
وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى
في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة
كلا المعنيين وكون عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع ضمير
الضمير الى المعنى لعدم سبقه بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في
نفس الكلمة ولهذا جزم المص هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق
من التحقيق ظهر انه لا يحتمل حده الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا
اللازمة الاضافة مثل ذو واولو وفوق وتحت وقدام وخلف الى
غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية
ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير
حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها
مضافة الى متعلقات مخصوصة لانه الغرض من وضعها لزم ذكرها
لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم المعنى فهي دالة على معان
معتبرة في حد نفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم
ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني
اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة في الفهم
عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن النفسه اللفظ

اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج
الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران
ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان
جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا
نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان
لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن
المصادر التي كانت في الاصل صوتا نحو صه او عن الظرف او الجار
والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس لشيء منها الدلالة على
احد الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة
عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب اصل الوضع و
خرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير الاشتراك بين الحال
والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل
على واحد معين في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة
على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من
الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه
ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه تثنيتها بصيغة جمع الكثرة على
كثرتها ومن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة
وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع
افراده وهي خاصة لازمة كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة

لما كانت بالفعل له من خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف
ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم مثل قوله عليه
السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض
له لعدم شهرته وفي اختيار اللام اشارة الى ان المختار عنده
ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت
عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى
انها أل كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام
للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف
التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل
عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل
عليه تضمنا لا مطابقة ومن ههنا اي من جهة ليست شاملة لجميع افراد الاسم
فان حرف التعريف لا تدخل الضماير واسماء الاشارة وغيرها كا
لموصولات وكذلك ساير الخواص الخمسة المذكورة ههنا و
منها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف
الجر في المجرور به لفظا وتقديرا مختص بالاسم لانه لافضاء
معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص
بما يخالف ما يختص به الاصل عني الفعل ويزيد عليه بان يعم
الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين
الترنم وسيجيء في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه

تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا تنوين
الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد
اليه وهو بالرفع عطفا على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر
من الدخول المذكور في الاول والثاني والجر وكلاهما
منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء
مسندا اليه وانما اختص هذه الخاصة بالاسم لان الفعل
وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم
خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا
بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها
بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف
وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل او الجملة قد
يقع مضافا اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم
وقد يقال هذا ابتداء دليل الصيد اي يوم الصياد قاين في الاضافة
بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا
بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان
مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم
قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره اولا
والاول اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب الذي
لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني المركب والمركب

والمركب الذي لم يشبه مبني الاصل فالمعرب الذي هو قسم
من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تر
كيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد في نحو زيد
قايم وقام هولاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة
نحو الف با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا
يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل
المبنيات المص الذي لم يشبه مبني اي لم يناسب مناسبة مؤثرة
في منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء
فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر وبهذا القيد خرج مثل
هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها للمبني الاصل كما يجيء في بابه
ان شاء الله تع اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة
العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي
هو اسم المفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء
الاعراب على الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر
العلامة الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب
وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص مع
الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ
التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم
معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي

فان قلت اذا ثبت ان الغلام في غلام زيد مبني فبناؤه لازم ام عارض قلت

حكمي معربه وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب
ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم
النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع
لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها
كذلك مستغن عن النحو فلا فائدة له يعتد بها في معرفة اصطلا
فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره
في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة
على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة
حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا
بانه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم
الشي على نفسه فينبغي ان يعرف ولا يعرف بما عرفته وجعل
ما عرفوه من جملة احكامه كما فعله المص وحكمه اي من جملة احكام
المعرب واثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره
اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر
حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل صفة
بصفة حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف
العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل
بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلا
بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانه

ضربت زيدا وانا ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور
مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه
لفظا او تقديرا نصب على التميز اي يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدر
اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد
ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت
بفتى فان اصله فتي وفتيا وبفتي انقلبت الياء الفا فصار الاعراب
تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما
كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا
رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف
في آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد لما صح علامة النصب وبعد كونه جار
علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فان آخر المعرب في هذه الصورة يختلف
باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر
المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة
لمبني الاصل مع عامله ابتداء وترتب عليه الاعراب بلا تحقق [illegible]
حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب
والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر فلا فساد فيه
فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من
هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه [illegible]
الاعراب اي الحركة او الحرف اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث هو

هو معرب ذاتا او صفة به اي بتلك الحركة او الحرف وحاصله ان المراد بها
الموصولة الحركة او الحرف لا بيد العامل والمقتضي من الاعراب
البعيدة وبقيد الحيثية خرجت حركة نحو غلامي لانه
معرب على اختيار المص ثم من اختلاف هذه الحركة على
آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم
وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه
على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني
المعتورة وكأنه اراد بهذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام
الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج
عن الحد يعني وضع الاعراب لمفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد
عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره
يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف وما به الاختلاف على المعاني
الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل
عليه اي على المعرب على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء
يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحد
بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع
فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب متعاقبة متناوبة غير
مجتمعة لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع
بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة

على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف باخر المعرب لاختلاف تلك المعاني
وانما جعل الاعراب في اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى
والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف
فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو
ماخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية للاعراب
او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب
فيكون معناه ازالة الفساد وسمي به لانه يزيل فساد التباس بعض
المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع
ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف
الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة و
الفتحة والكسرة فانها تستعمل في الحركات البنائية غالبا
وفي الحركات الاعرابية على الغلط فالرفع حركة كانت او حرفا
علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما
ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتداء والخبر ونحوهما والنصب
حركة كانت او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء
مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة
كانت او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا
اليه واذا كان الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الالحاق
والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه لا

واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل
كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير وما بقي للمضاف
اليه علامة غير الجر فجعل علامة له والعامل لفظيا كان او
معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي معنى
من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي
جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل
الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل
معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت
بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر
علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم الذي لم يكن
مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا المكسر
المنصرف اي الذي لم يبق بناء الواحد فيه سالما وليس
غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين
من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان
الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب
فيهما بالحركة واذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان
يكون بالحركات الثلث والاعراب فيهما بالحركات

الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيها بالضمة اي
حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب و
الكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا و
نصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب
على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل
ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني
طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون
بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم
بالضمة رفعا والكسرة جرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء
للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم كما سيجيء
ذكره مثل جاءتني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف
بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سيذكر
نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك
بكسر الكاف لان الحم قريب المراة من جانب زوجها فلا يضاف
الا اليها وهنوك والهن الشيء الذي يستهجن ذكره كالعورة
والصفة الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة
منقوصات واوية وفوك فهو اجوف واوي لامه هاء اذ اصله

فوه

فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواو اذ اصله ذوو
وانما اضيف ذو الى كل اسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف
الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء
الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا لكن لا مطلقا
بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك
ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى
والمجموع منها معربة باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين
القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة
وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني
اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان تكون مضافة ولكن
الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحكمها حكم
الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال
لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف بالواو
رفعا والالف نصبا والياء جرا وانما جعل اعراب هذه
الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب
المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب
بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد
وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء الستة
لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل

اعراب اسما وانما اختار هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى
في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حروف صالحة للاعراب
في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف ساير الاسماء
المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة
الحرف المحذوف عند الاعراب المثنى وما الحق به
وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال
كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا
باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب
بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف
فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل
روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات
التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان في اخره
الف سيقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ومررت
بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب
معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو
جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك
قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى المضمر واثنان و
كذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت موافقة
صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها

بالالف

بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء وجمع
المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو و
النون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده
مذكرا لجمع بالواو والنون وما الحق به وهو اولو الجمع ذو لا
من لفظه وعشرون واخواتها اي نظايرها من التسع
وهي الثلثون الى التسعين وليس عشرون جمع عشرة والا
لصح اطلاق عشرين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثمانين
على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي
وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعين في
الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب
المثنى مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي آخر
هما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فنا
سب ان يجعل تلك الحروف اعرابهما فرعا للاعراب
كما انهما فرعان لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب
بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان الاعراب
ثلثة وانواعها ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل
اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع
الالتباس ولو خص المثنى بها لبقي المجموع بلا اعراب
ولو خص المجموع بها لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليها

بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لان الضمير المرفوع في
للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في
الجموع لان الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا
اعرابهما بالياء حملا للجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء
في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجمع
لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة
الجـر النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما
فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان
مواضعهما المختلفة شرع في مواضع الاعراب اللفظي و
التقديري اللذين اشار الى التقسيم اليهما فيما سبق وتمامها
التقديري اقل اشار اليه ولا ثم يتبين ان اللفظي ما عداه
فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب
الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في اللفظ وذلك
اذا لم يكن طرف الذي في اخره الف مقصورة سواء كانت موجودة
في اللفظ كالعصا او لام التوليف ومحذوفة بالتقاء الساكنين كعصا
بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في
الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما
اشتغل ما قبل الياء بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع
ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فذهب

البعض الى ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر
لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب
تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع
الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير
الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب
في اللفظ وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية
ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي
في اخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كان محذوفة بالتقاء الساكنين
كقاض رفعا وجرا او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في
حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة
على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني ان تقدير
الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون
بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما
هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله
مسلموي لسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق
ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت في الياء وكسر ما قبلها
فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة
الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء
عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب

بالحروف تقديراً في احوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم
ومررت بابي القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ
بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظاً بل صار تقديرياً واللفظي اي
الاعراب الملفوظ به فيما عداه اي فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب
او استثقل ومما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف
ولما كان غير المنصرف اقل وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب
التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف
ما اي اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واستجماع شرائطهما
فيه اثر سيجيء ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اي
من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام
هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع
مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال
لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل
ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدل
[illegible] في عطف هاتين العلتين عن الواو الى ثم التجرد الى حفظ
على الوزن والنون زايدة من قبلها الف ووزن الفعل
وهذا القول تقريب فقوله زايدة منصوب على انه حال اذ المعنى
ويمنع النون من الصرف حال كونها زايدة وقوله الف فاعل الظرف
المتقدم اعني من قبلها او مبتدا خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم

يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضاً زايدة ولهذا يعبر عنهما
بالالف والنون الزايدتين ولو جعل الالف فاعلاً لقوله زايدة و
الظرف متعلقاً بزيادة [illegible] قبل النون اشتراكهما في وصف
الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعاً وهذا
كما اذا قلت جاءني زيد راكباً من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف
الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب
يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم
اسهل والقول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول
تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد والقول
بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافاً فقال
بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد
عشر لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو الصواب
من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب
ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر
مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال [illegible]
وفي ايراد زينب مثالاً للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي
التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة و
مساجد مثال للجمع ومعدي كرب مثال للتركيب
وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل

وحكمه اى حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله
على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر ولا تنوين وجه
ذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع فى الاسم علتان حصل فيه
فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم
احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فيمنع منه الجر
المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذى هو علامة التمكن و
انما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف
فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول
قايم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل
ثم الرجل والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل
فى كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب
فرع الافراد والالف والنون الزايدتان فرع ما زيد عليه ووزن
الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا
يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان
فرعا لوزنه الاصلى ويجوز اى لا يمتنع سواء كان ضروريا
او غير ضرورى صرفه اى جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف
عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما او بادخال الكسر و
التنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوى
لا الاصطلاحى والضمير فى صرفه راجع الى حكمه للضرورة اى لضرورة

الزحاف فى الشعر ان يسقط بين الحرفين حرف فيزحف احديهما الى الاخرى قاموس

لضرورة وزن الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف
فى الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن والانزحاف
يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله • صبت على مصائب لو انها
صبت على الايام صرن لياليا • واما الثانى فكقوله • اعد ذكر نعمان
لنا ان ذكره • هو المسك ما كررته يتضوع • فانه لو فتح نون نعمان
من غير تنوين لاستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن
السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن
الزحاف ليس بضرورى فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز
عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضرورى عند الشعراء
واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما فى قوله • سلام على
خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد • بشير نذير هاشمى مكرم
عطوف رؤف من يسمى باحمد • فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن
ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروى فى ساير الابيات الدال
المكسورة او للتناسب اى ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب
بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم
عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا
صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذى يليه اعنى اغلالا فالمثال
المجموع غير المنصرف الذى صرف والمنصرف الذى صرف غير المنصرف
لتناسبه وما تقوم مقامهما اى العلة الواحدة التى تقوم مقام العلتين

قوله سلاسلا واغلالا

من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام
علتين لتكررهما احديهما الجمع البالغ اي صيغة منتهى الجموع فانه قد
تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساور واناعيم او حكما كالجموع
الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد
ومصابيح وثانيتهما التأنيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الف
التأنيث المقصورة والممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء
لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال في
حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تأنيث
اخر فصار التأنيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة
للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر و
المؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقاوم
اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون
الاسم معدولا وخروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن
صيغته الاصلية اي صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان
يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى عليك ان صيغة المصدر
ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى الاسم
خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته
الاصلية ان تكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة
فقط فلا ينتقض بما حذف منه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة

واوزان العدل اربعة اقسام فُعال ومَفعل وفَعال وفُعل

نحو ثلاث ورباع — نحو مثلث ومربع — نحو نزال وتراك — نحو اخر وجمع وعمر

17

كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست
باقية فيها وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة
اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة
تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات
القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نم انها مخرجة عن الصيغ
الاصلية فان الظاهر ان مثل قويس وانيب من الجموع الشاذة ليست
مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواس وانيابا بل انما
جمع القوس والناب ابتداء على قويس وانيب على خلاف القياس
من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس
وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء
بما هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال
المقصود ههنا تمييز العدل من سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث يعتبر في
هذا التمييز لا باس بكونه [illegible] لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب
تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث
واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او
العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه
فيها لانهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف
للعدل ثم نسب اخر لكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود
الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل لتحقق

لانه ليس بجمع ولا تأنيث فيه لا لفظا ولا معنى ولا تركيب فيه ولا عجمة ولا الوزن الفعل ولا الالف والنون ولا يجتمع العلمية مع الوصف كما عرفت سيد عبد الله

الوضعية بدون اعتبار ذلك لان خرز غي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل فما خرج عن ذلك الاصل محققاً او مقدراً وانما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقاً معناه خروجاً كائناً عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرراً دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكرراً يكون اللفظ ايضاً مكرراً كما في جاء القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثنا ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفي ما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل مع الوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبار بنائها وصيغتها واخر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخراً ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او بالاضافة او بكلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم انه معدول عما ذكر معه من اي عن آخر من

فان قلت ما العدل التحقيقي والتقديري قلت ان كان ... لكون ذلك الاصل مح

من وا تماثلهما بذهب الى تقدير الاضافة فيه لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو وقيل يا تيم تيم عدي وليس مع اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولاً عن احد الاخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمر على حمراء وان كانت اسماً ان يجمع على فعالى وفعلاوات كصحراء على صحارى وصحراوات فاصلها اما جمع او جماعي او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسماً وفي جمع واخواته احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كاثنيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما كانياب واقواس كيف ولو اعتبر جمعهما لزوائد على انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعي عج للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ ومن ابن حكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول وتقديراً اي خروجاً كائناً عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل لما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدول عن قاطمة واد وبابها كل ما هو فعال علماً للاعيان المؤنثة من غير ذوات

وان كان ... بيان

ولو ...

محقق ه

الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا على ذوات
الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وظفار فانها مبنية وليس فيها
الا سببان العلمية والتأنيث والسببان لا يوجبان البناء
فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء ثم اعتبر فيما عداهما حتى جعلوه
معربا غير منصرف ايضا حملا على نظايره مع عدم الاحتياج اليه
لتحقق السببين للمنع العلمية والتأنيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل
على نظايره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب
قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب
منع الصرف وانما قال في تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن
فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات
الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها
لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا
على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت من دلالة
بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع
بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت
بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب
الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه قد اجري فيه على النسوة
التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد ليعلم ان معناه مررت بنسوة
موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرضي له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع

اي العدل

باب قطام

فلا يعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء

الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته
لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المص رحمه الله شرط اي شرط
الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل
الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية
بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت
عنه فلا تضره بان يخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على
الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة
عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في
الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من
اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية
اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة
الغلبة اسود وارقم حيث صار اسمين للحية الاول للحية
السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار
اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه
الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب
اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا
بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية
ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال
في منع الصرف لوزن الفعل والوصف فيها حاصل والحال صفة

اشتراطه

منع ای هی اسما للحیة علی زعم وصفیته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التی
هی الخبث وکذلک منع اجدل للصقر علی زعم وصفیته لتوهم اشتقاقه
من الجدل بمعنی القوة واخیل للطایر ای ذی خیلان علی زعم وصفیته
لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف فی هذه الاسماء
عدم الجزم بکونها اوصافا اصلیة فانها لم یقصد بها المعانی الوصفیة
مطلقا لا فی الاصل ولا فی الحال مع ان الاصل فی الاسم الصرف التانیث
اللفظی بالتاء لا بالالف فانه لا اشتراط له فی سبب منع الصرف العلمیة
ای علمیة اسم المؤنث لیصیر التانیث لازما لان الاعلام محفوظة
عن التصرف بقدر الامکان ولان العلمیة وضع ثان وکل حرف
وضعت الکلمة علیه لا ینفک عن الکلمة والتانیث المعنوی کذلک
ای کالتانیث اللفظی بالتاء فی اشتراط العلمیة فیه الا ان بینهما فرقا
فانها فی التانیث اللفظی شرط لوجوب منع الصرف وفی المعنوی شرط لجوازه
ولا بد فی وجوبه من شرط آخر کما اشار الیه بقوله وشرط تحتم تاثیره ای وشرط
وجوب تاثیر التانیث المعنوی فی منع الصرف احد امور ثلثة زیادة
علی الثلثة ای زیادة حروف الکلمة علی ثلاثة مثل زینب وتحرک الحرف
الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر والعجمة مثل ماه وجور واشتراط
فی وجوب تاثیر التانیث المعنوی احد امور ثلثة لیخرج الکلمة بثقل احد
الامور الثلثة عن الخفة التی من شانها ان تعارض ثقل احد السببین فیترجح
تاثیره وثقل الاولین ظاهر وکذا العجمة لان لسان العجم ثقیل علی العرب فهند

لطایر

الاصل

فهند یجوز صرفه نظرا الی انتفاء شرط تحتم تاثیر التانیث
المعنوی اعنی احد الامور الثلثة ویجوز عدم صرفه نظرا الی وجود السببین
فیه وزینب وسقر علما المطبقة من طبق النار وماه وجور علمین
للبلدتین یمتنع صرفها اما زینب فللعلمیة والتانیث المعنوی مع شرط
تحتم تاثیره وهو الزیادة علی الثلثة واما سقر فللعلمیة والتانیث المعنوی
مع شرط تحتم تاثیره وهو تحرک الاوسط واما ماه وجور فللعلمیة
والتانیث المعنوی مع شرط تحتم تاثیره وهو العجمة فان سمی به
ای بالمؤنث المعنوی مذکر فشرطه فی سببیة منع الصرف الزیادة
علی الثلثة لان الحرف الرابع فی حکم تاء التانیث قائم مقامها
فقدم وهو مؤنث معنوی سماعی باعتبار معناه الجنسی اذا
سمی به رجل انصرف لان التانیث الاصلی زال بالعلمیة
للمذکر من غیر ان یقوم مقامه والعلمیة وحدها لا تمنع الصرف وعقرب
وهو مؤنث معنوی سماعی باعتبار معناه الجنسی اذا سمی به رجل یمتنع
صرفها لانه وان زال التانیث بالعلمیة للمذکر فالحرف الرابع قایم مقامه
بدلیل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة کما یقتضیه قاعدة التصغیر فیقال
قدیمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر یقال عقیرب من غیر اظهار التاء
لان الحرف الرابع قایم مقام تاء عقرب اذ سمی به رجل امتنع صرفه للعلمیة
والتانیث الحکمی المعرفة ای التعریف لان سبب منع الصرف هو وصف
التعریف لا ذات المعرفة شرطها ای شرط تاثیرها فی منع الصرف

المعرفة

لشی م

[illegible]

ان تكون علمية اى يكون بهذا النوع من جنس التعريف على ان يكون اليا،
مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة فى ضمنه على ان يكون اليا
للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات
لا يوجد الا فى المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف
باللام والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما يجى فلا يتصور كونه سببا
لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمى وانما جعل المعرفة سببا والعلمية
شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعله البعض لان فرعية التعريف
للتنكير اظهر من فرعية العلمية لم العجمة وهى كون اللفظ مما وضعه
غير العرب ولتاثيرها فى منع الصرف شرطان شرطها الاول ان
تكون علمية اى منسوبة الى العلم فى اللغة العجمية بان تكون متحققة
فى ضمن العلم فى العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة
العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان فى العجم
اسم جنس سمى به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف
فيه العرب فكانه كان علما فى العجمية فانما جعلت شرطا
لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم فى كلامهم فيضعف فيه العجمة فلا
يصلح فيه سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمى لجام لا يمنع صرفه لعدم
علميته فى العجمية وشرطها الثانى احد الامرين اما تحرك الحرف الاوسط
او زيادة على الثلثة اى على ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد
السببين فنوح منصرف وهذا التوزيع بالنظر الى الشرط الثانى

الثانى فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثانى وهذا اختيار المصنف رحمه الله لان العجمة سبب
ضعيف لانه امر معنوى فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث
فان له علامة مقدرة تظهر فى بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون
الاوسط اى فيما سبق فلم لم يعتبر فيهما قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين
آخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب
آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وتستر وهو اسم حصن بديار بكر
وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثانى فيهما فان فى تستر
تحرك الاوسط وفى ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص
التفريع بالشرط الثانى لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا
قدم نصرفه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الاول وفى تقديم ما هو متفرع على جوده
كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة من الصرف الا
ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما
وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان
العرب من ولد اسمعيل عم ومن كان قبل ذلك فليس بعربى وهود
قبل اسمعيل فيما ذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام سببين شرطه
له شرط قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع وهى الصيغة التى كان
اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وهى
التى لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لا انها جمعت
فى بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها التغير للصيغة فاما جمع الثلاثة

فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن
على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت
ليكون صيغته مصونة عن قبول التغيير فتوثر بغير تاء منقلبة عن تاء
التانيث حالة الوقف والمراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول
اليه حالة الوقف فلا يرد ذوفواره جمع فارهة وانما اشترط كونها
بغير تاء لانها لو كانت مع تاء لكانت على زنة المفردات كفرازنة
فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في
نوع جمعيته فتور والحاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا
لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع نحو مداين وهو لفظ آخر بحاله
فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان
صيغة منتهى الجموع على ضربين احدهما ما يكون بغير تاء وثانيهما ما يكون
بها واما ما كان بغير تاء فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كحضاجر مثال
لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها
ساكن واما فرازنة فهي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فينصرف
لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا تاء وحضاجر علم للضبع
هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع
يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا
جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل
هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير

تقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف للجمعية الحالية
بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمعا لحضجر
بمعنى عظيم البطن وسمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد
منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فا
ن قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية و
التانيث قلت غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى
المصنف بالتنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا ولم يقل الجمع بشرط ان يكون في الاصل
كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة
وقد تكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض
في الجمعية وسراويل هذا الى سؤال مقدر تقديره ان يقال قد نقضت
عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في
الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على
الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف
في صرفه ومنعه عنه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد
به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي
ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف على موازنه
اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها
من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله
حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكمية فيلا

هذا جواب على تعميم الجمعية لا على جعلها زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو
الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقاً لانه
اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديراً
وفرضاً فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن
بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظاً لهذه القاعدة انه
جمع سروالة بمعنى انه يسمى كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت
سروالة على سراويل واذا صرف اى سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقاً
والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض على قاعدة
الجمع لا يحتاج الى التفصي منه ونحو جوار اى كل جمع منقوص على
فواعل يائياً كان او واوياً كالجواري والدواعي رفعاً وجراً
اى في حالتي الرفع والجر كقاض اى حكمه حكم قاض بحسب الصورة
في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءتني جوار
ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب
فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة
النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع
بخلاف الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان
الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق
بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذى هو من احوال الكلمة بعد
تمامها فاصل جوار في قولك جاءتني جوار جواري بالضم والتنوين

بجوار

والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال
على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين
فصار جوار على وزن سلام وكلام ولم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو
بعد الاعلال ايضاً منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل
الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف
لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا
لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما سقط
تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين
وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب
اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما
تقول رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال
فانه حينئذ يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه
من الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضم بلا تنوين فحذف
الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين
فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة
فان فيها الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين
او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم ويصري عليه شرط
العلمية ليامن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف وان
لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف

كنين ح
يلزم التركيب التي بينهما

او الى حكم فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني الصرف ولا الى الاسناد
لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا
فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما
هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغير يمكن ان يفوت تلك الدلالة
واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي
هو من احكام المعربات فان قلت كان على المص ان يقول وان لا يكون الجزء
الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه
ونحو خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره
فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر
بنائها اصلاً فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم للبلدة مركب
بعل هو اسم صنم وبك اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من ان
يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف و
النون المعدودان من اسباب منع الصرف يسميان مزيدتين
لانهما من الحروف الزوائد ويسميان مضارعتين لمضارعتهما
الفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث عليهما وللنحاة
خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما لكونهما مزيدتين
فرعيتهما للمزيد عليه واما لمشابهتهما لالفي التأنيث والراجح
هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان
الاسم المقابل للفعل والحرف اعم لا يدل على ذات ما ملحوظا معها

معها صفة من الصفات كرجل وفرس او بدل كالضارب و
مضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور
ههنا هو هذا الاسم لا الاسم الشامل للصفة فشرطه اي شرط الالف و
النون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد
او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما
او لمنع التاء فيتحقق شبههما بالفي التأنيث كعمران او كانا في
صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة
فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التأنيث عليه
ليبقى مشابهتهما لالفي التأنيث على حالها ولهذا انصرف
عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى
لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما
لالفي التأنيث على حالها ومن ثمه اي من اجل المخالفة في الشرط
اختلف في رحمن في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له
مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق
على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء
فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو
منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط
على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه
لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة

لاندمی هذا اذا کان الندمان بمعنی الندیم واما اذا کان بمعنی اللائم
فهو غیر منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمی لا ندمانة ووزن الفعل وهو کون
الاسم علی وزن یعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا یکفی فی سببیة منع
الصرف بل شرطه فیها احد الامرین اما ان یختص فی اللغة العربیة با
الفعل بمعنی انه لا یوجد فی الاسم العربی الا منقولا من الفعل
کشمر علی صیغة الماضی المعلوم من التشمیر فانه نقل من هذه الصیغة
وجعل علما للفرس وکذلک بذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل
فاضل افعال نقلت الی الاسمیة واما نحو بقم اسما لصبغ معروف
وهو العندم وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمیة النقول
الی العربیة فلا یقدح فی ذلک الاختصاص ومثل ضرب علی البناء للمفعول
اذا جعل علما لشخص فانه ایضا غیر منصرف للعلمیة ووزن الفعل وانما
قیدنا بالبناء للمفعول فانه علی البناء للفاعل غیر مختص بالفعل لم یذهب
الی منع صرفه الا بعض النحاة او یکون غیر مختص لکن یکون فی اوله ای فی اول
وزن الفعل او اول ما کان علی وزن الفعل زیادة ای زیادة حرف
او حرف زاید من حروف اتین کزیادة ای مثل زیادة حرف او حرف زاید
فی اول الفعل غیر قابل ای حال کون وزن الفعل وما کان وزن الفعل غیر قابل
للتاء ثم اخرج الوزن بهذا القید لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل
ولو قال غیر قابل للتاء قیاسا باعتبار الذی امتنع من الصرف لاجله لم یرد علیه
اربع اذا سمی به رجلا فان لحوق التاء فی اسودة للحیة الانثی لیس
لحوق ثبات

به للتذکیر فلا یکون
قیاسا ولا اسود
فانه یجیء التاء صح

لیس باعتبار الوصف الاصلی الذی لاجله یمتنع من الصرف بل باعتبار
غلبة الاسمیة العارضة ومن ثمه ای ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء
امتنع احمر من الصرف لوجود زیادة المذکورة مع عدم قبول التاء
وانصرف یعمل لقبول التاء فی یعملة للناقة القویة علی العمل والسیر
وما فیه علمیة مؤثرة ای کل اسم غیر منصرف یکون فیه علمیة مؤثرة
فی منع الصرف بالسببیة المحضة او مع الشرطیة لسبب آخر واحترز به عما
یجامع الف التانیث او صیغة منتهی الجموع فان کل واحد منهما کاف فی منع
الصرف لا تاثیر فیه للعلمیة اذا نکر بان یؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به
نحو هذا زید ورایت زیدا آخر فانه ارید به المسمی بزید او یجعل عبارة
عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لکل فرعون موسی ای لکل مبطل
محق صرف لما تبین ای ظهر حین بین اسباب منع الصرف وشرایطها
فیما سبق من انها ای العلمیة لا تجامع مؤثرة الا ما ای سبب الذی هی
العلمیة شرط فیه وذلک فی التانیث بالتاء لفظا او معنی والعجمة
والترکیب والالف والنون المزیدتان فان کل واحد من هذه الاسباب
الاربع شرطها العلمیة الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقی
من الاستثناء الاول ای لا تجامع غیرها مما شرط فیه الا العدل ووزن
الفعل فان العلمیة تجامعهما مؤثرة کما فی عمر واحمد ولیست شرطا فیهما کما فی ثلاث
واحمر وهما ای العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة باسرها
علی اوزان مخصوصة لیس شیء منها من اوزان الفعل المعتبرة فی منع الصرف فلا یکون

موسی ع

الا بوجود شئ من الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط
الا احدهما لا بمجموعهما فاذا نكر غير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية بقى بلا سبب
اى لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هى شرط فيه من الاسباب
الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذى هو العلمية بذاتها وانتفى السبب
الاخر المشروط بالعلمية من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما بقى فيه
بشرطيته العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان
ان اصمت بكسرتين علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر
من صمت يصمت وقياسه ان يجئ بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول
عنه والجواب ان هذا غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر
فالاوزان التى تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم يجامع وزن
الفعل وايضا قد عرفت فيما سبق ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفى فى
اعتبار العدل التحقيقى بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج
الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود سببين فى اصمت وراء
العدل وهما العلمية والتأنيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما
اذا نكر من ذلك الحكم على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش
اى الاخفش المشهور وهو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول
التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة وهو قوله وما فيه علمية مؤثرة
اذا نكر صرف جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن
تنبيها على ذلك فى انصراف نحو احمر علما والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية

اذا نكر

الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفى فيدخل فيه سكران واشباهه ويخرج
عنه افعل التأكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير اتفاقا لضعف
معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل
فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار
افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بالاتفاق لظهور معنى
الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا للصفة الاصلية
اى انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية
بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية
فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية لا باعث على اعتبارها اعنى
فلم اعتبرها دون اسباب ما هو خلاف الاصل فيه اعنى منع الصرف قيل الباعث
على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه
بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقى فيهما شائبة من الوصفية
لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التى فيها سواد وبياض
وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبارها فى احمر بعد التنكير انها قد زالت
بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت
بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب
واحد وهو وزن الفعل او الالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر
سيبويه الوصف الاصلى بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره
فى حالة العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلى مع العلمية

صار

اعتبار الوصفية فيهما صح

فاجاب عنه المص بقوله ولا يلزمه اى سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير
فى احمر علما باب حاتم اى كل علم كان فى الاصل صفة مع بقاء العلمية بان
اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما
يلزم فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار متضادين يعنى الوصفية
والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم فى حكم واحد هو منع الصرف
لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما فى اسود
وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية
الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبر الوصفية الاصلية والعلمية فى منع
صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين قلنا تقدير احد الضدين هذه
مع ضد آخر فى حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه يشبه به
فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اى جميع باب غير المنصرف
باللام اى بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اى اضافته الى غيره ينجر
اى يصير مجرورا بالكسر اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم
يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول يكسر لان
الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف فى
ان هذا الاسم فى هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب
الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما
ضعف هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعنى اللام او الاضافة
قويت جهة الاسمية فرجع الى الاصل الذى هو الصرف فدخله الكسر

بكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب
الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين
وسقوط الكسر انما هو تبعية التنوين وحيث ضعف مشابهته للفعل
لم يظهر تأثيره الا فى سقوط التنوين لا متناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان
العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير
منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية
تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر
زالتا معا كما فى ابراهيم وان لم تكن شرطا كما فى احمر زالت احديهما وان
لم تكن هناك علمية كما فى احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب
بما عرف به المص غير المنصرف **المرفوعات** جمع المرفوع لا المرفوعة لان
موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويطرد هذا الجمع طردا فى صفة المذكر الذى
لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات اى
ضخمات وكالايام الخاليات سواء المرفوع الدال عليه
المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل
اى اسم اشتمل على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعلا وهى
الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا
بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى ايضا
اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا لفظا
او تقديرا او كيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلى وهو يجب مثلا فى حوالى

ن دون تابعه الذى هو الكسر
فعاد الكسر الى حاله وسقوطه مع
وسقط التنوين نسخه

مطلب مرفوعات

قوله المرفوعات هى انما جمع ولم [illegible]
بالمفرد لان تعريف الرفع وتعريف المرفوع
يوجهان ان المرفوع لا يكون الا واحدا
هو العامل فان ذلك الوهم بصيغة الجمع
الدالة على التعدد والانواع المجموع
بمجرد المشاكلة وفى المنصوبات
استعارة تلك وهنا فى موضعها
عصام الدين

٢٨

الفاعل اذا كان مضمراً متصلاً كما سيجيء فمنه اي فمن المرفوع او ما اشتمل
على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء
الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتداء
وقيل اصل المرفوعات المبتداء لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه
وهو التقديم ولانه يحكم عليه بكل حكم جامداً ومشتقاً فكان اقوى بخلاف
الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم
حقيقة او حكماً ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيداً المسند
اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا
المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التابع
بعدها او شبهه اي شبه الفعل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل
والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل
والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم
واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان اسناد
المضمر شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه
وجوباً ليخرج عنه المبتدا المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان
قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفاً نحو في الدار
رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب
تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسناداً
واقعاً على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على

بخلاف الفاعل نحو

اي كلمة اشتبه صح

على صيغة المعلوم وعلى ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة
واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد
على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله
داخلاً في الفاعل كالمص واما على مذهب من جعله داخلاً فيه كصاحب المفصل
فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال
لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه
الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع
ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه آخر من معمولاته
لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك سكان اللام
في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة
فلذلك اي لان الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على ساير معمولات الفعل
جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم اضمار قبل
الذكر مطلقاً بل لفظاً فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيداً
لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظاً ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظاً
ورتبة وذلك غير جائز خلافاً للاخفش وابن جني وتمسكهما في
ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم ٭ جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل ٭ واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر
والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى
العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء

والاصل اي والاولى ولو قال الاولى ان يليه لكان اظهر واوضح وايضاً [illegible]

واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول
بالوضع لفظاً فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحاً والمفعول المتقدم ذكره
في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع ان يطلق
على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد عليه ان ذكر الاعراب مستغنٍ
عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل
الكمثرى عيسى او كان الفاعل مضمراً متصلاً بالفعل بارزاً نحو ضربت زيداً
او مستكناً نحو زيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخراً عن الفعل لئلا
ينتقض بمثل زيداً ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها
بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمراً او بعد معناها
نحو انما ضرب زيد عمراً وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه
الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس
واما في صورة كون الفاعل ضميراً متصلاً فلمنافاة الاتصال الانفصال
واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في
صورتي التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب
زيد الا عمراً انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروباً
لشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمراً الا زيد انحصار مضروبية
عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضارباً لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر
انقلب الحصر المطلوب قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير لانه
لو قدم المفعول على الفاعل مع الا نحو ما ضرب الا عمراً زيد فالظاهر معناه

معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو واذا الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب
فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل
تمامها واما قيل الظاهر معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احداً
احد الا عمراً زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما في الآخر وهو ايضاً خلاف المقصود واما وجوب
تقديمه عليه في صورة وقوعه بعد معنى الا فلان الحصر فيها في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل
انقلب المعنى قطعاً واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيداً
غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسط بينهما في صورتي التقديم والتأخير
نحو ما ضرب عمراً الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفاً او وقع الفاعل
بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمراً زيد او اتصل مفعوله به بان يكون
المفعول ضميراً متصلاً بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل نحو ضربك زيد
وجب تأخيره اي تأخير الفاعل في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به
فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها
فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميراً متصلاً فلانه لو وجب تقديم
الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة
على تعيين المحذوف جوازاً اي حذفاً جائزاً في مثل زيد اي فيما كان جواباً
لسؤال محقق لمن قال من قام سائلاً عمن تقوم به القيام فيجوز ان
تقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره و
انما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير
الفعل حذف جزئها والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازاً

اي تقديم الفاعل على المفعول به

فيما كان جوابا لسؤال مقدر في نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك
على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز
ذليل هو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من
يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن
فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه
كان ظهيرا للعجزة الاذلاء، وآخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل
من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كما
للواقح جمع ملقحة، ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من سائل
بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل
المال لانه كان معطي السائلين من غير وسيلة، وقد يحذف الفعل الرافع
للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل
قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اي في كل موضع حذف
الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من المحذوف فانه لو ذكر المفسر
لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه الابهام
بدون الحذف فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل
اي زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين فاحد فيها
فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني
وانما وجب حذفه لان مفسره قايم مقامه مغن عنه ولا يجوز
ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا

فان قيل لم قدم تنازع الاسمين في الفاعلية على تنازعهما في المفعولية مع ان المناسب لكلام المصنف المناسب
اعتبر جانب العامل دون جانب المعمول لان العامل في المثال الاول اسم الفاعل وهو يعمل عمل فعله لمشابهته له والعامل في المثال
الصفة المشبهة وهي تعمل بمشابهتها اسم الفاعل التي هي فرعه في العمل ولان العامل في المثال الاول متعد والعامل في المثال الثاني لازم فان
قيل لم لم يقل انا ضارب ومكرم زيدا مع انه مناسب لقوله ضربت واكرمت زيدا قلنا اعتبر جانب المعنى لانه لم ... اسناد الكفارية
... اظهار المكارم الاخلاق ...

لا بد من الفعل وقد يحذف فان اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل
وحده في مثل نعم جوابا لمن قال قام زيد اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية
وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي
مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام الاستدراك وانما قدر الجملة
الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قائم ليكون الجواب مطابقا للسؤال
في كونه جملة فعلية، واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري
في غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه
واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع
في اكثر من فعلين على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا
واقعا بعدها اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول
للفعل الاول اذ هو مستحق قبل الثاني فلا يكون فيه مجال للتنازع ومعنى
تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه
في ذلك الموضوع معمولا لكل واحد منهما على البدل فيخرج لا تتصور تنازعهما في
الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدها يكون متصلا بالفعل الثاني وهو
مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير
المنفصل الواقع بعدهما نحو ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا
يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين
وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره
ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له
مع انه يا

وهذا النص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطع اضمار الفاعل فلهذا خصه
بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي
يقطع بالحذف واما على مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا
يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون
تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم
الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني
زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم
الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت
زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون في وجهين احدهما
ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين
في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمروا وليس هذا قسما ثالثا
من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين
فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف
اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين
قوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين
واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك
لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثال القسم الثالث
لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من الآخر حصل مثال القسم الثالث المثال ج
وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني

ضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا واكرمني وضربت
زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون
اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الفعل الاول ويختار النحاة
الكوفيون اعمال الفعل الاول لتقدمه مع تجويز اعمال الثاني لسبقه والاحتراز
عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب
البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في
الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في
العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر ولامتناع الحذف
على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي موافقا افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا
للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا
اذا استثني منه خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل
يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني
واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي
وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا
للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه
يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف
الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول
فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته

تقول ضربني واكرمني الزيدان ولا يلزم محذور وقيل روي عنه
تشريك الرافعين او اضماره بعد الظ كما في صورة تأخر المنصوب
تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية التشريك
غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار
قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا اي وان لم يستغن
عنه اظهرت اي المفعول كحسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه
لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره قبل الذكر
في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت
الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه كضربني واكرمني زيد اذا جعلت
زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة
فلا محذور فيه لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه
على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان
مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ
متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار
قبل الذكر كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار
فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى
الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث
اعملت حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول

المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع عن الاضمار
وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف
الراجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا
حذفت المفعول الثاني مستندا الى اتصاف ذات ما بالانطلاق من
غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول
الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر
واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ
القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال
حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من
المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس
الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره
اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المص من طرف البصريين وقال قول
امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع
لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال
لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة ولانتفاء كفاية قليل من المال و
ثبوت الطلب المنافي لكل منهما وذلك لان لو جعل مدخولها مثبتا كان
او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول
لم اطلب محذوفا اي لم اطلب الملك والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعني قوله ولكنما اسعى
لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وبه يستقيم المعنى يعني اما لا اسعى لادنى معيشة

على كون مفعول لم اطلب محذوفا
المفعول لم اطلب محذوفا

ولا يكفيني قليل من المال وكفى الطالب المجد الاصيل الثابت والسعى له

مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله

وانما لم يفصل عن الفاعل لم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ

والخبر لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف

فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا

لفعل متعلق به واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل في اسناد الفعل

او شبهه اليه وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله

واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل

اى الى الماضي المجهول ويفعل اى الى المضارع المجهول تبيانا ومثل افتعل

واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها

ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت

لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون

اسنادا تاما لزم كونه مسندا او مسندا اليه معا مع كل من الاسنادين

تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر

غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول

الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب

فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف

ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه فلا يكون

اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال

الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه

مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي

يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اى مفعول به لوقوعه موقع الفاعل

لشدة تشبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا

كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف

ساير المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة

المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف

مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب

بالشدة التنبيه على ان المصدر المطلق لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد تخصيص

اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل

اقيم مقام الفاعل مثلها وان لم يكن اى وان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع

اى جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول

الاول من باب اعطيت اى الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول

اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية

بالنسبة الى الثاني لانه عاط اى آخذ نحو اعطى زيد درهما مع جواز اعطى

درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول

الاول نحو اعطى زيد عمرا ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من

جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم

الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ

هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل
اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم
الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي
ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه بحسبك درهم مسندا اليه
واحترز به عن الجزء الثاني قسمي المبتداء الخارج عن هذا القسم فانهما
لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب
ومضروب وحسن او جارية مجريها كقريشي الواقعة بعد حرف
النفي كما ولا والف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه
جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك
حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتداء و
نحن فاعله ولو جعل خير خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي
هو من باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر
او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب
انت عن الهتي يا ابرهيم واحترز به عن نحو اقايمان الزيدان لان
قايمان رافع للضمير عايد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر
يجز تثنيته مثل زيد قايم مثال للقسم الاول من المبتداء وما قايم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقايم الزيدان مثال للصفة
الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت اي الصفة الواقعة بعد
حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قايم زيد.

زيد واقايم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقايمان الزيدان او مجموعا نحو
اقايمون الزيدون فانها حينئذ ليس الا جاز الامران كون الصفة مبتداء وما بعدها
فاعلها سادا مسد الخبر وكون ما بعدها مبتداء والصفة خبرا مقدما عليه فهنا ثلث
صور احديها اقايمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتداء وقايمان خبرا
مقدما عليه وثانيها اقايم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة
قايما مقام الخبر وثالثها اقايم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد
اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم
فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد انه الخبر المسند به المغاير للصفة المذكورة
لانه ليس باسم المسند به اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول
من المبتداء لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف
المبتداء واحترز به عن القسم الثاني من المبتداء ولك ان تقول المراد المسند به
الى المبتداء او يجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتداء وعلى
التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتداء ويكون قوله المغاير للصفة
المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتداء والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم
عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتداء
والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتداء
والمبتداء في الخبر وقال اخرون كل واحد من المبتداء والخبر عامل في الاخر وعلى هذا لا
يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتداء اي ما ينبغي ان يكون المبتداء
عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتداء ذات والخبر حال من احوالها

والذات متقدمة على احوالها ومن ثمه اى ومن اجل ان الاصل في المبتدا
التقديم لفظاً جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عايداً الى زيد المتاخر
لفظاً المتقدم رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود
الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى
المتاخر لفظاً ورتبة وهو غير جايز وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل
فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معين معنىً والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام
انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت
تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل الاشتراك بها فتقرب
من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول
للمؤمن والكافر فحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدا واخبر عنه
ومثل قولك ارجل في الدار ام امراة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما
في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين المعلوم
كون احدهما في الدار كاين فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل
مبتدا اي في الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت
في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت
فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد
بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب فانه تخصص
بما تخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر
وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك

فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام
فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام و
اعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيراً كما اذا كان لمجي
حبيب مثلاً وقد يكون شراً كما اذا كان لمجي عدو والمهر له بنباح غير معتاد
يتشاءم به يكون شراً لا خيراً فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير المعتاد
شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح
القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل قولهم شر
لرجل قوي ادركه التعجيز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصيصه بتقديم
الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره
في الدار فهذا نوع التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه
بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاماً فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد
الدوام والاستمرار فكانه قال سلام مني اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور
فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على
الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى تمحلات اي تكلفات
الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة
ولا يجوز ان يقال رجل قايم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب
ولما كان الخبر الموقوف فيما سبق مختصاً بالمفرد لكونه قسماً من الاسم
فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضاً
فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قايم وفعلية مثل زيد قام ابوه

ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة
بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا
من عايد يربطها به وذلك العايد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره
كاللام في نعم الرجل زيد او وضع المظهر موضع المضمر في الحاقة ما الحاقة او كون الخبر
تفسيرا للمبتدا نحو قل هو الله احد وقد يحذف العايد اذا كان ضميرا لقيام قرينة
نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اى الكر منه والمنوان منه بقرينة ان بايع
البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اى الخبر الذي يقع ظرفا للزمان او
مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اى الخبر الواقع
ظرفا مقدر [illegible] تعالى اى المقدر هو [illegible] والظرف
المتعلق بها [illegible] عن الظرف بانه مقدر بجملة [illegible] اى
متأول بجملة اى بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر
فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير ح
مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل
الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل
في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدا التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب
يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام
اى على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته
مثل من ابوك فان من مبتدا مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام
فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه

وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا لكونه معرفة ومن خبره والواجب
تقديمه على المبتدا [illegible] لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اى المبتدا
والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين والقرينة على كون
احدهما مبتدا والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل
التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه
ايضا مثل افضل مني افضل منك دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا
له اى للمبتدا احتراز عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه
فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا لجواز ان يقال قام ابوه زيد لعدم الالتباس
مثل زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصورة الخبرية
فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام
فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدا بالفاعل وبالبدل عن الفاعل
اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون
قاموا الزيدان قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان
والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدا به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا
على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه
كالتاء في ضربت واذا تضمن الخبر المفرد اى الذي ليس بجملة صورة سواء
كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اى معنى وجب له صدر الكلام
كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدا واين اسم متضمن للاستفهام
خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة ومفردا صورة

وان قدر باسم فاعل كان الخبر مفردا صورة ومعنى وعلى التقديرين
ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد ابن ابوه اذ لا يبطل بتأخيره
صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في الجملة او كان الخبر بالتقديم مصححا له
اي المبتدا من حيث انه مبتدا فبتقديمه يصح وقوعه مبتدا مثل في الدار رجل فان
في الدار خبر مخصص المبتدا بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتدا نكرة غير مخصصة
او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان للمتعلق بالخبر التابع له بتبعية تمتنع
معها تقديمه على الخبر ضمير في المبتدا نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب
المبتدا راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر
لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدا وفيه
ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر
خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدا
اذ في تأخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لا
مكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم و
جب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدا في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد
يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما
بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف
مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط
نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه الصورة ترك
العطف اولى ونظر بعض النحاة الى الصورة التعدد وجوز العطف

العطف ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان
التعدد بالعطف لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدا ولا في غيرهما وايضا
المتعدد بالعطف لا خفاء فيه ليس بخبر بل بعضه توابع ولهذا اورد
في امثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه
لكونه اهم وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او بحكم
به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدا الشرط في سببية
للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله
فيه نظرا الى تضمن المبتدا معنى الشرط وانما يقصد الدلالة على ذلك المعنى
باللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه
بل يجب عدمه وذلك المبتدا المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او
ظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مؤولة بجملة فعلية ههنا
بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل ليتأكد
مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول
المذكور الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمها
الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني هذا مثال للاسم الموصول
بفعل او الذي في الدار هذا مثال الاسم الموصول بظرف فله درهم
واما مثال الاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون
منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني هذا مثال الاسم الموصوف
بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة

بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال الاسم الموصوف

باحدها فلقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت
ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدا الذي يصح دخول
الفاء على خبره مانعا عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة
المبتدا والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما
يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار
وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني
او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان
بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو
من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام بالفعل ح
ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل سيبويه ان
المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر
والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية
يؤيده قوله ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان قيل منهم ح
قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص
ان المكسورة بالالحاق قلنا بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه
فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول سواه فلم يذكره مع ان
كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم
منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع
ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان

من التعلمي نعم المنفصل

فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى
فسوف يكون وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا
اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع
نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل
صفة فقطع لقصد المدح او الذم وغير ذلك فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك
ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول جواز تشبيه المبتدا المحذوف صح
المستهل اي المبتدا المحذوف في مقول المستهل المبصر الهلال الرافع صوته
عند ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب
حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين الشخص بالاشارة
والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه
وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا
يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي
حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف
جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على
المذهب الاصح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا
السبع واقف على تقدير ان يكون اذا ظرف زمان الخبر
المحذوف غير ساد مسده اي ففي وقت خروجي السبع
واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا
فيما التزم اي في تركيب الذي التزم في موضعه اي موضع الخبر غيره اي

اذا داخل على الجملة فهو قرينة الحذف

الواقع بعد لولا

غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المص واولها المبتدا الذي
بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء
لوجود غيره فتدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا
فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قيام مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما
اذا كان الخبر خاصا فلا يجب حذفه كما في قول الشاعر ولولا الشعر بالعلماء يزري
لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي
الاسم فاعل لفعل مقدر بعد لولا اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة
للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدا كان مصدرا او بتاويله منسوبا
الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم التفضيل
مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلا وضرب
زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين
وان ضربت زيدا قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا
حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلق الظرف في
نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل في
الحال واقيم الحال مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال
قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة
من حذف اذا مع الجملة المضافة اليها ولم يثبت في غير هذا المكان
ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى كان التامة
والذي يظهر لي ان تقديره ضربي زيدا يلابسه قائما اذا اردت

اردت الاخبار عن المفعول وضربي زيدا يلابسني قائما اذا كان عن الفاعل
اولي ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا يلابس
قائما ويجوز حذف ذي الحال لقيام القرينة تقول الذي ضربت قائما
زيد اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدا والعامل في الحال و
قام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا
يكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون
تقديره ضربي زيدا قائما حاصل فجعل قائما من متعلقات المبتدا
ويلزمهم حذف الخبر من غير شيء يسد مسده وتقييد المبتدا المقصود عمومه
بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال
مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما و
ذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما
اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدا اشتمل خبره على معنى
المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل
كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب الحذف
لان الواو تدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه
ورابعها كل مبتدا يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك
لافعلن كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان
لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب
حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم

موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر انّ واخواتها اى من المرفوعات
خبر انّ واخواتها اى اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهى
انّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء
على المذهب الاصحّ لانها لما شابهت الفعل المتعدى كما يجيء عملت
رفعا ونصبا مثله وهو اى خبر انّ واخواتها المسند الى شيء اخر بعد دخول
احد هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر
لا التى لنفى الجنس وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف اخرج جميعها
عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لا تأثيرها
اثرها فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم فى قولنا انّ
زيدا يقوم ابوه فان يقوم هنا من حيث اسناده الى ابوه ليس
مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى
ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه
استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب عنه بان
المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم حيث
يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قائم فى انّ زيدا قائم فانه مسند
بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدا اى حكمه كحكم خبر المبتدا
فى اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفى احكامه من كونه واحدا
ومتعددا ومثبتا ومنفيا ومحذوفا وفى شرائطه من انه اذا كان جملة
فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد انّ امره كامره بعد ان

صحّ كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك
ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدا يصح ان يقع خبرا لباب انّ حتى يرد انه
يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال انّ اين زيدا
وانّ من ابوك ولا يجوز ان يقال انّ اين زيدا وانّ من ابوك الا فى
تقديمه اى ليس امره كامر خبر المبتدا فى تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم
وقد جاز تقديمه اى خبر المبتدا على المبتدا وذلك لان هذه الحروف فرع على
الفعل فى العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعى للفعل
ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع
على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعى لم يتصرف فى معموليها بتقديم
ثانيهما على الاول كما يتصرف فى معمول الفعل لنقصانها عن درجة الفعل
الا اذا كان الخبر ظرفا اى ليس امره كامر خبر المبتدا فى التقديم الا
اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه فى جواز التقديم اذا كان الاسم
معرفة نحو قوله تعالى انّ الينا ايابهم وفى وجوبه اذا كان نكرة نحو
انّ من البيان لسحرا وانّ من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم فى الظروف
ما لا يتوسع فى غيرها خبر لا التى لنفى الجنس اى لنفى صفة الجنس اذ لا رجل
قائم مثلا لنفى القيام عن الرجل لا لنفى الرجل نفسه هو المسند الى شيء
اخر هذا شامل لخبر المبتدا وخبر انّ وكان وغيرها بعد دخولها اى
بعد دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت
فى خبر انّ فلا يرد نحو يضرب فى لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل

ظريف وانما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار
لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل
معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار
خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه
وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعي
خبرها الظرف وغيرها ويحذف بهذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود
والحاصل لانه النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو
تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف واجب عندهم
او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل
ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى تقديرين يحملون
ما يرى خبرا فيها لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس
في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا اعملا عملها هو المسند اليه هذا
شامل للمبتدأ والكل مسند اليه بعد دخولهما فخرج به غير اسم ما ولا و
بما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما
ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في
النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذه لغة اهل الحجاز واما بنو
تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون ان الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان
بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة الحجاز ورد في القرآن نحو ما هذا
بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهة

مثال عملها في النكرة ما رجل افضل منك

مشابهة لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا
بخلاف ما فانه ايضا للنفي الحال فيقتصر عملها على مورد السماع نحو قوله
من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس
لانه اذا كان لنفي الجنس بعدها ارتفع ما لم يتكرر وتكررا في البيت
اعلم ان المراد بالمسند او المسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا
او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض
بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها
على المجرورات لخفة النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية
قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة
كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف
والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين
فمنه اي من المنصوبات وما اشتمل على علم المفعولية المفعول
المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء
او في او مع او اللام بخلاف غيره فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول
عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به وفيه ومعه وله
وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل مذكور والمراد بفعل
الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا
فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف
شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق

اي لا براح لي
اي ليس لي براح

بحث المنصوبات

مطلق

من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل
وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا
بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب
الرقاب او ما في معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر
التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد
بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كاين بمعنى ذلك
الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل يشتمل
عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه
وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه مما ليس يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك
وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة
اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق
منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل يشتمل عليها حينئذ
وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد
الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق
واذا ذكرت باعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو بقدره
مفعول لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا
الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا
الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون
المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من

من الفعل وللنوع ان دل على بعض انواعه وللعدد ان دل على
عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع
وجلسة بفتح الجيم للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه
دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان
التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به
النوع او العدد بخلاف اخويه الذين هما للنوع والعدد نحو جلست
جلستين او جلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق
بغير لفظه اي مغايرا للفظ فعله اما بحسب المادة نحو قعدت جلوسا واما بحسب
الباب نحو انبته الله نباتا حسنا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي
قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره
خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدرية
باعتبار الموصوف والمضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف
اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع
لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي
رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة عن خاب الرجل اذا لم ينل
طلبه وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن و
الشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت
شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال افعال

العاملة في هذه المصادر وهذا مبنى وجوب الحذف سماعاً قيل
عليه فقد قالوا حمدت الله حمداً وشكرته شكراً وعجبت عجباً فاجاب
بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف
انما هو فيما استعمل باللام نحو حمداً له وشكراً له وعجباً له وقد يحذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفاً واجباً قياساً اي حذفاً قياسياً
له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوماً في مواضع متعددة منها اي
من هذه المواضع موضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مثبتاً
اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيراً لا يجب حذفه بعد
نفي داخل على لا يكون للمفعول المطلق خبراً عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم
لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه اي ... عن ذلك
الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت
الا سيراً او ما سرت سيراً لا يكون منه انما وصف الاسم
بان لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه لانه لو كان خبراً عنه نحو ما سيري
الا سير شديد بذلك كان مرفوعاً على الخبرية او وقع المفعول المطلق
مكرراً اي في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبراً عنه فلا يرد
عليه نحو دكت الارض دكاً دكاً وانما جمع بين الضابطين لا
شتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبراً عنه نحو ما انت الا سيراً
اي تسير سيراً وما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد هذا
مثالان لما وقع مثبتاً بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيهاً على ان الاسم

الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة واما هو فعل المبتدا
او الى ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيراً اي
تسير سيراً مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيراً اي يسير سيراً مثال
لما وقع مكرراً ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق فيها ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلاً لاثر مضمون جملة
متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره
غرضه المطلوب منه وتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق
فاما مناً بعد اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها
شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن واما الفداء ففصّله
سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما مناً بعد واما فداء اي تمنون مناً بعد
الشد واما تفدون فداء ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع
مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لتشبيه امر بامر آخر واحترز به عن نحو له
صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجاً اي حال كونه دالاً
على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان
الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد
صوت حمار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به
معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار
نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت
حمار من صات الشيء صوتاً بمعنى صوّت تصويتاً فصوت حمار مصدر

وقع للتنبيه على ما بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على صاحب
ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له نحو مررت به فاذا له صراخ صراخ
الثكلى اي يصيح صراخ الثكلى وهي المرأة مات ولدها ومنها اي من تلك
المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اي
لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترف
اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف
درهم لان مضمونه الاعتراف لا محتمل لها سواه ويسمى هذا النوع من
المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو باعتبار
ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي لمضمون الجملة محتمل غيره اي غير المفعول
المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت
ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل
غيره لانه يحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع
من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ
المصدر تاكيد لنفسه من حيث انه محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث
اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص
عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره فيه وعلى
هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه لينكر ويتقرر
حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية واذا
لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تسمية هذه التفاعل من

من قيد الاضافة اي شيئا مضافا الى الفاعل والمفعول لئلا يرد مثل
قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل الكرتين
المثالين لتتمة التعريف لافادة هذا القيد تخلف مثل لبيك
اصله الب لك لبابين اي اقيم بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح
عن مكانها اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وازداد
الثاني بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول و
اضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان الب فلا يكون محذوف
الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد
بمعنى اعينك لا لان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف لب فانه يتعدى باللام المفعول
به هو ما وقع اي اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر اكتفاء بما سبق
في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة
حرف جر فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا
يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفاعيل
الثلثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له
او معه والمفعول المطلق بما فهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق
عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما
فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله
ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل
الفاعل وهو ذكر نظرا الى الحكم المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم

مطلب مفعول به

فاعله حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع
عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه فعل الفاعل بلا واسطة
حرف الجر واسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به (فعل صح)
على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا
مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط
نحو من رأيت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يمنع مانع من التقديم كوقوعه
في خبر ان نحو ان البر ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام
قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف
الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة
فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر
ليس لانحصار وجوب الحذف فيها بل الاغراء والمنصوب على المدح او الذم
والترحم ايضا كذلك بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع (نحو انسك اي الزم صح)
الاربعة سماعي اي لا قياسي يقتصر فيه على السماع ولا يتجاوز عن امثلة
محدودة مسموعة بان تقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك
امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا
لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا معمورا
لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع
الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادي وهو المطلوب اقباله اي
وتوجهه اليك بوجهه وقلبه كما اذا رأيت مقبلا عليك بوجهه حقيقة

حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة من
له صلاحية النداء ثم ادخل عليه حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم
من يطلب اقباله بخلاف المندوب لان المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء
لمجرد التفجع لا للتنزيل منزلة المنادي ولا قصد ندائها فخرج بهذا القيد عن
تعريف المنادي ولهذا افرد المصنف الكلام بالذكر فيما بعد فيه حكم فان
المندوب ايضا كما قال بعض منادي مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع
فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فلا بد من
ادخاله تحت المنادي كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا
انه داخل في المنادي بحرف نايب مناب ادعو من الحروف الخمسة
يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا
تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو
يا زيد او تقديرا بان يكون آلة مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا
او للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون النايب ملفوظا او تقديرية
بان يكون النايب مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادي (والمنادي صح)
الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم
اسجدوا وانتصاب المنادي عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه
الفعل المقدر واصله ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما
لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فايدته
وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في

بعض كلامه ان يا واخواته اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا
يكون من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف
وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة
فعند سيبويه جزء الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد
حرف النداء قايم مقام احد جزئي الجملة اى الفعل والفاعل مقدر فيه
وعند ابى علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر ويبنى اى المنادى
قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها
بالنسبة الى النصب وللطلب الاقتصار في بيان النصب بقوله وينصب
ما سواها على ما يرفع به اى على الضمة او الالف والواو التي يرفع بها المنادى
في غير صورة النداء او الفعل مسند اليها اى نحو يا زيد والمجرورات به ولا الخبر فهو وارد
للضمير الا الاسم غير قايم لسوق الكلام الا ان كان اى المنادى
مفردا اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه
الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده فانه بنى المفرد المعرفة
لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف
الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد
بمنزلة ادعوك وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما
قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف والفعل لا يبنى لمشابهته
الاسم المبنى مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضمة او
لهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المثنى

المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اى يجر المنادى
بلام الاستغاثة اى بلام تدخله وقت الاستغاثة به وهى لام التخصيص
ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالنداء نحو
يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث
نحو يا للمظلوم اى يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم
في هذا المستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث
واقع موقع كاف المضمر التي يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث
له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد
ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له
حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف
ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما وجب اعراب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة
لان علة بنائه كانت مشابهة للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها
ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل في تخفيض المنادى
بلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك
فلم اهمل المص ذكرهما اجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كأن
المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليخصه فينتقم منه ويستريح
من الم خصومته وكأن المتعجب يستغيث المتعجب منه فيقضي منه التعجب وهو
يتخلص منه واجيب عن اللام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف في الايضاح وهو
ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي

المنادى

والتهديد ايضا كلام التعجب ح

ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا ح

وانما المراد يا قوم او يا بهون العجب للماء او للدواهي ولا يخفى عليك ان
القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظ وانما على تقدير فتحها مشكل
لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو الظ مما سبق ولفتح اى يبنى المنادى على الفتح
لالحاق الفها اى الالف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها
ولا لام فيه ح لان اللام تقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف
حال فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب
ما سواها اى تنصب المفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة و
المنادى المستغاث مع اللام والالف لفظا او تقديرا ان كان
معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة
فيه وما اخره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا
بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن
لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول
هو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني
وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا
والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل
يا رجلا تقولا لغير معين اى لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب
رجلا لا تقييد له لانه منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع
وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه طريفا ولم يورد
المص لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفائهما كل من

ادا امم يا ادمي يا عمي صفت اولدم ابدي
الت نبي يا رحمه يا ربنا خد بيدي

القيدين فقال يسهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال
على المفردة مع ان المثال الثاني كتكملة فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا
جبلا غير معين وهذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير
معين فامثلة الاقسام بكسرنا مذكورة وهذه الامثلة كلها
امثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة
وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما انما قيد
المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظ فقط
وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها
الرفع نحو يا زيداه وعمراه والوجه ولان المتبوع مبني على الفتح وقيد
التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة للحقيقة ولا
حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا
النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة
بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما
بان يكون مضافا لفظيا او شبها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما
الاضافة كان في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية و
المشبه بالمضاف لانها اى التوابع المفردة في جواز الرفع والنصب
نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن
وجهه وانما لم يجر الحكم الاتي في التوابع كلها بل في بعضها
ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع
وابدالها

الى ربه الحكم فيها وصرح بالقيد فيما يحتاج اليه فقال من التأكيد هو
اى من التأكيد المعنوى لان التأكيد اللفظى حكمه فى الاغلب حكم
الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا و
نصبا وكان المحشى عند المصنف كذلك ولذلك لم يقيد التا
كيد بالمعنوى والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه يعنى المعرف باللام بخلاف البدل و
المعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمهما كما يجئ تر فع م
حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضى فتشبه المعرب
يجوز ان يكون تابعا للفظ وتنصب حملا على محله لان حق التوابع المبنى
ان يكون تابعا لمحله وهو هنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم ا
جمعون واجمعين فى التأكيد ويا زيد العاقل والعاقل فى الصفة
واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا فى
عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث فى المعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاد سيبويه فى المعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف
بحرف فى الحقيقة منادى مستقل فينبغى ان يكون على حالة جارية
عليه على تقدير مباشرة حرف النداء به وهى الضمة او ما يقوم مقامها مقامها وهو الالف والواو
ولكن لما لم يباشره حرف النداء اى حالة جارية جعلت تلك الحالة اعرابا فصار رفعا
رفعا وابو عمرو بن علاء النحوى القارى المقدم على الخليل يختار فيه النصب

اسم لا

النصب مع تجويزه الرفع فانه مما يمتنع فيه تقدير حرف النداء
بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتوابع
المنادى المبنى تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان
كان المعطوف المذكور كالحسن اى كالاسم الذى يجوز نزع
اللام عنه فكالخليل اى فابو العباس مثل الخليل فى اختيار رفعه لامكان
جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابى عمرو
اى ابو العباس مثل ابى عمرو فى اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا
والمضافة عطف على المفردة اى وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع
المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب
فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها
مثل يا تميم كلهم فى التأكيد ويا زيد ذا المال فى الصفة ويا رجل ابا عبد الله
فى عطف البيان ولم يجئ المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا
لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل و
المعطوف غير ما ذكر حكمه اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو المعطوف
الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذى لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اى حكم
كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذى يباشره حرف النداء
وذلك لان المبدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره
والمعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من
دخول حرف عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اى حال كونه

والا اى وان لم يكن المعطوف المذكور كالحسن اى كالاسم الذى لا يجوز نزع اللام عنه صح

كل منهما مطلقاً في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا
مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل
مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعاً جبلاً ويا زيد رجلاً
صالحاً والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان
الكلام فيه واما كونه مبنياً على الضم فلما يفهم من اختيار الفتحة المنبئ عن جواز
الضمة فان جواز الضمة لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجرد عن
التاء او ملحوقاً بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه
كما هو المتبادر الى الفهم فيختار فتحه نحو يا زيد الظريف ابن عمرو مضافاً اي حال كون
ذلك الابن مضافاً الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت
من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى
الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي
هي حركة الاصلية لكونه مفعولاً واذا نودي المعرف باللام اي اذا
اريد نداؤه قيل مثل يا ايها الرجل بتوسيط اي مع هاء التنبيه
بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزاً عن اجتماع
آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا ويا ايهذا
الرجل بتوسيط الامرين معاً والتزموا يعني العرب رفع الرجل
مثلاً وان كان صفة وحقها جواز الامرين الرفع والنصب كما مر
لانه اي الرجل مثلاً هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون
حركته الاعرابية موافقة لحركة البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود

المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى
ولهذا المزيد كرهناك اي جر نعت صفة الاسم المبهم عن ذلك القاعدة و
توابعه بالجر عطف على الرجل اي التزموا رفع توابع الرجل مضافة او
مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع
منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا يا الله خاصة اي جائزة
تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضاً عن المحذوف
وثانيهما لزومها للكلمة في يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام
عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان
الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة ولما
مثل النجم والصعق وان كانت اللام فيه عوضاً عن المحذوف واما الناس
وان كانت اللام فيه عوضاً عن الهمزة لان اصله اناس لكن ليست لازمة
للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم
ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك
يا التي تيمت قلبي لان لامها ليست عوضاً عن المحذوف وان
كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم
فيا الغلامان اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد
شذوذاً ولك اي جاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب
تكرر فيه المنادى المفرد المعرف صورة وولي الثاني اسم مجرور بان فيه
الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فقط اما الضم في الاول فلانه

منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف اما المذكور وتيم الثاني تاكيد
لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف
الى عدي المحذوف بقرينة المذكور للمبرد والسيرافي اي جاز الفتح مكان النصب
على ان يكون في الأصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني كما
في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف وتابع كما
مضاف المنادى وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة
عمر والبيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا
لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقيكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني بها
هجاءه اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة
فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء
اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احترز به عن نحو يا فتاي مثل
يا غلام وقلبها الفا مثل يا غلاما والاولان الوجهان يقعان غالبا في الندا
لان الندا موضع التخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من الندا
بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي
بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة وهما اي هذان الوجهان و
ان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في
كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر
بها لتدل الشهرة على المغيرة بالحذف والقلب يقال يا عدو و
يا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن

وذلك مذهب صح

ويدل عليه وقف القلب الفا [illegible] الالف والفتحة عن الياء والكسرة

عن الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه
الوجوه كلها وقفا اي في حال الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه و
يا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب
في محاوراتهم يا ابي ويا امي على وجوه الاربعة كغيرها مما اضيف
الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما في
كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت اي قالوا يا
ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي في
حال كون التاء مفتوحا على حركة وفق الياء او مكسورة لمناسبة
الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى المفرد
المعرفة ولم يذكره لقلته وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف لقد
جمعا بين العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن
الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن
عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن
اخي ويا ابن خالي لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت
ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب يا غلامي فقالوا يا ابن
امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والا
كتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا فيهما
وجه آخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم
بحذف الالف اكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل

يا ه

اخي ويا ابن خال بل يقال يا ابن صح

التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال
وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية
دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره
اي في غير المنادى واقع لضرورة اي لضرورة شعرية داعية اليه لا في
سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في آخره اي في آخر المنادى تخفيفا
اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى موجبة اي حذف المستلزم للتخفيف
فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى
بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا
والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على تقدير الاول وشرط
الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية
احدها ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ
لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى
ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية
وان لا يكون مستغاثا اي مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من
النصب والبناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا
بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل
في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ فكأنه من تصرف الناسخين ولا مندوبا ح
مع ان وجه الاشتراط عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب
فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه

يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها
فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين وجوديين وهو ان يكون
المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لان العلمية يناسب التخفيف بالترخيم
لكثرة نداء العلم مع انه شهرته يكون دليلا على الملقى منه ولزيادته
على ثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما
ملتبسا بتاء التأنيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على
الزوال فيكفيه ادنى مقتضى لسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه
سقوط آخر حرف لا اصلي لم يبال بابقاء حرفين كثبة وشاة بعد الترخيم على
حرفين لان بقائه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان
ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى
لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب و
شذوذه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط فالوجه م
الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في آخره اي
آخر المنادى زيادتان كانتا في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا
معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا
معا اولا ثم زيدت تاء التأنيث فلم يحذف منهما الا الآخر كاسماء الحسن
اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي العلامة كما هو مذهب سيبويه
لا افعال جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون من باب عماد
ومروان او كان في آخره حرف صحيح اصلي لتبادره الذهن لان الغالب في
اي صحيح
صح

الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو
اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمى ومدعو فان الحرف
الاخير منهما في حكم الصحيح الاصالة قبله مدة اي الف او واو او ياء ساكنة
حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن
لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير
وهو اي الحال ان ما في اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف
كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف الحرفين منه عدم بقائه على
اقل ابنية المعرب وانما لم يؤخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة
لان نحو ثمود وقلون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين
ليس للترخيم حذفهما اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول
فلما كانتا في حكم الواحد فكما زيدتا معا حذفتا معا واما في الثاني فلانه
لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذف المدة الزائدة لئلا يرد
المثال بر صلت على الكسد وبكت على النقد وان كان
مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة
مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال
في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لتنزله منزلة تاء التانيث
في كونه كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير
ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اي فيحذف
اي فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب

حذفه

موجب لاكثر نحو يا حار ويا مال في حارث ويا مالك وهو اي المنادى
المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار اخر
الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال
في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي ثمود يا ثمو
بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل
قد للتقليل اي يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كانه
لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل
فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة بنفسه براسه فيضم ويا ثمي لانه
لما جعلوا اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلاجرم قلبت
ياء وكسر ما قبلها كما في ادل في ادلو ويا كرا لانه لما جعلوا كروا اسما براسه
ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا اي العرب صيغة النداء
يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها
فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة
ميت يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم
ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا
او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكيه
النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه
عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت

فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ويا حسرتاه
ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا تمييزا له عن المنادى لعدم دخوله
عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب
والبناء حكم المنادى اي مثل حكم المنادى يعني اذا وقع المندوب على
صورة قسم من اقسام المنادى يحكم في الاعراب والبناء بحكم ذلك
القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او
مشابها به ينصب فلا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع
اقسام المنادى الا ترى انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز
لك زيادة الالف في آخره اي آخر المندوب لمد الصوت المطلوب
في الندبة فان خفت اللبس اي الالتباس في تلك اللفظة عند زيادة الالف بغيره
عدلت الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة
كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه اذ لو قلت واغلامكاه لالتبس
بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت
واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم ولو قلت واغلامكماه لالتبس بندبة غلام
مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اي الحاقها بعد المدة في حالة الوقف
لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدا الا الاسم
المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته
في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب
خاص انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة وامتنع
الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وا زيداه

قوله بينهما اي بين النداء والمندوب

الطويل

وا زيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف
بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف وهو كالجزء بخلاف الصفة
فانه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او للتوضيح فلهذا جاز يا امير
المؤمنيناه ولم يجز مثل وا زيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق
الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة واتحادهما في اللفظ
انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه لانه اتم منه من
جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف
والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان
فقال وا جمجمتي الشاميتيناه والجمجمة هو القدح ويجوز لقيام قرينة حذف
حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس اي يقع به ما
كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف
مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف
النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اي ولا مع اسم
الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان
المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي
يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف
النداء كلفظ الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم
او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف اعرض ولفظ اي اذا و
صف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل والموصوف بذي اللام

وجمجمة يونس انها كاسي واحد

نحو یا هذا الرجل فلا یجوز الحذف منه ای من هذا من غیر ان یتصف هذا بذی اللام
والمضاف الیه ای معرفة کان نحو غلام زید افعل کذا والموصولات
نحو من لا یزال محسنا احسن الی واما المضمرات فشذ نداؤها نحو یا انت
ویا ایاک وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس فی اصبح لیل ای صر
صبحا یا لیل حذف حرف النداء من اللیل مع انه اسم جنس شذوذا وقاله امرأة
امرء القیس حین کرهته وفی قولهم افتد مخنوق ای یا مخنوق قاله شخص وقع
اللیل علی نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن مخنوق
مع انه اسم جنس شذوذا وفی اطرق کرا ای یا کروان وفیه
شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخیم غیر العلم قیل انهم
یصیدون بها الکروان فیقولون اطرق کرا اطرق کرا ان النعامة
فی القری فیسکن ویطرق حتی یصادوا والمعنی ان النعامة الذی هو اکبر منک
قد اصطید وحمل الی القری فلا تخلی ایضا وقد یحذف المنادی لقیام قرینة
نحو الا یا اسجدوا بالتخفیف ای الا علی انه حرف تنبیه ویا حرف نداء ای یا قوم
اسجدوا والقرینة امتناع دخول یا علی الفعل بخلاف قراءة الا
یسجدوا بالتشدید اللام لانه لیس من هذا الباب فان ان ناصبة
للمضارع ادغمت نونها فی لام لا ویسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب — الاربعة ح
الثالث من تلک المواضع التی وجب حذف ناصب المفعول به فیها ما ای مفعول
اضمر ای قدر عامله الناصب له علی شریطة التفسیر والشرط
والشریطة واحد واضافتها الی التفسیر بیانیة ای اضمر عامله بناء علی شرط هو تفسیره

وتفسیره ای تفسیر العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع
بین المفسِّر والمفسَّر وهو ای ما اضمر عامله علی شریطة التفسیر کل
اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زید ابوک ولا یرید به ان یلیه الفعل
او شبهه متصلا به بل ان یکون الفعل او شبهه جزء الکلام الذی بعده
نحو زیدا عمرو ضربه وزیدا ضاربه مشتغل ذلک الفعل او شبهه عنه
ای عن العمل فی ذلک الاسم بضمیره ای بالعمل فی ضمیره او فی متعلقه ای متعلق
ذلک الاسم او متعلق ضمیره وحاصله ان یکون الفعل او شبهه مشتغلا
بالعمل فی ضمیر ذلک الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فیه بسبب ذلک الاشتغال
لا بسبب آخر بحیث لو سلط بمجرده مع ذلک الاشتغال علیه ای علی ذلک الاسم
هو ای احد الامرین الفعل وشبهه بعینه او بمناسبه ای ما یناسبه بالترادف
او التلازم لنصبه ای لنصب احد الامرین الاسم بالمفعولیة کما هو الظاهر المتبادر
فبتقیید الاشتغال بالضمیر او متعلقه خرج نحو زیدا ضربت وبتقیید الفراغ
عن العمل فیه بمجرد ذلک الاشتغال خرج نحو زید ضربته فان المانع عن عمل
ضربته فی زید لیس مجرد اشتغاله بضمیره بل عمل الابتداء فیه ورفعه
ایاه ایضا مانع عن ذلک وبتقیید النصب بالمفعولیة خرج نحو کان زید
کنت ایاه وههنا صور اربع احدیها اشتغال الفعل بالضمیر مع تقدیر
تسلیطه بعینه والثانیة اشتغاله بالضمیر مع تقدیر مناسب الفعل
بالترادف والثالثة اشتغاله بالضمیر مع تقدیر مناسب الفعل باللزوم
والرابع اشتغال الفعل بالمتعلق ولا یتصور فیه الا تقدیر تسلیط الفعل

[margin notes: [illegible] — تعدین ح — نحو]

لمناسب بالاخم ولهذا اورد المص اربعة امثلة اثنها للمشتغل با
الضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق و
الحسن في ترتيبها في تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه
نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تسليط بعينه وزيدا
مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب
بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا
ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال
الفعل المشتغل بالضمير مع تكلف تسليط ما يناسبه باللزوم
فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة للمحبوس عليه ينتصب زيد في
هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المقدر
الناصب لزيد في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت
زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني
وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به
واهنت فانه مفسر بما يستلزمه يعني ضربت غلامه فان ضرب
الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يتعلق به
اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة
التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوى
فيه الامران واما هذه الصور الخمس اشار المص فقال ويختار
في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان

لان تجرده عن العوامل اللفظية مصحح رفعه بالابتداء ويترجح عند
عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان
قرينتي الصحة فيهما متساويتان لان وجود ما له صلاحية
التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم يترجح النصب قرينة اخرى
يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود قرينة
المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها
اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير
الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر
والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على
الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهي اقوى لانها لا يقع
بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير
الوقوع في كلامهم مع انها تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال
مع غير الطلب احترازا عما اذا كان مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فانه
المختار النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز
الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقعة على الاسم المذكور
للمفاجاة في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو
فان المختار فيه الرفع فان اذا المفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية
وما وقع في بحث الظروف مثل من ان اذا المفاجاة يلزم بعدها
الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض

متعلق بما يفهم من السابق اي وقوع النصب بعد اما نادر

ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف الجملة التي
هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة
المعطوفة والمعطوفة عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبلا
حرف النفي يعني ما ولا وان وليس لم ولما ولن بين هذه الجملة اذ
عاملة في المضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا
زيدا ضربته وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو
ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في الاسم
الاستفهامية مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل
مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبح النحاة لاقتضاء هل
لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكتفي فيه بتقدير الفعل
وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازات في الزمان نحو اذا عبد
الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازات في المكان
نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني في موضع
وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا
لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي بعد حرف الاستفهام
والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم
المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع
الفعل فيها اكثر فاذا انتصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا
والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف

لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن
لا من حيث هو مفسر في هذه الحال بل من حيث هو خبر في حال الرفع
بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى
المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فان الالتباس انما هو بين
خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وصفيته لا بينه بوصف
التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا
كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع با
الابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود و
لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله خلقناه بقدر صفة وهو خلاف
المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم
على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء المو
جودة غير مخلوق لله تعالى كما يذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد
ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما
بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او في داره ونحو
ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير كما يستوي الامران فيما اذا
عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي
جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان
مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى
وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت المسالة من

الحذف درجة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا
تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة
عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى اما باعتبار المبدا فالصغرى اقرب ويجب
النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط في حكمها ما سبق من اختيار
الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب النصب بعد حرف
التحضيض والا وهلا ولولا ولوما والا وجب النصب بعدها لوجوب
دخولها على الفعل لفظا او تقديرا كان زيدا ضربته ضربك مثال
لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل زيد ذهب
به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع
الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه
فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس
النصب بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل كذا انما
اعني اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب
اخر ينصبه مثل يلابس واذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره
ازيدا يلابس الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد
قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع
اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الا
كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه
غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير

فكيف يكون مما يختار فيه النصب وكذا اي مثل ذي زيد ذهب به قوله
تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اي في صحايف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار
على شريطة التفسير لانه لو حمل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء
في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان
صحايف الاعمال لهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام
الكاتبون اوقعوا فيها كتابة اعمالهم وان كان صفة لشيء
مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود اذ المقصود
ان كل شيء هو مفعول لهم كاين في الزبر مكتوب فيها موافقا
لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر الا ان كل شيء كاين في صحايف
اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدا
والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه
خبر المبتدا تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر
بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم
المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا ونهيا
فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما داخل تحت هذا فالقاعدة تقتضي ان القراء اتفقوا فيه
على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان
يتكلفوا الاخراج عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء
على غير المختار فاشار المص الى ما تكلفوا الاخراج عنها فقال ونحو الزانية

اي تكلفوا

والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند
المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدا موصولًا
فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدا
كالجزاء والفاء الداخل عليه مرتبط بالشرط لدلالته على سببيته للخبر
ومثل هذا الفاء لا يعمل ما بعده فيما قبله فتعين فيه الرفع والاية جملتان
مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدا محذوف المضاف
والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى
عليكم بعد وقوله تعالى فاجلدوا كل واحد جملة ثانية لبيان الحكم الموعود
والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا
وقيل زائدة للتحسين وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع
التسليط فلا يدخل في الضابط فتعين الرفع والا اي وان لم
يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا فهي يكون داخلة
تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق
القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين
لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول
فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو
في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده عنه وفي اصطلاح النحاة معمول ما يقسم
عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرًا اي حذر ذلك
المعمول تحذيرًا فيكون مفعولًا مطلقًا او ذكر تحذيرًا فيكون مفعولًا له

اي صفة معمول

جملة بيانية

له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررًا على صيغة
المجهول عطف على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير
في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر
موضع المضمر اذ تقدير الكلام ومعمول بتقدير اتق ذكر مكررًا اي اياه وانما وضع
المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارًا بانه محذر منه مثل
اياك والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان للاول نوعي التحذير
ومعناهما بعد نفسك عن الاسد والاسد من نفسك وعلى التقديرين المحذر
منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد والحذف من
نفسك تحذيرك منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال
للثاني نوعيه اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق
في اول نوعيه غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان
يقدر فيه مثل بعد ونح وتقديره بعده ومثال النوع الثاني غير مناسب
لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير
بعد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض
افراد نوعه الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك
كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ
الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرًا
وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع
خارجة عن الحد بدليل ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي نوع الاول

لا يحذر منه

وتقديره بعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب من نفسك

اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف
كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الثاني اياك
ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لانه حذف حرف
الجر عن ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد
لامتناع تقدير من وشذ في نحو غيرهما وان فان قلت فليكن
بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف
حرف الجر قياس مع ان وان وشائع كثير في غيرهما واما حذف
العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث
مذكور تضمنا اي ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك ونطقا
اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان
كلها فانه لا يخ زمان ولا مكان عن ان يفعل فيهما سواء ذكر الفعل الذي
فعل فيهما او لا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة
الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس
بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم
الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون
الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه هو ما
فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا
المثال منه فان ذكر الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور
بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى عليك انه على تقدير

تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير
المعرف من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشار
الى قسمي المفعول فيه وتمهيدا لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول
فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو
منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون
المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول
به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل المجرور
ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب
المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظرف الزمان كله
مبهما كان الزمان او محدودا يقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم
منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود
منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا
وافطرت اليوم وظرف المكان ان كان المكان مبهما قبل
ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو
جلست خلفك والا وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا لم يقبل تقديره
في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في
المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف
ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان الامام زيد مثلا
يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما وكذا

يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية التي يجوز نصبها قال و
حمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون و
سوى لابهامهما اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لانه
حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من الجهات لفظ
مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل
الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو
دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اي على المذهب
الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول
فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله
وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه
ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناها
يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد فالظاهر
انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب
الى مكان خاص هو وقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له و
لغيره فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح
ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد
وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا كان الدار
في البلد دخلت الدار لا يصح ان تقول دخلت البلد فنسبة الدخول
الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون

يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح
فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار
صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان
استعماله بفي شاذ وينصب اي مفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير
نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة
وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل
فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله
او بسبب وجوده فخرج به سائر المفاعيل فعل فيه مطلقا او به او فيه
او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج
عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تأديبا في جواب من قال لم ضربت
زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التأديب فان قلت
كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله فعل مذكور
في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت مذكور
معه في ضربت تأديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي
هو فيه ويندرج نحو اعجبني التأديب الذي ضربت لاجله اللهم الا
ان يراد بذكره معه ايراده للعمل فيه مثل ضربته تأديبا مثال لما
فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التأديب انما يحصل
بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال

اي خوفا

ما فعل بسبب وجوده فعلى وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن
والقائل بكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق
يخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج الزجاج
مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته
بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته تاديبا ضرب
وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله
في حقيقته الا يرى ان صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا
جاء زيد وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي
انتصاب المفعول له لا شرط كونه اسما مفعولا له فالسمن
وان كان في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعولا له على
ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا
خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر واللام
بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء او في
وانما يدخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله
تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عم ان امراة دخلت النار
في هرة اي لاجلها وانما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ
وابقائها في النية فلا حاجة في ابقائها في النية الى اشتراط الحاجة اليها انما يكون
في حذفها من اللفظ و لهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع
الضمير الفاعل في تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان

وابقائها في النية
وكان ان يقال ابقائها في اللفظ
صح

لما ان المفعول له فعلا احترازا عما اذا لم يكن حدثا نحو جئتك
للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي لمتحد فاعله وفاعل علته احترازا
عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لاياي ومقارنا له اي للفعل المذكور لمجيئك صح
في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب
والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا باعتبار او يكون زمان وجود
احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان
زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت
الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع
الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما
اذا كان لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي
بذلك امس وانما اشترط هذه الشرايط لانه بهذه الشرايط
يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف
ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي فعل المصاحبة بان يكون
الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل
عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى
الجار والمجرور في المغضوب به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام و
عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب
وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد
تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الراي شريف

جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان
مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة
لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل
بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره و
الظرف المجرور للموصول مذكور بعد الواو احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء
لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لا
جل مصاحبة معمول فعل وافادتها اياها سواء كان ذلك المعمول
فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم
وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او
معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع وزيدا والمراد بمصاحبة معمول
الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او
في مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بما بعد
الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانهما يدلان على المشاركة في
الفعل دون المصاحبة بتوسيط الواو التي بمعنى مع وانما
وضع الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها او العطف
اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل
او معناه التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي
وجد الفعل اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا

فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان
اي العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على
العطف وزيدا بالنصب على المفعولية وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب
مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل
ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي مرادا معنويا مستنبطا من اللفظ و
اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع
جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف بل
امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا لانه
امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائزة
ولم يجز عطف عمرو على شان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما
ونفس الآخر وانما حكما بمعنوية في هذه الامثلة لان ما لك بمعنى ما تصنع وما بالك
بمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى
ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من بيان المفاعيل شرع في
الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول به
كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل
والمفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول كالصفة المبتدا نحو زيد العالم
اخوك وبتقييد الحيثية يخرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على هيئة
الفاعل والمفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا التقييد
على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين

لفظاً أو معنى أي سواء كان الفاعل والمفعول الذي وقع عنه أي الحال لفظاً أي لفظيا
بأن يكون فاعلية الفاعل أو مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام باعتبار لفظه سواء كان
ملفوظاً الملفوظ حقيقة أو حكماً أو معنى أو معنويا بأن يكون فاعلية الفاعل
أو مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه
والمراد بالفاعل والمفعول أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً فيدخل فيه الحال
عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل أو المفعول به وكذا المفعول المطلق
مثل ضربت الضرب شديداً فإنه بمعنى أحدثت الضرب شديداً وكذا يدخل
فيه الحال عن المضاف إليه كما إذا كان المضاف فاعلاً أو مفعولاً يصح حذفه
وقيام المضاف إليه مقامه فكأنه الفاعل أو المفعول نحو بل نتبع ملة إبراهيم وإن *حنيفاً ح*
يأكل لحم أخيه ميتاً فإنه يصح أن يقول بل نتبع إبراهيم مقام ملة *بل نتبع ح*
إبراهيم وأن يأكل أخاه مقام يأكل لحم أخيه وكان المضاف
فاعلاً أو مفعولاً وهو جزء المضاف إليه فكأن الحال عن المضاف
إليه هو الحال عن المضاف وإن لم يصح قيامه مقامه كما قوله تعالى دابر
هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار أنه
الدابر المضاف إليه جزؤه فإن دابر الشيء أصله والدابر مفعول
ما لم يسم فاعله باعتبار ضمير المستكن في المقطوع فكأنه حال
عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تنبت على صيغة الماضي المعلوم
من باب التفعل وتنبت على صيغة المضارع المجهول من باب

باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقاً به لا بالمفعول فدخل فيه
الحال من المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة إلى تعميم الفاعل
والمفعول لا لدخول ما وقع حالاً عن المضاف إليه مثل ضربت زيداً قائماً
مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فإن فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد
إنما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من اعتبار معنى خارج و
هما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائماً مثال اللفظي حكماً فإن فاعلية *الملفوظ ح*
الضمير المستكن في الظرف إنما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكماً وهذا زيد قائماً
مثال المعنوي لأن مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه بل باعتبار معنى الإشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا
شك أن غاية ما يقصد المتكلم الإخبار بها عن نفسه حتى يقدر
في نظم الكلام أشير أو أنبه ويظهر زيد به مفعولاً لفظياً بل
مفعوليته إنما هي باعتبار معنى أشير أو أنبه أي رحمه من منطوق الكلام
المعتبر لصحة وقوع القائم حالاً فهي معنوية لا لفظية وعاملها
أي عامل الحال إما الفعل الملفوظ أو المقدر نحو ضربت زيداً قائماً و
زيد في الدار قائماً إن كان الظرف مقدراً بالفعل أو شبهه
وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب
راكباً زيد مضروب قائماً والصفة المشبهة نحو زيد حسن
ضاحكاً أو معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح

وزيد في الدار قاعداً إن كان الظرف
مقدراً باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو م

او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما وكأمر وكالتمني والترجي والتشبيه في نحو ابا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما وكأنه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض منها هو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه بالمعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها ان يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدها ما يكون ذو الحال نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا عن كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد للاشتراط لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها

او بعد الا نقضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا

ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل الحمار الوحشي الاتن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال وهو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد ههنا نغص تنغص مداخلة بعضها في بعض او المعنى في نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك متأول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها على وجهين احدها انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده اي ينفرد انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرة اي معتركة ومنفردا او مجتهدا فالصورة وان كان معرفة فهي في التقدير نكرة كان حسن الوجه في صورة المعرفة وهو في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بين النكرة وبين معرفة وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل في الدار رجلا

نحو جاءني رجل وزيد راكبين

راكباً ثم قدمت في سائر المواضع وان لم يلتبس طرداً للباب
ولا يتقدم الحال فيما عدا المثال زيد قائماً كعمرو قاعداً على العامل
المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وانّ ما هو مقدّر بالفعل
او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج
عنه وداخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم
على العامل المعنوي اتفاقاً بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل
ظرفاً او شبهه فان فيه خلافاً فسيبويه لا يجوّز اصلاً نظراً الى
ضعف الظرف في العمل وجوّزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال
نحو زيد قائماً في الدار واما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه
في المنع فلا يجوز قائماً زيد في الدار اتفاقاً ويحتمل ان يكون معناه من الحال
وان كان مشابهاً للظرف لما فيه معنى الظرف اي الحال لا يتقدم عليه
هذا اذا لم يكن الظرف داخلاً في العامل المعنوي واما اذا جعلناه داخلاً
في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني
لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي
الحال المجرور سواء كان مجروراً بالاضافة ثم لم يتقدم الحال عليه اتفاقاً
[illegible] او بحرف الجر فان كان مجروراً بالاضافة لم يتقدم الحال عليه
اتفاقاً نحو جاءتني مجردةً عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال
تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم
تابعه ايضاً وان كان مجروراً بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه

فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة
وجوّز للنحاة عند البصريين ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالاً
بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافّة للناس ولعل الفرق بين حرف
الجر والاضافة ان حرف الجر معدّ للفعل كالهمزة والتضعيف فكأنّه من
تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبةً بهند فكأنك قلت اذهبت
راكبةً هنداً فالمجرور بحسب الحقيقة ليس بمجرور واجاب بعضهم عن هذه
الآية بان لا يجعل كافّة حالاً عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم
يجعلها مصدراً كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف وكل ما
دلّ على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقاً او جامداً صحّ ان
يقع حالاً من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال
بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا
اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا
شك ان الغالب في الحال الاشتقاق مثل بسراً او رطباً في
قولهم هذا بسراً وهو ما بقي فيه حموضة اطيب منه رطباً وهو ما فيه حلاوة
صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية
فلا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه
بسراً وارطب اذا صار رطباً والعامل في رطباً اطيب باتفاق النحاة وفي بسراً ايضاً
عند محققيهم وتقدّم بسراً على اسم التفضيل مع ضعفه في
العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم

بجعلها صفة المصدر
اي ارسالة كافة وبعضهم

ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث
انه مفضل من حيث الجنسية وان لم يكن معتبرة فيه الا بعد اعتبارها في الطيب
لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان
يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه
وقال الرضي اما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم
يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا باتيانه وان لم يسمع زيد
احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل فيه اسم الاشارة اي
اشير اليه حال التمر اليابس فلا تتقيد الاشارة بحال البسرية ولانه
يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي
بسرا اطيب منه رطبا (وتكون) اي الحال (جملة) لدلالتها على الهيئة كما
كالمفردات فيصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة
الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال
واجرائها عليه في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا يصح ان يحكم
بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها
بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابط
تربطها بصاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية
والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا
مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل (فالاسمية) اي الجملة الاسمية الحالية
ملتبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون

يكون الرابط فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت
راكب وجاءني زيد وهو راكب (و) بالواو وحدها لانها تدل على الربط
في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله كنت نبيا وآدم بين الماء والطين
وهذا اي الربط بالواو وحدها وبها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة
واما في المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان
الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او
بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على
الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في خالية من الواو على الصحيح و
المضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ملتبسة
بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو
نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية
المشتملة على المضارع المثبت او والمنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده
من غير ضعف في الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع
المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي
المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او
جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه
او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد
في الماضي المثبت لا المنفي من دخول قد ظاهرة لتقرب زمان الماضي الى الحال لغة
على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان

من الجمل المشتملة على المضارع المنفي والماضي المثبت صح

او جاءني زيد ما يتكلم غلامه صح

صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه تجوّز لأن المتبادر من الماضي المثبت
اذا وقع حالاً أن مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من
قد حتى تقربه الى المقارنة وهذا خلاف مذهب الكوفيين فانهم
لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني
زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت
صدورهم اي قد حصرت صدورهم وهذا خلاف مذهب سيبويه
والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد وسيبويه يؤول قوله تعالى حصرت
صدورهم بقوم ما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صفة
موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية واما لم يشترط
ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل
ويجوز حذفه اي العامل لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع العامل صح
في السفر والمتهيئ له راشداً مهدياً اي سر راشداً مهدياً بقرينة حال
المخاطب فقوله مهدياً اما صفة لراشداً او حال بعد حال
او مقالية كقولك راكباً لمن يقول كيف جئت راكباً بقرينة السؤال ومنه
قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها
قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة مثل زيد ابوك
عطوفاً فان العطوفة لا تنفك عن الاب في غالب الامر اي احقه بفتح
الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين
او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي حققت الابوة

وهي اي المؤكدة مطلقاً هي التي لا تنفك عن صاحبها دائماً او غالباً

٦٧

ابوة لك وصرت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفاً وقال
صاحب المفتاح حق التقدير عندي ان يقدر احقه عطوفاً وشرطها يعني بيان
اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي
مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى
انا ارسلناك للناس رسولاً فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا
كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى قائماً بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد بها
من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان
للعمل فيها والا لكان عاملها مذكوراً فكيف يكون حذفه واجباً نحو الله
شاهد قائماً بالقسط التمييز ما اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن
البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شيء
بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى
الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب
اللغة هو الثابت مطلقاً لكن المطلق منصرف الى الكامل
وهو الوضع واحترز به عن نحو رأيت عيناً جارية فان قوله جارية يرفع ابهام
قوله عيناً لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال
باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو
هذا الرجل فان هذا مثلاً اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله
في جزئياته بل الابهام او لكل جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا

ولا نعني واحداً من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل
فيه فتوصيفه بالرفع برفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع
له من حيث انه موضوع له وكذا التقييد بالاحتراز عن عطف البيان في مثل
قولك ابو حفص عمر فانا كان واحداً من ابي حفص وعمر موضوعاً لشخص
معين لا ابهام فيه ولكن لما كان عمر اشهر زال بذكره الخفاء الواقع في
ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف
واحترز عن الحال والنعت فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في
الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل
لنصف من مثلاً فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل
من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنوين ولا ابهام فيه الا
من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل
او الخل وغيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه
بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب
الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع
الابهام الذاتي قيل زيتاً فزيتاً يرفع الابهام المستقر عن الذات
لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة
صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتاً
والمقدرة نحو طاب زيد نفساً فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب
الى زيد ونفساً يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول

الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد
ويعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به
الشيء اي يعرف به قدره ويبين غالباً اي في غالب المواد واكثرها
وذلك لان رفع الابهام مطلقاً يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر
المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما يتحقق في ضمن عدد نحو
عشرون درهماً وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء
العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتاً فان
الرطل نصف من ونحو منوان سمناً وكالكيل نحو قفيزان براً
وكالذراع نحو ذراع ثوباً وكالمقياس نحو على التمرة زبداً والمراد — مثلها
بالمقادير في هذا المقصود هو المقدرات لانه يجوز ان يقال عندي عشرون
درهماً ورطل زيتاً وذراع ثوباً وعلى التمرة مثلها زبداً المراد بها
المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المص
على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد
وهو التنوين كما في رطل زيتاً او النون كما في منوان سمناً او الاضافة
كما في على التمرة مثلها زبداً وبهذا استوفى اقسام المقادير وكره ذكر
بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم
مستحيل الاضافة مع التنوين ونون التثنية والجمع ومع الاضافة
لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل التام
بالفاعل وصار به كلاماً تاماً فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول الواقع

بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم
التام قبله لمشابهة الفعل التام بالفاعل في هذه الاشياء انما قامت
مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل لا يقال
ان لام التعريف لداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا
يضاف معها فينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد
اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان التمييز جنسا و
هو ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا
حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل
وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشمل
المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع
وقيل في تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال
طاب زيد جلستين للنوع ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع
خصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية و
يجمع اي يورد التمييز على فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد في غيره
اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد
المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية او لمعنى ان وجد التمييز جازت
الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط
التنوين ونون التثنية جوازا شائعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع
الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا

نحو جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد

الا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او
الاضافة فلا يجوز الاضافة الا قليلة في نون الجمع نحو عشرو درهم
اما في الاضافة فلانه يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه
جاز ان يضاف اي غير التمييز نحو عشروك وعشري رمضان بالاتفاق
لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض
الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه
اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف
في غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن
غير مقدار عطف على مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار
لذلك ما يرفعه عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل
ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين
فاقتضى ذا الخفض اي خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه عن طلب التمييز لان
الاصل في المبهم المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني
من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كائن
الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن في كلامه الابهام
في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه
ثم اكتفى بالنسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم للمفرد
المذكور في القسم الاول انما هي بمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة
في جملة او ما ضاهاها اي شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو

تتمة

تمييزا صح

اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض
مع الخفة وقصور غير المقدار صح

الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الأرض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة
نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر
نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب
زيد نفسا مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال
لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه و
حيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في موقع الامثلة
امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة
ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين
المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع
في الجملة او ما ضاهاها ثلاثة امثلة فالنفس على غير اضافي خاص
بالمنتصب عنه والدار على غير اضافي هو متعلق بالمنتصب عنه والاب
على اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي
وكل منهما متعلق بالمنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في
جملة او ما ضاهاها اي مثل يعجبني طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التمييزات و
لا خفاء به وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق
وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة
مشتقة وايضا لما اورد صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون
الضمير فيه مبهما كضميره رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه
يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام



الابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير عند
العرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل من
الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة
بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في
المنتصب عنه اسما اي صفة يصح جعلها لما انتصب عنه والمراد بجعلها له
اطلاقها عليه والتعبير بها عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة له اي
للمنتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه لا عن متعلقه وذلك
بحسب القراين والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح
ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد
اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة
تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه
والا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما
يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة و
علما او دارا فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا
صح جعلها والتعبير عنه بها فهو لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة
اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيما اي فيما جاز ان
يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه
وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز والتثنية وجمعه
سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد

اي مخصوص

تمييزا لمتعلقه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه

ابًا والزيدان ابوين والزيدون آباء او معنى في نفسه مثل قولك
طاب زيد ابًا اذا اردت اباه نفسه وطاب زيد ابوين
اذا اردت ابًا وجدًّا او طاب زيد آباء اذا اردت ابًا واجدادًا
له فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة التميز اورد مفردا واذا
قصد التثنية اورد تثنية واذا قصد جمعية اورد جمعا فان صيغة المفرد
لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التميز جنسا يقع على القليل
والكثير فانه اذا قصد تثنية او جمعية لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل
يكفى ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى التثنية
والجمع نحو طاب زيد علمًا والزيدان علمًا والزيدون علمًا الا ان يقصد
بالتميز الذي هو الجنس الانواع من حيث اختلافها بالنوعية فانه لا بد ح
من تثنية او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد
ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان
صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان التميز صفة مشتقة مثل لله دره
فارسا او ما ولها بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية
كانت الصفة صفة له اى لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعى
موصوفا والمذكور صالح لموصوفية فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد
زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع
والتطبيق مصدر بمعنى المطابقة اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه
او مطابقة اياه ويجوز ان يكون بمعنى الاسم الفاعل والواو للعطف على

على ضمير كان اى كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اى
الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد
فارسا اى من حيث انه فارس وحال كونه فارسا لكن زيادة من فيها
نحو لله دره من فارس وحال كونه وقولهم عز من قائل يؤيد
التميز لان من تزاد في التميز لا في الحال اى لا في الحال والمقصود مدحه بالفروسية لا
حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التميز
على عامله اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا
رطل لان عامله ح اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما
ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما تقدم والاصح اى اصح المذهب انه لا يتقدم التميز
على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث
المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه او فاعلا له اذا
جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها واذا جعلته متعديا
نحو امتلأ الاناء ماء اى ملأه اى ... والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا
ما هو بمعنى الفاعل وفيه بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء ليس
حيث المعنى فاعلا للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم اذا
قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء وكونه على سبيل التجوز
وقدره وقع الابهام فيه لاجل ثم ميزه بقوله ماء فهو في معنى ا
امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وكذلك بقية مثل قولك ... زيد

تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد
وهو التجارة فان الفاعل في قصد كما هو التجارة لا زيد وان كان اسناده الى زيد
اليه حقيقة وانها مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة
وهي ان التمييز عن النسبة ربما يكون فاعلا في المعنى او مفعولا والتمييز في هذا المثال
واشباهه لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للمازني
والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل
والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف صفة المشبهة واسم التفضيل
والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل حينئذ متمسكا في هذا
التجويز بقول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها • وما كان نفسا بالفراق
تطيب • على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه ح يكون في كان ضمير
الشان والتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا
عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير
كان للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة كان اليه وما كان الحبيب نفسا تطيب فلا تمسك
وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون
تانيث الضمير راجع باعتبار النفس اذ المعنى وما كانت نفس
الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك المستثنى اي وما يطلق
عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلومة
بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه الى قسمين
وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها

مبحث مستثنى

الى الحبيب

اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج
اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى
المنقطع من متعدد جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيدا او جزؤه اشتريت
العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو
جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا
زيد بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد
وما جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي
بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى
المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع
سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم
الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى
مطلقا حيث علم اولا بوجه يصحح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له
من تعريف قسميه اي المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج
ولهذا لم يعرفه على حدة روما للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا
بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا
التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه في كلام موجب اي ليس
بنفي ونهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع
في كلام غير موجب لانه ليس بواجب النصب على ما يجيء ولا حاجة بهما
الى قيد اخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه

ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على
الاستثناء لأن الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على
الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا وخلا اللهم الا ان يقال الحاجة
الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا
لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الا استثناء
عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق
بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء
بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى
منصوب ايضا وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في
كلام موجب وغيره نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد
لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا
وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي اكثر
اللغات وهي لغة اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة
فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ
لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة
والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد
قسموا المنقطع على قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني
القوم الا حمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح
حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم

عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو
المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان
بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد خلا في
عدا يعد وعدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم
يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد يضمن معنى جا وز
او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين
او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا ... منصوبا كما صح
التي هي ام الباب وفاعلها ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم
الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا او خلا
مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية
ولم يظهر معها قد لكونها اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر
اي النصب بها انما هو في اكثر الاستعمال لانهما فعلان ماضيان كما عرفت
وقد اجيز الجر بها على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز
الجر بها الا ان النصب بها اكثر وما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالا
فعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا التقدير خلو زيد
وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم
او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية
بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤوا خالين بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا

بعضهم بمجيئهم عمرو وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة و
لعل هذا لم يثبت عند المصنف رحمه الله او لم يعتد به ولهذا لم يتعرض له واكثر وكذا
المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا و بعد لا يكون
نحو جاءني القوم لا يكون بشرا وانما يكون النصب واجبا بعدهما لانهما من
الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو
ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه
مطلقا والجملة في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل من
الافعال الاستثنائية في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة
مقام الا وحيث لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء
ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون
المستثنى واقعا في محل يكون متاخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد
سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام موجب احترازا عما غير م
اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر وحالة فاذا ذكر
المستثنى منه احترازا عما اذا كان لم يذكر المستثنى منه فانه حينئذ يعرب على حسب
العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة كلام م
غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا اي غير موجب م
ولا متقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى
بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب
على الاستثناء وكذلك ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا

زيدا بالنصب على الاستثناء وما رأيت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق
البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما
اختير البدل في هذه الصورة لان النصب على الاستثناء انما هو
بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل
بالاصالة وبغير واسطة ويعرب المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه
العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويخص
ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه والمراد بالمفرغ المفرغ
له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام
الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان
لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب
مما يصح م كل احد المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم
ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ
الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض
معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي وقعت القراءة
٤ كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع
او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما يستقيم المعنى على تقدير
عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير
عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط
في غير الموجب استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا

الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في
ضربني الا زيد بان تخصص المستثنى منه بكل احد من جماعة مخصوصين اذا
كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون
كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر
هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي نفي
عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة
واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة
واحد اياها مما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا
يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا لظهور القرينة الدالة على بعض معين في
المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو كان م
في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم م
الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى اى القوم
لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة
المعنى ومن ثمة اي من اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز
مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى كان
زيد دائما على جميع الصفات الا صفة العلم فلا يستقيم المعنى وما قال الشارح الرضي
يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يناقض ويستثنى من
جملتها العلم ويحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت اتمكن ان
يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين فيندرج في صورة الاستقامة

الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التأويلات ارجاع
جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا
في قولك ضربني الا زيد كل من يتصور منه الضرب من معارفك والمقصود
منه المبالغة في علو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على
اللفظ اي لفظ المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني
من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا الجر ومحمول على
اللفظ ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على اللفظ
ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع حملا
على محل شيئا لا منصوب حملا على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ
وعلى ما وقع في بعضها صفة شيء المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم
استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم مما
يزيد عليه صفة غير الشيئية اولا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة
غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في
صورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد
ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتأكيد النفي ولا نفي بعد الا
لانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر كان في
قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز
وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ قيل لا احد
بكلمة لا فهي للنصب لحصول الابطال فلا بد من تقدير [illegible] او حملا

فيها الا عمرو بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت ح

على لفظ المستثنى ح

لا يعمل فيه هذا العمل وكذا في قولك ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى منه على البدل ح
من تقدير ما كذلك لا يعمل فيه وما ولا لا تقدران عاملتين اذ لم يبق الابدال
الا بتكرير العامل وحكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سرايته حكما اليه
فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي
بعد الاثبات يعني لما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا
عملتا للنفي وقد انتقض بالا وحيث تعذر في ما في الصورتين الابدال
على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على محل انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء
وشيء مرفوع على انه محمول على محل شيء وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا
المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو
رفعه بالابتداء فلم اعتبر واحمله على المحل البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما
كان لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل
لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لا
نها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر
العامل حتى اي ليس لاجلها اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية اي ومن اجل ان
عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال
ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما
باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا ومخفوض
اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع قصرها وسواء بفتح السين
وبالمد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر والكثير

و من ثمه ح

صفة جرت على غير موصوفه ح

عطف على المستثنى صح

ولكنه استعمال نادر واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله ضمير
وبعضها بتاويل المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اي تنزه البعض
عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هي ح
باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق
فكانه لما اخبر به المستثنى لا لاضافته اليه انتقل اعرابه اليه وهو اي كلمة غير
في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها والاصل
فيها ان يقع صفة كما يقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها في هذا الوجه
كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على
خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت
الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا
اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون
موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في مثل ما جاءني غير زيد
وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها صفة حالها اداة
الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد
والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال وتقديرا كالقوم و
الرهط وان يكون مثنى فدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكورا اي
منكرا لا معرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول
قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء
المتصل وعدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لا يكون

اذ لا بدل لها في الاستثناء ح

الاستغراق وعلى تقدير ح

زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق
نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة
دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان
محصوراً على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء
نحو كل رجل الا زيداً جاءني وله عشرة الا درهماً وانما قيدنا بعدم و
جود هذه الشرائط لانه لا يحمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيتعين
اي حملها على غير انما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا تحمل على الصفة غالباً تقييداً
بقوله غالباً لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا
يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا واحداً او الا رجلاً او الا حماراً و
لكن لما كان ذلك نادراً لم يلتفت المصنف اليه ثم بيان هذه القاعدة نحو لو كان
فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله
اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة
لجمع منكر غير محصور وهي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين
فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر من حمل الا على الاستثناء وهو انه لو
حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة يستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل
الا على انه ليس فيهما آلهة يستثنى عنها الله تعالى وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى
لجواز ان يكون ح فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله بخلاف ما اذا كانت الا صفة
بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب
ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير

في غيره اي في غير جمع منكر غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب سيبويه جواز
وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء فانه يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد
ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكاً بقوله وكل اخ مفارقه
اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا لوجب ان يقال
الفرقدين بالنصب وحمل المصنف رحمه الله ذلك على الشذوذ وقد قال
في البيت شذوذ آخر ان احدهما وصف كل دون المضاف اليه و
المشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط
وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى
وسواء النصب على الظرفية اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم
سوى زيد وسواء زيد فانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه
فانهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف
فيهما رفعاً ونصباً وجراً كغير متمسكاً بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم
كما دانوا وزعم الاخفش ان سوى اذا خرجوه عن الظرفية ايضاً نصبوه
استنكاراً للرفع ويقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل
هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع
بينكم بالنصب خبر كان واخواتها وقد مر ذكرها في قسم الفعل ان شاء
الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي ان يكون اسناده الى اسمها بعد دخولها
على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تغاير الاسم والخبر فالخبر
الواقع بين اجزاء الخبر المتقدم ثم تغايره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا

بل [illegible]

ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قايم
بان يقال يصدق على يضرب وقايم في هذين المثالين التعريف وليسا من افراد
المعرّف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها
للعمل فيها وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر انّ واخواتها مثل كان
زيد قايما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدا فان الخبر كما انه
يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة وحكما كالنكرة المخصصة لاختلاف
اسمها وخبرها في الاعراب ولا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب
فيهما او في احدهما لفظا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدا والخبر
فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس
وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز
تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عاملها اي عامل خبر كان وهو كان لا
خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من بين الافعال الا كان وانما اختصت بهذا
الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا
فشر ويجوز في مثلها اي مثل هذه الصورة وهي ان يجي بعد ان اسم ثم فاء
ثم بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها اي ان كان
عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا يعني ان كان عمله خيرا كان
جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس
الاول نحو ان خير فخيرا اي ان في عمله خير كان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه
وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عاملها يعني كان في مثل

مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت اي لان كنت
انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا
فانقلب الضمير المتصل منفصلا فزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا
عنها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت
هذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت
فعمل به ما عمل في الاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص على
الاول لانه الاشهر اسم ان واخواتها وشرعوا فيها في قسم الحرف ان شاء
الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا
قايم بما عرفت من المعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف
منها ايضا مثل ابوه في ان زيدا ابوه قايم المنصوب بلا التي لنفي الجنس وحكمه
اي التي هي صفة الجنس في حكمه وانما لم تقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوب
فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات جميعه ولا حكما بل المنصوب منه قليل بما عداه فلا
من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداها من المنصوبات فان بعضها وان
لم يكن كلها من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها
تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو
مبني منه على الفتح فاما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه
بعد دخولها وخرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قايم كما مر في اسم ان وهذا
القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله
يليها اي المسند اليه لفظا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشابها.

أي المضاف في تعلقه بشيء من تمام معناه هذه أحوال مستزادة
من الضمير المجرور في إليه أو الألف منه أو من الضمير المجرور في دخولها وما بقي
من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المنصوبات
تحقيق القول فيها ولا عشرين درهماً لك مثال لما يليها نكرة مشابهاً بالمضاف
وقوله على الفتح المشهور من تتمة المثالين كليهما فإن كان أي
المسند إليه بعد دخولها غير واقع على الأحوال المذكورة بل كان مغيراً بانتفاء
الشرط الأخير فقط وهو كونه مضافاً أو مشابهاً به أي يليها نكرة
غير مضاف ولا مشبه به ليترتب على قوله فهو مبني على ما ينصب به فإنه لو كان
مفرداً معرفةً أو مفصولاً فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به أي على ما
كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل
في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار و الياء
المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمَين ولا مسلمِين
لك وإنما بني المفرد الذي ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وإنما
بني لتضمنه معنى من إذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لأنه جواب لمن
يقول هل من رجل في الدار حقيقة أو تقديراً فحذفت تخفيفاً وإنما بني على ما ينصب
به ليكون البناء على حركة أو حرف استحقها النكرة في الأصل قبل البناء
فعلم بأن المضاف والمضارع له لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية
فيصير الاسم بها على ما يستحقه في الأصل أعني الإعراب وإن كان أي
المسند إليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة أو مفصولاً بينه أي

أي بين ذلك المسند إليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء
كان مع انتفاء شرط كونه مضافاً أو مشبهاً به أو لا وهي ست صور نحو لا
زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة
ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام
زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء أما في المعرفة فلامتناع
أثر لا النافية للجنس فيها وأما في المفصول فلضعف لا عن التأثير
مع الفصل والتكرير أي وجب تكرير اسم لا مطلقاً لا بعينه في المعرفة ليكون كالعوض
عما فاته من التنكير من معنى نفي احتمال الآحاد في النكرة وليكون مطابقاً لما هو
جواب له من قول القائل أفي الدار رجل أم امرأة وهذا التعليل جارٍ في
المعرفة أيضاً ونحو قضية أي هذه قضية ولا أبا حسن لها أي لهذه القضية
هذا جواب دخل مقدر على قوله وإن كان معرفة وجب الرفع والتكرير فإن الاسم
لا فيه معرفة لأن أبا حسن كنية علي رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير
مكرر فأجاب عنه بأنه متأول بالنكرة إما بتقدير المثل أي ولا مثل أبي حسن
لها فإن مثل لتوغله في الإبهام لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة أو بتأويله
بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رضي الله عنه بهذه الصفة فكأنه
قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التأويل إيراد حسن بحذف اللام
لأن الظاهر أن تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة إلا بالله أي فيما كرر
فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل واحد منهما نكرة بلا فصل خمسة
أوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فإنها بحسب التوجيه تزيد عليها الأول

فتحهما اى لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا فى كل واحد منهما لنفى
الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف
اى لا حول ولا قوة موجودان الا بالله او عطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله
ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية
والثانى فتح الاول ونصب الثانى اى لا حول ولا قوةً الا بالله اما فتح الاول
فلان لا الاولى لنفى الجنس واما نصب الثانى فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد
النفى والثانى معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة
حركته الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل واحد منهما
خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثانى نحو لا حول ولا قوةٌ الا بالله
واما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما رفع الثانى فلان لا زائدة
والثانى معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر
لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر والرابع
رفعهما بالابتداء نحو لا حولٌ ولا قوةٌ الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله
حولٌ وقوةٌ فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا
والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس فلا عمل وفتح الثانى نحو لا حولٌ ولا قوةَ
الا بالله على ان يكون لا لنفى الجنس وضُعِّف وجه ضعف رفع الاول
بانه يجوز ان يكون رفعه لان لا ملغاة بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان
شرط الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا ادخلوا فى
الكسائى بعدها فى الاعراب فهذا على التوجيه الاول مستقيم لعطف

على ضعف فانه
على لا بمعنى ليس صحيح

لعطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والثانى يلزم ان يكون
قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثانى يحتمل ان يكون من قبيل
عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا
التى لنفى الجنس لم يتغير العمل اى عمل لا اى تاثيرها فى مدخولها اعرابا وبناء كان
العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اى معنى الهمزة الداخلة على لا التى
لنفى الجنس اما الاستفهام صريحا فنقول الا رجل فى الدار استفهاما واما العرض
مثل الا نزول عندى ولم يذكر سيبويه حال لا فى العرض كما قيل الهمزة
بل ذكره السيرافى وتبعه الجزولى والمصنف رد ذلك لانه ليس بشىء وقال هذا
خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف
التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمنى نحو الا
ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند
الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض
براسه فكانه قال الا تروننى رجلا يعنى هلا تروننى رجلا ولذلك نصب ونون
وهى عند يونس لا التى لنفى الجنس دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمنى
التمنى فكان القياس لا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر ونعت اسمها لا
المبنى لا نعت اسمها المعرب احترازا عن لا غلام رجل ظريف الاول بالرفع وصفه
للنعت اى الثانى وما بعدها احترازا عن مثل لا رجل ظريف كريم فى الدار مفردا
حال من ضمير مبنى والعامل فيه مبنى احترازا عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال
بعد حال وصفة بعد صفة احترازا عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وعند القيد

يعني من الاول اي على الفتح حملا على المنفي [illegible] لمكان الاتحاد بينهما والاتصال
وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اي ما يكون
مبنيا على الفتح بالاصالة لا بالتبعية كاسم لا المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني
على الفتح ثم جيء بنعت للمكرر ثانيا نحو لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه ..... ويبني
نعت المبني الاول مفردا يليه ثانيا بارد لان هذا النعت للتابع للمتبوع
كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس يليه لتوسط التابع بينهما وبطلان الا صح
في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا
حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا
بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا
على المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او محله القريب قد مرت امثلته في بيان فوائد
القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه ... اذا كان
معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه
ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يجعل على اللفظ كاسم لا المبني
ويجعل منصوبا او بان يجعل على المحل ويجعل مرفوعا جايز ولا يجوز فيه البناء
لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لتقوية الفصل بلا والمكررة
اذا
المعطوف على المنفي بزيادة فيه لا [illegible] نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب و
ابنا وابن في قول الشاعر فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذ هو بالمجد ارتدى
وتازرا او ساير التوابع لا نقل عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم
توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي وقد مثلا ابا له ولا غلامي له اي مثل

في تركيب يكون فيه بعد اسم لا المبني لنفي الجنس لام الاضافة واجري
على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في اب وحذف
النون من غلامين جايز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان
يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار
مع المجرور خبرا لهما وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامي له كما في حال
الاضافة تشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس
بمضاف بالمضاف واجراء احكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف
النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة اسم
لا فيهما المضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف
في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو
الاختصاص والمعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له جايز تشبيها له اي لما في
هذين التركيبين اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معناه ما يشتمل
على الاضافة وهو الاختصاص لا لان في الاختصاص [illegible] تفاوتا
فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثمه
اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو لتشبيه غير المضاف بالمضاف
في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان
الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته له وهذا
الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار
فكيف شبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار [illegible]

بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين صح

حيث الاضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي لمشاركة هذين التركيبين له صح

لم يقع في اصل معناه وليس على ما يشمل هذين التركيبين بعبارة صحيحة
لفساد المعنى المراد المقاد منهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت
جنس الاب او الغلام لمرجع الضمير المجرور باللام استقلالا من
غير احتياج الى تقدير خبر فهذا المعنى يفيدهما على تقدير الاضافة اما اولا
فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه لا غلاميه موجودان
وهذا لا يتم الا بتقدير الخبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان
واما ثانيا فلان نفي ثبوت جنس الاب او غلامين له لا نفي الوجود
عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلوم بان خلافا لسيبويه والخليل
وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذه المخالفة لانه العمدة بينهم
او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالف فمذهب سيبويه
والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى
واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تأكيد للام المقدرة وحكم
المص رحمه الله [illegible] ويحذف اسم لا كثيرا في مثل لا عليك
اي لا بأس عليك لا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا
كذا ان جعلت الكاف اسما جاز ان يكون كذا اسما والخبر محذوفا اي
لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلتها
فالكلام محذوف اي لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول
على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا وهي اي خبرية ما ولا
لهما وكذا اسمية اسمهما لهما لغة [illegible] الحجازية وخص الحجازية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما

انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر [illegible]

اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث
لا يرى عملهما لا يعملونهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما
مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة الحجازيين التي
جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا
زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما اختصت ما بالذكر لانها
لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند
الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم
نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما كان مع واحد من هذه الامور الثلثة
اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل المشبه بليس فلما فصل
بينهما وبين معمولها لم يعمل واما اذا انتقض بالنفي فلان عملهما لمعنى النفي فلما انتقض
بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغيير الترتيب مع ضعفهما في العمل واذا
عطف عليه اي على خبرهما بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد
النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد قائما بل مسافر وما عمرو لكن قاعد فالرفع
اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونه بمنزلة الا في نقض النفي المجرورات
اصطلاحا لانه اقسام الكلام على علم المضاف اليه اي علامة المضاف
اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او
تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه
بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بمادة يمكن
الشمل على ما هو اعم منه ومما هو شبيه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم

وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريفه
والمضاف اليه وهو هنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم و ذهب في ذلك الى مذهب سيبويه
حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقه او
حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر
نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا
او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل قولنا مررت بزيد او مقدرا حال كون
ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة و
ضرب اليوم بخلاف نحو يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر و
هو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرطه ان يكون المضاف
اسما اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا
اي منسلخا عن تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة
لان التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا
يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من
الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى الكلام
القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل
للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن و
التصريح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو بتقدير حرف
الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه
من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم ان في الصفة لا معمولها مثل ضارب زيد

زيد بتقدير لام تقويه للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه
بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاء زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز
فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر
الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان
الاضافة لا تفيد الا التخفيف في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا
قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف
في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير الحرف معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها
تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون
المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير
صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها
قبل الاضافة سواء لم تكن صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن غير مضافة الى معمولها
بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه
وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في المضاف اليه
عدا جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا
ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام وصادقا عليه ولا ظرفه فاضافة
الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف
الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير
المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف
المضاف وحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف او لا وان كان ظرفا له فالاضافة

بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما ما وكليث او اعم مطلقا كيوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان
كان المضاف اليه اصلا فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة
خاتم الى الفضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير
من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة
الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من المواد
في الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكاليف البعيدة مثل كل رجل وكل واحد
وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالهم ورد ما اكثر النحاة الى الاضافة
بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت
فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع
بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة
بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى
بها ان تجعل قسما على حدة كغلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي
خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم
وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة
لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف
لان نسبة امر الى معين تستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير
لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين

معين فلا يكون حينئذ التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية
المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد
يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف
وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانا
مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد
يعرف بغيره كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه
مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل جاء مثلك كان معرفة
اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا
اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة كغلام رجل فان التخصيص تقليل
الاشتراك ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل و
غلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امراة وقل الاشتراك فيه وشرطها
اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان
ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك
الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه
من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة
جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة
لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى
المعرفة لكان تحصيلا للحاصل فيضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا
فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق

وابن عباس فى لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قلنا لا
نم ان فى هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف وهو التعريف الحاصل
باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت
اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف
المعرف بل تبديل تعريفه بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب
وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار
ضعيف قياسا واستعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو
الرمة ثلث الاثافى والديار البلاقع واما ما جاء فى الحديث من قوله الالف
الدينار فعلى البدل دون الافصح والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف
صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احتراز عما اذا كانت
مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة
اسم الفاعل الى معموله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعله ولا تفيد
الاضافة اللفظية فايدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها فى تقدير
الانفصال فى اللفظ لا فى المعنى بان يسقط بعض المعانى عن ملاحظة العقل بازاء
ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظى اما
فى لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل
حواج بيت الله او بحذف نونى التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد
واما فى لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره فى الصفة كالقائم الغلام
كان الاصل القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر فى القائم واضيف القائم اليه للتخفيف

اى علامة الاضافة اللفظية بحذف المضاف ... او اللفظية كون المضاف بحذف المضاف من الخرجينى الحمر ...

للتخفيف فى المضاف اليه فقط واما فى المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قايم الغلام
اصله قايم غلامه فالتخفيف فى المضاف بحذف التنوين وفى المضاف اليه بحذف
الضمير واستتاره فى الصفة ومن ثمه اى من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية
التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل
حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد
تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا
لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثانى لكون المعرفة
اذا صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثمه وهو المجموع من التخفيف و
وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف
وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثانى و
لا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل فى ذلك الا
الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل
فى ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد
تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول
التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف
لان تنوين الضارب انما سقط بالالف واللام لا بالاضافة
ولا شك انه لا دخل فى هذا التفريع لانتفاء التعريف
ولا لانتفاء التخصيص بل يكفى فيه وجوب التخفيف
فقط وعلى هذا كان انسب تقديم هذا الفرع كما لا يخفى

تركيب صح

كثرة لواحقه خلافاً للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيداً لانه
لانه يوهم ان دخول لام التعريف انما بعد الاضافة فحصل التخفيف
بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب
المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتأخير اللام
المتقدمة حساً على الاضافة تجرد ادعاء مخالف للظاهر واما ما
وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها
فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار
العطف الواهب عبدها فهو باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك
حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص رحمه الله عنه
بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني هذا
القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع
مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب غار شتر مرغ
مصادرة على المطلوب اللهم ان يقال المراد به انه ضعيف في
الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملاً على
المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في
المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز حكم هذا
التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها لامتناع دخول رب على المعارف
بدون العطف والبيت تمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذاً
يزجي خلفها اطفالها اي بعده وحاصل الواهب المائة الهجان اي

اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد صفة للمائة او
بدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها
اي راعيها او عبد حقيقة باضافته بادنى ملابسة عوذاً بالذال المعجمة
جمع عائذ اي حديثات النتايج حال من المائة يزجي بالزاء المعجمة و
والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها
منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول واطفالها مرفوع على انه
مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة
حركة حرف الروي من القصيدة واما لانه قياسه على الضارب
الرجل والضاربك فاجاب المص عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل
يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين با
للام لكنه جاز حملاً على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة
وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه
الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنساً معرفتين
باللام وهذا الاشتراك مفقود في الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه
عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع
ان القياس عدم جوازه كما عرفت وكذا اشباهه وهو الضاربي و
الضاربه وغيرهما فيمن قال يعني في قول من قال اي سيبويه
واتباعه انه اي الضارب في الضاربك مضاف دون من قال انه غير
مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف

لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى حمل حملا اي
المحمولية على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز
وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن
اللام بمفعولاتهما التي وكانت مضمرات متصلات التزموا الا
ضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل
التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبر التخفيف
في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد
حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه
قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من
باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف
لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك
اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال
ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد
ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف
لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز اصل ضاربك ضارب اياك
بالمنفصل والتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير
المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل
الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل
مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينها قبل الاضافة لا للاضافة

لكونهما فاعلا لا نفسه

لكونهما فاعلا لا

للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد و
اعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها و
قوله والضارب الرجل والضاربك حملا على نظيريهما على الاجوبة عن
استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد من جانب المص رح
على موافقة بعض الشراح وذلك ان يجعل كل واحد منهما اشارة
الى مسئلة على حدة تتميما مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى
قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف
المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام
لانه بتوسط العطف مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم
عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل
في المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة
على المطلوب على تقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخريين
الى مسئلة على حدة ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف
موصوف الى صفة مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي لان
لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم
احدهما مقام الآخر وبهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوف فقام
فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى
قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع
وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى

وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفة مثل مسجد الجامع
وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان كل واحد من هذه التراكيب
اضيف موصوف الى صفة فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة
الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيفت اليها
موصوفاتها فلهذا اجيب بان مثل هذه التراكيب متأول فمسجد الجامع متأول
بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت
مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت
فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف
وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائم مقامه ملحوظا
عليه بجعله من الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد
بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة
الاولى وبقلة الحمقاء فمتأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة
الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التأويل لا يتمشى في جانب الغربي
فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربي لا توصيف مكان
هو جانبه بل هاهنا اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه
الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة
اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا
صفة الى موصوف مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب قدمت الصفة
على الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه متأول بانهم جردوا قطيفة

قطيفة واخلاق ثياب
فان الصفة قطيفة جرد ح

قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كأنه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه
لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون
فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة
فليتخصص باضافته اليها من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها تخصص وعلى هذا القياس
اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم
والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كان مرادفا مثل ليث واسد او لا
مثل حبس ومنع في المعنى والاحداث او غير مرادف مثل ان يتساويا في
الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه
فانك اذا قلت رايت اسد الليث لا يفيد الا ما يفيده رأيت ليثا بدون ذكر
الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه
لغوا لا فائدة بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم
وعين الشيء فانه اي المضاف فيهما يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته الى
المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء اريد بالاضافة التعريف والتخصيص
والعينية العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان
للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه
في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى
واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه متأول
يحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاء سعيد
كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم

بالاضافة التوضيح واللعب او منح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم
الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما
آخره واوا ويآء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون
لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون
مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكوت
يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي
وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد
اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح ان الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف
واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى
على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم
المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب
نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف لا حال كونها الف التثنية
ياء للمناسبة لياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية كمسلماي
لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت
في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم
واسقط النون للاضافة وادغمت الياء في الياء فصار مسلميّ وان كان آخره واوا قلبت الواو واوه
ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت
واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة
يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلميّ

مسلميّ وان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين
مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور
الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفته وا
الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي فالحال
في اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي
ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ
برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في
ذلك بقول الشاعر وابيّ مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب
لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف في شرحه بان ذلك خلاف
القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المذكور اي ابيّ جمع اب فاصله
ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياآن وادغمت الاولى في الثانية
فصار ابيّ وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفدّيننا با
لابينا اي لما سمعن اصواتنا بكين وقلن لنا آباؤنا فداكم وتقول
اي امرأة قائلة لامتناع الحم اي المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة
الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور
ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنهم بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة
ويقال في فم في حال اضافته الى ياء المتكلم فيّ بالرد والقلب والادغام
في الاكثر اي استعماله وفمي في بعضها اي بقاء الميم المعوض عن الواو عند قطعه عن
الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل

اي وأب وحم وهن وفم بالحركات الثلث وكلمن فتح الفاء افصح منهما
اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم وحمك ورأيت
حما وحمك ومررت بحم وحمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمءك و
رأيت حمأ وحمأك ومررت بحمء وحمءك ومثل دلو بالواو فيقال
هذا حمو وحموك ورأيت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك و
مثل عصا بالألف فيقال هذا حما وحماك ورأيت حما وحماك ومررت
بحما وحماك مطلق اي جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير
مقيد بحالتي الافراد والاضافة يجيء هذه الوجوه فيه في كل حال من حالتي
الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة
تقال هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورأيت هنك
ومررت بهنك وذو لا يضاف الا مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف
باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ
كقوله شعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف
الا الى اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء
حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه
بحكم باعتبار اضافته اليه ولا تقطع اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة
الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع وهو جمع تابع منقول من
الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على كواهل والمراد
بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي مر في اقسام الاسم فلا ينتقض حدها

حدها بخروج نحو ان وضرب وضرب لعدم كونها من افراد المحدود
كل ثان متأخر متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع
الثاني والثالث فصاعدا الملتبس باعراب سابقه اي اعراب سابقه
بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناش كلاهما من جهة واحدة
شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في
الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش
من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى
زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل
التوابع وخبر المبتدأ وخبر كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت
وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر
وان كان هو الابتداء اعني التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن الابتداء
من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ ومن حيث انه يقتضي مسندا
صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه
يقتضي مظنونا به ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة
وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه
فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف
بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة
او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان
لفظ كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للحقيقة اي الجنس وبيانه

اي صح

وقوله باعراب سابقه يخرج [illegible] المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت

لا للافراد و بالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل و
هو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما دخل كل عليه افاد صدق
الحد على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم
ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع و مانع يكون جمعه و منعه كالمنصوص
عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في
متبوعه اى يدل بهيئته التركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اى
دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن ساير التوابع
فلا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه او المعطوف في مثل
قولك اعجبني زيد و علمه ولا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة
كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على
حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوصية موادها فلو جردت عن هذه المواد
كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد و غلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها
دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة
والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اى مادة كانت وفايدته
اى فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة
كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص و توضيح
نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم او لمجرد التاكيد نحو نفخة واحدة فيفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة
ولما كان في غالب المواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق

الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتقات بالمشتق
و لم يكن هذا مرضيا للمص رده بقوله ولا فصل اى ولا فرق بين
ان يكون النعت مشتقا وغيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه
اى وضع غير المشتق لغرض المعنى اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع
ولتعاكما عموما اى في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي
يدل دايما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذي مال يدل على ان
ذاتا ما صاحب مال او خصوصا في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع
على حصول معنى لذات ما و ح يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك
و ح لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اى رجل اى كامل في الرجولية
فان اى رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية تصح ان
يقع نعتا وفي مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا
يصح ان يقع نعتا و مثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل
على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات
المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل
على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن
اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اى بزيد
المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة
له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف
النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان كل جملة التي لها محل

الاعراب يوتى باسم الفاعل وهو النكرة لان الدلالة على معنى فى متبوعه كما
توجد فى المفرد كذلك توجد فى الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية
لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءنى رجل اضربه اى مقول فى حقه اضربه
اى مستحق بان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط
نحو جاءنى رجل ابوه قايم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية
بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءنى رجل زيد عالم
وتوصف بحال الموصوف اى بحال قايمة به نحو مررت برجل حسن اذا
الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اى متعلق الموصوف يعنى بصفة
اعتبارية يحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن
الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اى النعت بحال الموصوف يتبعه
اى الموصوف فى عشرة امور يوجد منها فى كل تركيب اربعة فى الاعراب
رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث الا اذا كان صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث كفعول
بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل ايضا بمعنى مفعول
كرجل قتيل وامراة قتيل او كان صفة مونثة تجرى على المذكر كعلامة
والثانى اى النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه فى الخمسة الاول
وهى الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير يوجد منها فى كل
تركيب اثنان وفى البواقى من تلك الامور العشرة وهو الباقية الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعنى ينظر الى

الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا
او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير
والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقى او حقيقيا مفصولا يذكر او
يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه نحو برجلين قاعد غلاماهما مثل
يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم وبامرأة
قايم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قايمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور
او معمورة داره او قايم او قايمة فى الدار جاريته مثل يقوم او تقوم فى الدار
جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف
بحال الموصوف ايضا فى الخمسة البواقى كالفعل لان فاعله الضمير المستكن
فيه راجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية
والواو فى الجمع المذكر العاقل والنون فى الجمع المؤنث ويؤنث فى الواحد
المؤنث ولذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين و
بامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول فى
الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن
فلم خصصت الثانى بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلى فى هذا المقام بيان
نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف
الاول يتبعه فى الامور العشرة وكان الاخير جهة مشابهة للفعل فى الخمسة
البواقى عن جهة التبعية كما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف
الثانى فانه لا حكم عليه بالتبعية فى الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم

نحو يقعد غلامه

التبعية بخلاف الوصف الثاني فانه غير مضبوط بل بين ضابط عدم تبعيته لكونه
كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثمّ اي
من اجل كون الوصف الثاني في الحالة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد
غلمانه كما حسن ايضاً يقعد غلمانه وحسن ايضاً قاعدة غلمانه
لأن الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام
رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامة المثنى
والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز من غير حسن
ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعاً ايضا كقاعدون لانه اذا
جمع كسرت الاسم لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون
غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية الى
الحرفية او جعل المظهر بدلاً من المضمر او جعل الفعل خبراً مقدماً على المبتدا
والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا
حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى الوصف الموضح الوصف
المادح والذام وغيرهما طرداً ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية
وهو الدلالة على قيام المعنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها و
كانه لم يقع في بعض النسخ قوله لا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي
وقال لم يذكر المص انه لا يوصف بالمضمر لانه يتبين ذلك بقوله والموصوف اخص
او مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصاً بالتعريف والمعلومية من
من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون الحمل

الحمل عن الصفة في التعريف ومساوياً لها لانه لو لم يكن الحمل منها فلا
اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان
اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارات ثم المعرف باللام
والموصولات فبينهما مساوات ومن ثمّ اي ومن اجل ان الموصوف
اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي بذي اللام لا اخر او
الموصول فانه ايضاً مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من المساوات في التعريف
نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف
الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس
او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف
مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين
سيبويه وغيره بخلاف ساير المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص
نعتاً للغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم
وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع
ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما
الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد
رفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالصفات المكتسب التعريف من المضاف
اليه لانه كالاستعارة من المستعير للسؤال من المحتاج لفقره فتعين ذو اللام للتعيين
في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي
كرم اي الكريم ومن ثمّ اي ومن اجل ان التزم وصف باب هذا بذي اللام

لرفع الأبهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الأبيض لأنه لا يتبين
به جنس المبهم لان الأبيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت
بهذا العالم لانه تبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف يعني المعطوف العطف
بالحرف تابع مقصود اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في
الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي
كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو
جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء الواقعة في اي بنسبة المجيء صح
الكلام كما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا
مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها
غير مقصودة بالنسبة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز
عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف
بلا وبل ولكن واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الأمرين من التابع
والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان
٤ لا يذكر لتوطئة ذكر التابع وكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون ذكره لاجل ان
على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك
الحروف الست مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى وتمام التحديد بما ذكره
جمعا ومنعا اراد ذكره لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك
التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف
ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين
زيد صح

وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحرف قد يتوسط بين الصفات نحو جاءني
زيد العالم والثاني عمرو والزبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالثاني
والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالثاني والدبير لها جهتان
احدهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه وآخرهما كونها معطوفة على
الصفة المقدمة تابعة لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها
تابع يتوسط بينها وبين متبوعها احد الحروف العشرة لانها صفة لزيد يتوسط تابع صح
بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين الثاني يستلزم بين
لا يلزم ان يكون العطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه
لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من جهة الصفة ليست معطوفة
فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة
لتأكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل
في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية
الا ولها منذرون صفة لقرية ولو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة
ونقل عن المص انه قال في امالي الكافية ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة وليس بعطف على الحقيقة وانما هو باق
على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف
لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفة مع انه
ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينها عاطفة لدلالتها
فيها على ما يدل عليه غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك فينبغي جعلها غير عاطفة في

الصفات عاطفة في غير بارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا
عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا لا المنفصل
اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به
لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء
من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فا
كد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل
من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتأكيده فيحصل له نوع استقلال
ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه
فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا وهو باطل فان كان الضمير
منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا
منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التأكيد بمنفصل نحو
ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين
المضمر المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التأكيد لانه قد طال
الكلام بوجود الفصل بين الضمير المرفوع المتصل فحسن الاختصار بترك التأكيد سواء
كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد وبعده كقوله تعالى
ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف
لتأكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا
فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان وهذا واعلم ان
مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف

العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح و
واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال
الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم
يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف
عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما
يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم عطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل
ولا استعارة المرفوع له بدله ولا يكتفي بالفصل لان الفصل للاختصار
فحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به
فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين
زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم
معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل
جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني
لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز
عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة
مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو
جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التأكيد
بالمنفصل وجاز ايضا تأكيد الضمير المجرور في مررت بك نفسك والابدال
منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول
الا بعد التأكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التأكيد

بعض المؤكد والبدل في الاغلب تأكل المتبوع وبعضه او متعلقه والغلبة
قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعيهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما
وبين متبوعيهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعيهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف
العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه وتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة
بينهما بتأكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع باعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل
المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل وقوى
مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما
يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظراً الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها
منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظراً الى ما قبله احترازاً عن الاحوال
العارضة من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان
المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في
المعطوف احترازاً عن قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث
تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود
في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي
رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كرب رجلا على الشذوذ اي
رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة
له بالنظر الى نفسه غير ان المعطوف مثل المعطوف عليه فلهذا وجب بناء المعطوف كأنه
في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفرداً معرفة في
نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفرداً معرفة وامتنع بناؤه في مثل يا زيد وعبد الله
عبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيداً مفرد معرفة وعبد الله مضاف
ومن ثمة اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في ما زيد بقائم او قائما
ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائما
فيكون خبراً من زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى
اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبراً مقدماً للمبتداء وهو عمرو ويكون من
قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه وقد كان لقائل ان يقول هذه
القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود
الى الموصول فيغضب معطوف عليه وليس فيه ذلك الضمير فاجاب المصنف بقوله
وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء
السببية اي فاء لها سببية اي السببية بان يكون معناها السببية لا العطف
فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناه السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين
كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى والمعنى الذي يطير فيغضب زيد الذباب اذ يفهم منها
سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد به الذباب ويمكن ان يقدر فيه
ضمير الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي وقع العطف بناء على وجود
عاملين بان عطف اسمان على معمولها بعاطف واحد وقال بعض الشارحين اللباب
الاظهر عندي ان العطف هنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين
بان يجعلا معمولا لهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي
لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا او على اكثر
من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان يكون احدهما غير الآخر وذلك

وهي في تركيب صحيح
ويتعلق بك ان نعدك بضمير يتعلق بزيد ليكون الرفع على انه مبتداء والضمير
كذا ان يكون عمرو فاعلا بمعنى فاعل او الخبر
اذا كان ثبت مفرداً فانه عطف
يم صح
اي ذا رجح على ان يكون خبر المبتدأ
لعمرو ولو نصب او جر عطفا على قائم
لكان خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن
الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد
الى اسم ما امتحان الكتاب

كانه

اذ العامل صح

تمرة

لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب زيد عمرو وبكر خالدا من عطف التابع مع انه ليس منه
لعدم تعدد العامل فيه هو الاول والثاني تأكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم
ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرء تحسبين امرءا ونار توقد
بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة
لان الحرف الواحد لم يجز ان تقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه
يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة
الواردة عليه ولا يقتصر على صورة السماع بل يعممها وغيرها وعدم جواز ذلك
العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو صح
وان في الدار زيدا والحجرة عمروا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع ع صح
او المنصوب المجيبين كلاهما واقتصر والجواز على صورة السماع لان ما خالف
القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة
في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على
اعرابه نحو قوله تعالى يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة
كما جاء في بعض القراءة اي عرض الاخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله
وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده في النسبة اي كونه منسوبا
او منسوبا اليه فتثبت عنده وتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة
هو المتبوع لا غير وذلك لما دفع ضرر الغفلة عن السامع او دفع ظنه بالمتكلم
الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب زيدا زيدا ولدفع
ظن السامع بجوزا في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم

انت مع انه يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب ح ايضا تكرير اللفظ حتى
لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل
الى شيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه
فيجب ح تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب زيد هو لا
من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي
التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع
افراده دفعا لظن السامع نحو ذا الا في نفس المنسوب اليه في شموله
لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة
الى بعضها فحينئذ دفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وثلاثتهم
واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا
فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله
الصفة صح لانها يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما واما الصفة فلانها للدلالة
على معنى في متبوعها وافادة توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع
واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر المتبوع وحقيقته لكن لا في
ومعنوي صح النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه اي التاكيد لفظي اي منسوب
الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة
من المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي تكرير اللفظ الاول وبعادة حقيقة
نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فانه في حكم تكرير اللفظ
وان كان مغايرا للاول لفظا اذا الضرورة داعية الى المغايرة لانه لا يجوز

تكريره متصلا ويجري التكرير مطلق اي التكرير الذي هو تأكيد اصطلاحي
في الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او
غير ذلك ولا بعد ارجاع الضمير الى التأكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص
الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ
محصورة كالتأكيد والتأكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة اي معدودة
محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع
بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث
في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام
وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي و
وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات
خفية بين هذه المعاني ومعنى التأكيد بالتأمل الصادق فالاولان اي النفس
والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع المذكر والمؤنث باختلاف
صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول
نفسه في المذكر الواحد ونفسها في المؤنث الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع
في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في
جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث العاقل وغير العاقل من المذكر والثاني
لما سمي النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين يسمى الثالث ثانيا للمثنى
مثل كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلاثة المذكورة لغير المثنى
مفردا او جمعا باختلاف الضمير العائد الى متبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب

كله

الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم اشتريت العبيد كلهم وكلهن
نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع
وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة
او الجمع بتأويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون
كتع وابتع بتعاء ابتعون وبتع وابصع بصعاء ابصعون وبصع ولا يؤكد بكل
واجمع الا ذو اجزاء المفرد كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه
ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تعتبر اجزاؤه لا يصح
تأكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء
القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التأكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم
كلهم واشتريت العبد كله فان العبد يتجزى في الاشتراء فيصح تأكيده بكل لتعدد
الشمول بخلاف جاءه كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم
المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي
اذا اريد تأكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين
مثل ضربت انت نفسك نفسك تأكيد التاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل وهو
انت اذ لولا ذلك لالتبس التأكيد بالفاعل اذا وقع تأكيدا للمستكن في
زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله
هو وقيل زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التأكيد بالفاعل ولما وقع
الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع
لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل

اجمع جمع

زيد

نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز
تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيد بمنفصل نحو انت نفسك
قايم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل
واجمعين بلا تاكيد بمنفصل نحو القوم جاءوني كلهم اجمعون لعدم التباس
التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس
والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته يعني ابتع وابصع اتباع لاجمع
المهرة على ما هو المشهور لا اجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته
لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع مع اخويه
عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخويه دونه اي دون
ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على الجمعية وللزوم ذكر ما من شانه
التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي بقصد
النسبة اليه نسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي
لا تكون النسبة الى المقصودة المتبوع ابتداء بل نسبة ما نسب اليه بل
يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب
اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله
مقصود بما نسب اي المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان
لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله
دونه واحترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب
اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان المتبوع مقصود ابتداء

ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى
فان بهذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا
بدل من احد وليس ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة
الى زيد بل النسبة المقصودة نسبة ما نسب الى احد نسبة القيام فانه نسب
اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى المقصودة ولكن اثباتا فيصدق على انه تابع
مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم
من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد نسبة الى شيء
نفيا نسبة الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل انواع
اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي ما بدل
هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل مسبب
غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما الاشتمال البدل على المبدل منه
نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال
فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من
قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل
مدلوله مدلول الاول معنى متحدان ذاتا لا انه متحد مفهوماهما ليكونا
مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما
متحدان ذاتا قال الشيخ الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي
بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل
الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة

دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود
هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط و
لا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جواب الظاهر انهم
لم يريدوا انه ليس بمقصود بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا
والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد
الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون
التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة
فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت
زيدا رأسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول منه
ملابسة بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو
اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته وتخصيص
لا باعتبار ذاته وتعيين نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الايجاب
الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره
وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في
صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي يكون تلك الملابسة
بغير كون البدل كل المبدل منه او جزؤه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه
جزءا من البدل ويكون ابداله منه بناء على نوع الملابسة نحو نظرت
الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل مركوز فيه مناقشة
في المثال ويمكن ان يورد له مثال رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال

محال لهذه الكافية فان الشرح عبارة عن مجموع المدرجات وانما لم يجعل
هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته
بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع
اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل من
غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل
منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام
ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة
من معرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من
غير المقصود من كل وجه فانه افيد بصفته كما جاء فيه من نقص النكارة مثل
بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين
نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا
اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان
المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة على الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما
بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما
واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود
اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك
واشتريتني نصفي واعجبني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني
الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة
يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحروف والتأكيد والالزم منه لكن

عطف بيان

ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح
لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم
بالله ابو حفص عمر فان ابا حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي
عمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي الى عمر رضي الله عنه فقال ان اهلي
بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فا
نطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي
خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر
له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان
فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك
فوضع فاذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه وفصله اي فرقه من
البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك
البكري بشر فان قوله بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل
بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التا
بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد وآخره عليه
الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى
المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه
وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع
واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله مترقبة لان تأكل روحه لا
لانه ما دام به رمق فان الطير لا تقع به واما الفرق المعنوي

المعنوي بينهما فقد تقدم فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك
البكري بشر كل ما كان فيه عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه
الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد بما هو اعم
من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان
بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا با
لتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف
بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول والثاني افيد المبني
اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن عرف المبني على الاطلاق والا لم يعرف
الاسم المبني اذ لو لم يعرفهما لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ
المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير
اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل
صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه
يتضمن معنى همزة الاستفهام او شبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف في
الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع
انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى
المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف في الخطاب او
اضافته اليه كقوله من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقوعه مركب
مع غيره على وجه يتحقق عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة
كغلام زيد وغلام بكر مبني والمضاف معرب والا لكان المبني متعلقا للمعرب و

وأثره في المعرب أمران التركيب وعدم المشابهة لمبني الأصل كان المبني ما
انتفى فيه مجموع هذين الأمرين إما بانتفائهما معًا أو بانتفاء أحدهما فقط
ككلمة أو هنا الخلو وإنما اختلف بترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريف
المعرب والمبني تقديمًا وتأخيرًا إشارة إلى تقدم ما هو مفهوم وجودي
لشرفه وألقابه أي ألقاب المبني من حيث حركات أواخره وسكونها
عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون وأما
الكوفيون فيذكرون ألقاب المبني في المعرب بالعكس والمراد أن الحركات
والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون إلا بهذه الألقاب لأن
هذه الألقاب لا يعبر بها البصريون إلا عنها لأنهم كثيرًا يطلقونها
على الحركات الإعرابية أيضًا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة
رفعًا والفتحة نصبًا والكسرة جرًا وعلى غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا
مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه أي حكم المبني وأثره المترتب على بنائه أن لا يختلف
آخره أي آخر المبني لكن لا مطلقًا بل لاختلاف العوامل إذ قد يختلف آخره
لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرئ ومن زيد وهو أي المبني و
التأنيث باعتبار الخبر المضمرات وأسماء الإشارة والموصولات
والمركبات والكنايات وأسماء الأفعال والأصوات بالرفع عطفًا على أسماء الأفعال
لا على الأفعال المتصيرة لبحث الأصوات فيما بعد بالأصوات لا بأسماء
الأصوات وبعض الظروف وإنما قال بعض الظروف لأن جميعها ليست
بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية أبواب في بيان أسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها

منها من علة البناء لأن الأصل في الأسماء الإعراب وإذا كان مبنيًا على الحركة
فلا بد عند ذلك من علتين آخريين إحديهما علة على الحركة فإن الأصل
البناء السكون والأخرى للحركة المعينة إنها لم اختيرت دون أخواتها
المضمر ما وضع لمتكلم من حيث أنه متكلم محكي عن نفسه ومخاطب من حيث أنه
مخاطب يتوجه إليه الخطاب وقيل المراد هو المتكلم تكلم به وموضوع من المخاطب
يخاطب به فإن أنا موضوع لمن يتكلم به وأنت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ
المتكلم والمخاطب فإن الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقًا أو
غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الأسماء الظاهرة وإن كانت موضوعة
للغائب إذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطًا فيها لفظًا أو معنى أو حكمًا أراد
بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظًا إما متقدمًا تحقيقًا مثل ضرب زيد
غلامه أو تقديرًا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي أن يكون المتقدم
مذكورًا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى إما مفهوم من لفظ
بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى فإن مرجع الضمير هو العدل المفهوم
من قوله اعدلوا فكأنه متقدم من حيث المعنى أو من سياق الكلام كقوله تعالى
ولأبويه لأنه لما تقدم ذكر الميراث دل على أن ثمة مورثًا فكأنه تقدم ذكره معنى
وأما التقدم الحكمي فإنما جاز في ضمير الشأن والقصة لأنه إنما يجيء من غير أن يتقدم ذكره
قصد التعظيم القصة بذكرها مبهمًا ليعظم وقوعها في النفس ثم تفسيرها فيكون
ذلك أبلغ من ذكره أولا مفسرًا والتكرار كأنه في حكم العائد إلى الحديث المتقدم
المفهوم ذهنًا وباب مخاطبك وكذا في ضمير نعم رجلًا زيد وربه رجلًا وهو أي المضمر

بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل كالجزء منها بل هو كالكلمة الظاهر سواء
كان مجاورا للفاعل نحو ما انت منطلق عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت
الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامل الذي قبله المتصل به
ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع منصوب
ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالمرفوع والمنصوب
كل واحد منها قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث
اي المضمر المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل
وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع
المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول
يعني المرفوع المتصل نحو ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي الى ان انتهى او بيانها الى
ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وضربن على صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما
بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون الكل و
صورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب
ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع
المنفصل انا اي مثل انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن
والضمير في انت الا ان هو ان كما والحروف الاخر لواحق دالة على احوال من
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والنوع الثالث اي المنصوب
المتصل وهو قسمان الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا
ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن و

المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد صح

القسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني انا انك انكما انكم انك انكما انكن انه
الى انهن والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما
اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن وفي ايا اختلافات كثيرة والمختار
ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على المتكلم والخطاب والغيبة والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والنوع الخامس على اي مثال المتصل
بالاسم وفي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك غلامكما غلامكم
غلامك غلامكما غلامكن غلامه الى غلامهن وفي لنا لك الى لهن وكان القياس
ان يكون ضماير كل من المتكلمين والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم
لفظين يدلان على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك
بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث
والجمع المذكر والجمع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشترك
وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث اعطوا الغائب حكم المخاطب
وذلك ان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف
تأنيث وبقية الانواع الخمسة واللفظ جمعه فصار المجموع اثنى عشرة
كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لستين معنى وبينوا الكل
الصور على هذا ومناسبا لا نطول الكلام بذكرها والمرفوع المتصل خاصة
يستتر لا المنصوب والمجرور والمتصلان لا يستتر لانهما فضلة
والمرفوع عمدة وهو كجزء الفعل فجوز في باب الضماير التي وضعها
للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة للخفة

غلامي
غلامنا
غلامك
غلامكما
غلامكم
غلامك
غلامكما
غلامكن
غلامه
غلامهما
غلامهم
غلامها
غلامهما
غلامهن

لي
لنا
لك
لكما
لكم
لك
لكما
لكن
له
لهما
لهم
لها
لهما
لهن

وتكون صح

كزيد ضرب والهندان ضربتا والغائبة اذا لم يكن مسندا الى الظاهر

شيء فيما بقي وبل على ما انتفى على ما مضى من الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ الفعل صح
بل في الماضي للغائب المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو هند ضربت الواحد صح
فان التاء علامة التأنيث لا ضمير المرفوع الا انه لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت الفعل صح
هند وفي المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان واحدا او فوق الواحد مذكرا
او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المذكر المخاطب نحو تضرب وضرب وللغائب والغائبة
والغائبة اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب
وفي الصفة مطلقا سواء كانت اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل
التفضيل وسواء كانت مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن
مسندا الى الظاهر نحو قائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان بان صح
والزيدون ضاربون والهندان ضاربتان والهندات ضاربات وليست
الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان ياء في النصب و
الجر والضماير لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير و
انما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع
فلو كانت ضماير لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في تضربن والواو
في يضربون والالف في يضربان لا تتغير فيهما اي الالف والواو في الصفة حرف
التثنية والجمع وليسا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او
منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار
والمتصل اخصر فيتمكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر الاتصال بالتقديم
اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما

انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي
الاتصال وبتركه يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف
عامله لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ
بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف
لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك او بكونه اي كون الضمير
مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي له اي تلك الصفة كانه
له فانه لو لم ينفصل الضمير عن صفة الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت
زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه لتلبس على السامع ان الضارب
زيد او عمرو وقيل المتبادر انه عمرو لانه اقرب اي الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل
ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر
وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل
عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون
اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل
ما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف
العامل المعنوي اي اتق نفسك والشر انا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت
قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه الصفة
جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة نعت لزيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة
لهند حيث قام الضرب بها وانما يقبح ذلك اذا كان فاعلا لا تاكيدا والا كان داخلا في صور
الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم للفاعل بدليل نحن الزيدون ضاربون نحن وروى عن الكو

ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة الالتباس فيها ليثبت
الحكم في صورة اللبس بالطريق الأولى وإذا اجتمع الضميران وليس أحدهما مرفوعا احتراز
عن نحو أكرمتك إذ المرفوع كالجزء من الفعل فكأنه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني
أصلا فيجب الاتصال وإن كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون أحدهما مرفوعا أحدهما أي أحد الضميرين
أعرف من الآخر احتراز عما إذا استويا نحو أعطاها إياها حيث يجب الانفصال في الثاني
فيما هو كالكلمة الواحدة للتحرز عن توالي الأمثال وعن الترجيح من غير مرجح وقدمته أي أحد الضميرين الذي هو أعرف على
الآخر احترازا عما إذا كان الأعرف مؤخرا نحو أعطيته إياك فيلزم الانفصال لتعذر المتكلم
في آخر الكلام ولا يلحق طرفي أول الوصل بإيراده على خلاف الأصل وحكى سيبويه
تجويز الاتصال أيضا نحو أعطيتكه فلك الخيار أي الاختيار في الضمير الثاني إن شئت
أوردته متصلا نحو أعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما يفصله وإن كان متصلا
ونحو ضربيك فإنه اجتمع فيه ضميران ليس أحدهما مرفوعا لجر الأول بالإضافة و
نصب الثاني بالمفعولية وقدم الأعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم
الاعتداد بالفصل بالمتصل وذلك الفصل نحو ضربي إياك للاعتداد بالفصل وإلا
أي وإن لم يكن أحدهما أعرف أو يكون ولكن ما قدمته فهو أي الضمير الثاني على كل من
التقديرين منفصل ظاهرا أما على التقدير الأول لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح في تقديم أحد
المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة وأما على تقدير الثاني فلكراهتهم تقديم الأنقص
على الأقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو أعطيته إياه مثال لما لم يكن أحدهما أعرف وكقوله منهما صح
ضربين غائبين أو أعطيته إياك مثال لما يكون أحدهما أعرف وهو ضمير المخاطب
ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان أي خبر كان وأخواتها إذا كان ضميرا الانفصال

بالفصل بمتصل وإن
شئت أوردته منفصلا
نحو أعطيتك إياه باعتبار الاعتداد
صح

125

كما تقول كان زيد قائما وكنت إياه لأنه كان في الأصل خبر المبتدأ وأوجب أن يكون
خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لأن عامله معنوي ويجوز أن يكون ضميرا متصلا أيضا نحو
كان زيد قائما وكنته لأنه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال
ففي شبيه المفعول إن لم يكن واجب الاتصال فلا أقل من أن يكون جائز الاتصال
لكن الانفصال مختار لأن رعاية الأصل أولى من رعاية المشابهة بالمفعول والأكثر
في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول لولا
أنت إلى آخره يعني لولا أنت لولا أنتما لولا أنتم لولا أنت لولا أنتما لولا أنتن لولا
هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا أنا لولا نحن وكان الأولى
بما سبق أن يقول لولا أنا لولا نحن إلى آخرها لكن غير الأسلوب تنبيها على
أنه ليس بضروري وكذلك الأكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون
ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت إلى آخره وجاء في بعض اللغات لولاك
وعساك إلى آخرهما فذهب الأخفش إلى أن الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع
موضع المرفوع فإن الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما يقول ما أنا كأنت
فأنت في هذا المقام مع أنه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه إلى
أن لولا في هذا المقام حرف جر والكاف مجرور واقع في موقعه والأخفش
تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في لولا وأما عساك فذهب الأخفش إلى أنه ضمير منصوب
واقع موقع المرفوع وسيبويه إلى أن عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فهما
أيضا الأخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء أي ياء المتكلم
لازمة في الماضي إذا لحقته تلك الياء لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي

عن لحوق الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية
لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن
نون هي علامة الاعراب نحو يضربني لتقي آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف
كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين
كفروا وقل الحق نحو منها وانت مع النون الاعرابية الجائية فيه اي انت بالخيار
ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان
بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن
وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من
النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت
من بين اخواتها لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل كما في من
وعن وقد وقط ويختار حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل
في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار
فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين
المبتدا والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت
انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في
كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا و
تكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط الفصل في ذلك
المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتبع
فادخل بهما فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدا ضميرا
لا بيان

106

ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة الالتباس وشرطه اي شرط الفصل انما يحتاج اليه
المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما او افعل من كذا
لا لمحاقته بالامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل
بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن
المثال لكثرتهما ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف
على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم ملغى لا مقتضي فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل
استبعد الغاء الكلام فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدا اي يجعله
بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا والا فالعرب لا يعرف المبتدا والخبر وما بعده
خبره فقوله ما بعده مرفوع على انه جزء الجملة حال او منصوب عطفا على انه مفعول
يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدا برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب
وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض النسخ التي مبتدا ما بعده خبره بدون
الواو مع الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل للتاكيد لتقدم لان
تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام يقع متقدما من غير سبق
مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل
الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا
رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا وتحسن تانيثه اذا
كان العمدة فيها مؤنثا لتحصل المناسبة ويفسر ذلك الضمير الغائب بها بالجملة المذكورة
بعده اي بعد الضمير من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة
معترضة بيانا للواقع ليس داخلا في بيان الضمير فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه

ولا يكون العطف عليه ولا البدل عنه ولا التاكيد عنه لانه ليس
بمستقل والتابع انما يكون لما هو مستقل وكذلك لا يكون الوصف
ولا العطف البيان ايضا لان ما هو الغرض منه وهو ابهامه

ثابت سواء وقع في التسمية اولا وايضا يلزم استتار كل قول التفسير بالجملة بعده فعلى هذا الوالم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا ان هو زيد قايم على ان يكون هو مبتداء راجعا الى الشان وزيد قايم خبر انه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم الجملة المفسرة بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل لم يتعين ذكره لفظا الجملة زيد قايم لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا او منفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتداء كان منفصلا وان لفظيا يصلح للاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قايم مثال للمنفصل وكان زيد قايم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قايم مثال المتصل البارز وحذفه من اللفظ اضمارا لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا اي جايز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير يراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثل ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الاسم اي ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه يجب الا ضمارا بهنا مع انه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيها وبعد تخفيفها وجد وان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انه اجدر ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف

كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم وان وجدوا ان المخففة عاملة في الملفوظ صح

107

التخفيف المطلوب منها كما يدل عليه حذف النون وحكموا انه يجب حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند الاطلاق حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغايب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلك الكتاب ونحوه مما يشار اليه محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتداء وللمثنى ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي ذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلاثة الباقية فقوله هي مبتداء وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيد كل واحد منها بحال خبر له وفي بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا لانه لم يثن منها الا هي وذي وقيل هما الاصل لكونهما باداء المذكر فينبغي ان يكون بهما وقيل هما اصلان والقول لاصالتهما قد مشى على سائرها لفرعيتها وتي بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بها وذهي بوصل الياء بها وللمثنى اي المثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاتها الا كثرة وردها على الكتبة وتوهم بعضهم من اختلاف الاعراب ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان للتثنية المرفوع وذين

وتاء التثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا المقصود
الاعراب لوجود علة البناء فيهما وجمعهما اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا
اي ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة
يعني يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه
وهي كلمة ها وهو ليس في حقيقة منها وانما هو حرف جيء به للتنبيه على المشار
اليه قبل التلفظ كما جيء به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا
قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف لتنبيه
على حال المخاطب من الافراد والجمع والتثنية والتذكير والتأنيث وانما جعلت هذه الكاف
حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع وكذلك شاع ضمير تلك
ونحو وهي اي حروف الخطاب خمسة والكلمات تقتضي الستة واشترك لخطاب
الاثنين فرجعت الى خمسة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر
والمؤنث وتثنيتهما وجمعهما وهي خمسة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما دون
مثناهما وانما خص من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث
يرتقي الى سبعة فيكون اي يحصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك
الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر و
خاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين
وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا
القياس ذانك وذينك واذا اشرت الى مذكرين وخاطبت
مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثا

مؤنثا وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى
تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكم او الاكن واما
ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لكن قال ذيك خطاء ويقال
ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان المتوسط لا يتحقق الا
بعد تحقق الطرفين ولما رأى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث
مقام الاخر بين منهما لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال قيل
وتلك وذانك وتانك حال كونهما مشددتين واولالك باللام
اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يحمل ذلك
اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما ذانك وتانك مخففتين واولاك بغير
اللام فللمتوسط واما هو للتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب وثمة
وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو
الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا للمكان الحقيقي اي الحسي خاصة لا يستعمل غيره
الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل للمكان وغيره
الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي
اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان يتم من الاخر ولا
بجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا او ليتحلل اليه المركب ولا الى انضمام امر آخر
كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا الجزء مطلقا لانه
اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن
لا جزءا تاما او ليتأتى الا بصلة وعائد والمراد بالصلة هنا ما اللغوي لا الاصطلاحي

فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد اليه
معرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور و
القرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله دعايد فانه
لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لاخراج
مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقايل ان يقول يمكن ان يعرف
الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم
لا يتم جزءا الا معه من الجملة مشتملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون
المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه
معانه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحي تصريح بما علم ضمنا مبالغة في
الاحتراز عن اذ وحيث ولما كانت الصلة بعينه عم حسب المفهوم من ان
يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد اعم من ان
ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول ولغيره والكو
ان يكون ضميرا للموصول عينها بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة
خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول والعايد ضمير لا غيره اي للموصول لا لغيره و
صلة الالف واللام اسم الفاعل او المفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية
فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالجهتين وتشبيها ومنها اي الموصولات
الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث
ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر و
المؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر والذين كالاولى لجمع المذكر واللاي بالهمزة والياء

والياء واللائي بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة
اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر
واللاتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة
على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل
غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه
فيمن يعقل ويستوي فيها المفرد والمثنى والمجموع المذكر والمؤنث واي بمعنى الذي
نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة
الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي والتي قال الشاعر وبيري ذو حفرت
وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ما
ذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى التي او الذي
او المثنى او المجموع والعايد المفعول اي العايد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان
مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة
نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر لمن يشاء اعلم ان النحاة
وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي وما يقوم مقامه ومقصودهم من
وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم
اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم
طريقة الاخبار به لا بد له من تذكير كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها
حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي الاسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المص الاشارة
الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جزء

والمواتي صح

ای التی ... اللتی ...

واي بمعنى التي ... ای الذی ...

... النبیین ... منتخب

جملة بالذي اي باستعانة الذي والتي او الالف واللام فان الباء ليست
صلة للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اي اوقعت كلمة الذي
او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي موضع
ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى
ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال او صفي اخر
معنى جعلته خبرا متأخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بالذي
اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو المخبر عنه في هذه الجملة
اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول
من ضربت ضميرا للذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي فقلت
الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة
ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل
او اسم المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني
للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف
نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم الفاعل ولا المفعول
فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل
حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناه كالسين وسوف وحرف
النفي والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم
الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فانه تعذر امر منها اي من الامور
الثلثة التي هي تقدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم

115

الاسم خبرا تعذر الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لا
متناع تصديره الجملة بالذي وتأخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه في الجملة وكذلك امتنع
في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا
العاقل ان تخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن العاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع المضمر
صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك
امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب
ان تخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى اعمال الضمير الذي جعل في
موضع دق القصار في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب
وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي
هو معرفة في موضعه بالكلية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيره اي لغير كلمة الذي
لامتناع تقدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذا امتنع
في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيره نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار
عن غلامه بالذي بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا
الى الاسم الموصول بقي المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ بقي الموصول
بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم وانما
نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية
نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو
مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له
فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي اي

المعرف عند سيبويه نحو قوله فنعما هي اي نعم شيئاً او نعم هو الشي هي وصفة
نحو اضربه ضرباً ما اي ضرباً اي ضرب كان ومن كذلك اي يكون موصولة نحو
اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من
تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلاً على من غيرنا حب النبي
محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا في التام والصفة فان
كلمة من لا تجي تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الاوجه الاربعة
وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو
ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو اياً ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة
نحو يا ايها الرجل اي لم يقع صفة اتفاقاً فلم يجعلها كمن التي لا تقع صفة اصلاً
واجيب ان اي الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل اي عظيم
يسأل عن حاله لعظمه فكل واحد تعلق عن الاستفهامية الى الصفة وبقي كل من اي واية
معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركهما في الاعراب غيرها من الموصولات الا على احتمال في اللذان ن ح
واللتان وفي ذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي
هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف
صدر صلتها نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ
بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها
لتاكيد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم
تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات
ما يبينها وهو المضاف اليه ولم تثن الموصوفة لبنائها مثل يا ايها الرجل كما استثنى

٧١

استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى ى
مفرداً معرفة فهو مبني وبناء الموصوف لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانياً وفي قولهم
ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي
فيكون التقدير اي الشيء الذي صنعت اي صنعته فما مبتدأ وما بعده
خبره او بالعكس فيرجح جوابه رفع اي مرفوعاً على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت
الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقاً للسؤال في
كون كل واحد منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه اي شيء وههنا
عبارتان احديهما ان ماذا بكمالها بمعنى اي شيء والثانية ان معناه
اي شيء وذا زائدة والظاهر ان مؤدى ... هما واحد فان معنى قولهم انها
بكمالها بمعنى اي شيء وليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة
فالمفهوم من مجموعها الكلي ويرجح جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول
لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام اي صنعت الاكرام ليكون الجواب
مطابقاً للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير
الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره
لما فيه من فوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان اي
اسم كان بمعنى الامر او الماضي اللذين هما من اقسام مبني الاصل
فعلة بنائهما كونهما مشابهة لمبني الاصل فيها فقيل اف بمعنى اتضجر واوه
بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع ... لا ن ح
المعنى على الانشاء وهو لا يناسب بان يعبر عنه بالماضي الى ان مثل ويد

مطلب اسماء الافعال

زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في
الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو
بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان
قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تادية معانيها الا فعال
امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لانها موضوعة
لصيغ الافعال على ان يكون رويدا مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضي
وليس قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل
فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله له
لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص لما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل
ما كان معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل اف و رب
آمين نقضا على التعريف وفعال اى ما يوازن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق
من الثلاثي المجرد قياس اى قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في
الثلاثي المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا اول بعضهم
قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس للكثرة واما في الرباعي
فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى
الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث لم يقم لي الى
الان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى
يا فاسقة مبني اى كل واحد من الثلاث الاخيرين مبني لمشابهته اى لفعال بمعنى الامر
عدلا ووزنا اما وزنا فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه الشيخ من ان فعال بمعنى الامر معدول

معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول
للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة
عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان
لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية
الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين وجهها في كلام طويل
فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اى للاعيان من
الاعيان لو قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار
لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما و
ذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما لمؤنث وغلاب كذلك مبني
في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا ومعرب في استعمال بني تميم
كانه الا ما كان في آخره راء اى في فعال علما للاعيان يكون في آخره راء كان في بني تميم اختلفوا
فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها
بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف
مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاستحسن فيه البناء لانه اخف اذ سلوك
طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات
الجارية على لفظ الاشياء اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر
اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم
المصادر والثاني مثل صه ومه حكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على
ما كانت عليه حال كونها اصواتا كذجه ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال

مطلب الاصوات

وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب
وي وح لا تقدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على
سبيل الحكاية بان يصدر في نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا الى اصدار
ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا تقدر ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت
به لاجل حيوان اما لزجره او دعائه او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا
لا تقدر ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا
تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ
او نعق صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل
من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير
نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع و
ذكرها في باب الاسماء لاجرائهم اياها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء
فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت
حكي به صوت اي قصد على لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني
من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا اي لاناختها او زجرها او
دعائها او غير ذلك كما في القسم الثالث وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع
فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض الافراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين
واذا كان ذكره على سبيل التمثيل تناولها التعريف كلها فالاول كغاق
اذا يصوت به الانسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة
عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق

بحر نهاد

لفظ صح

غير

تعلق بالغير قبيل ذلك لانه لما كان حد الاصوات مع تعلقها بالغير ملحقا بالاسماء
المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره
المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة
او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما
نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب انما قلنا حقيقة او حكما ليدخل نحو سيبويه
فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري
مجرى سائر المبنيات وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا علما
فان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن
الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه
لا يخرج منها معنى النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة
نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احد الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم
من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر التركيب الهيئة
التي في تأبط شرا النسبة التعلقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان
هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري جعفر
مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء
الثاني حرفا اي حرف عطف او غيره بنيا اي الجزءان الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة
الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذفت
الواو وركبت عشر مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من
من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخواته كل من احد عشر وحادي عشر وانما اورد

مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزايد على العشرة
او صيغة الفاعل المشتق منه وقيل فيه نظر لان الثاني لا يتضمن الحرف لانه لا يراد
به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من
المشتق منه لكن لا مطلق بل باعتبار وقوعه بعد العدد الذي هو المشتق منه فمعنى الثالث لخ
مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا اسم الصيغة
من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات
ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا يتسع حروفها جميعا فاقتصروا على
اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختار وا
الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف
العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة
فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف
العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الى التاسع عشر ن
لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثني عشر واثنتا عشرة فانه لا يبنى فيهما الجز
الاول بل يبنى الثاني لتضمنه ويعرب الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون والا اي وان
لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يبن قبل التركيب مثل بعلبك
وبني الاول لتوسطه اي نحو بين الاعراب على الفتح لانه اخف من الحركات اي كما عرفت ان الثاني
مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب
الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب
الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني ومنها الكنايات جمع كناية وهي في اللغة

وفي اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه
لغرض من الاغراض كالابهام على السامع كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا
والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض
بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين
ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا
بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين
فقال الكنايات كم وكذا وبناء كم لكونها موضوعة وضع الحرف او لكون الاستفهامية
متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة
دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل
بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا
نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اي
الكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي
هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما
رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين
وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي واي كان في الاصل معربا لكنه انمحى
عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه
اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب
بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة له في الخط فرتبته في البناء منحطة
عن اخواتها فلذلك لم يذكره المصنف معها فكم الاستفهامية المتضمنة لمعنى الاستفهام

كاي نسخه

مميزها الذي يرفع الابهام من جنس المسؤول عنه منصوب على التمييز مفرد لأنها لما كانت
للعدد توسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل
مميزها كذلك لأنه لو جعل كأحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفردا ره صح
ومجموع جرى تقول كم رجل عندي وكم رجال تقول مائة ثوب وثلاثة اثواب وانما جاء مفردا
لأن العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لأن العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا
ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزه كأنها نائبة عن هذا
التصريح بها وتدخل من فيهما اي في مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل
ضربت وكقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية
كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لمواقعة خبر التمييز المضاف اليه كم واما تمييز كم
الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من
كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل
كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولهما اي ولكم الاستفهامية كانت او الخبرية
صدر الكلام لأن الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من
اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو
ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال وكلتاهما لكان اوفق
لتأنيث الاستفهامية والخبرية فهو على تأويل هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية
اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل واحد منهما بقوله
فكل ما اي كل واحد من الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبه فعل لفظا
او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا

115

منصوبا معمولا عليه اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون
الا بحسب التمييز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية
مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات
فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب التمييز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به و
كم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام
ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان
يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته
من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت
ضربته فهو من حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب ان لم تجعله
من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة
الرفع وكل ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم
درهما اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل
اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر او المضاف
عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله
فجوز تقدم الجار عليهما على ان يجعل الجار والمجرور كلمة واحدة
مستحقة للصدر والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه
فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل
اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا مثل من ابوك وهذا
مبني على مذهب سيبويه فانه يجوز عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما

بضميره صح

بتقدير كم رجلا ضربت ضربته

واما عند غير سيبويه فلانه يجوز عنده عمرو فهو اخبر تقدم على المبتدا لكونه نكرة وما بعده مع
وخبره فان ظرف فالنحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة
النصب باعتبار اعمال الكاين فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامل الذي
هو خبر المبتداء وكذلك في مثل كم فانه تاتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرايط المذكورة
اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه يتاتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل
واحد منها وهي من وما واي واين وانى ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة
بالشرط وكيف وايان مختصتان بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما الوجوه
الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا
يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع الظرفية فيهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك تتاتى فيهما تلك
الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب ومن اضربه
ياتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتاتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط
الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من
هذه كمتى واين وايان وكيف وانى واذا ان لم يجر بحرف جار نحو من اين فلا بد من كونها
منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج من الظرفية ويقع اسما صريحا نحو
اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء
وقال الشيخ الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما لازم الظرفية
يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتداء موخر نحو متى عهدك
بفلان اي متى كان عهدك به واما اي فيتاتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في
محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي اي وقت

وقت كاين مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه
الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قايم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني
فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها
وفي مثل تمييز كم عمة اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه
الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية او على المصدرية فانه اشار
فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا اليق
بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء
استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير
كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان
الاليق تاخيره عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى
فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت علي
عشاري الفدعاء للعوجة التي في اليد او الرجل فتكون منقلبة الكف والقدم يعني انها لكثرة
الخدمة صارت كذلك وهذه خلقة تناسبها الجسوء الخلقة وانما قلت حلبت
على للتضمين معنى ثقلت اي كنت كارها لخدمتها استنكافا منها فخدمتني على كره مني واجبار
من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من حلب الاماء من العشار جمع
عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب ولا
تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكرها عمة وخالة اشارة الى دالة
طرفي ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية
عدد عماته وخالاته فسال عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك

وحالة خلبت على عشاري اذا حذف التميز اي كم مرة اي كم حلبة على التهكم او
كم مرة او كم حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء مصحح توصيفه بقوله لك وخبره قد
حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب لان الفعل
الواقع بعدها مستقل عليها بالنصب على الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وكذا
واذا نصبتها نصبتها واذا خفضتها خفضتهما وذلك اي الجر واما قد يحذف تمييز كم استفهامية
كانت او خبرية في مثل كم مالك كم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل
عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر ان القرينة على انه سؤال عن كمية دراهمك ودنانيرك
او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم دراهم او دنانير مالك فكم في هذا المثال
مرفوع على الابتداء وما لك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال
او الاخبار انما هو باعتبار المرات فضربك اي كم مرة او مرة ضربت او انا ضربتك اي
كم ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان
المصدر للنوع فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه لفظ
المصدر ويحتمل ان يكون المثال بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير
يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اي الظروف المعدودة من المبنيات
المعبر عنها عند تعدادها بعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها
اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ
دون النية فان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خير من قبل
وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت
ما اضيفت هي اليه فلما حذفت صارت غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمنها

او ضربة

لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم
لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المقطوعة عن الاضافة تحت
وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف
على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال الشاعر فساغ لي الشراب
وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف
المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى
كنت قبلا اي قديما وقال الشارح الرضي والاول هو الحق واجري مجراها اي مجرى
الظروف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه على الضم
وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لكثرة الابهام الذي فيه كما فيها ولا
يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمالها
غير بعدهما وكذلك اجري مجرى الظرف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها
بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل
للزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي في اكثر الاستعمال
وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت
على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في
الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة
الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيف
اليه فبنيت على الضم تشبيها ومع الاضافة اي المفرد ويروى بعضهم في دال علة البناء
اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد

غير

حيث صح

ومنها اي من ظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية واما بيت ما ذكرنا في وضعها اذا كانت
زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كان داخلا على الماضي وذلك لان الاصل
في استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه
مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم فالدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى
نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله
لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ
بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا
معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت معنى حرف الشرط فهذا علة
اخرى لبنائها فلذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل
لمناسبة فعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط
مثل ان ولو وقد تكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاء الامر
مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته ولم تشعر به فيلزم المبتداء
بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتداء عليه
وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار
على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر او واقف
على حذف الخبر والعامل في اذا معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن
اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه فاما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع
مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى
اي خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج فان اذا عنده زمانية او

وانت بعدها صح

وحاصل المعنى خرجت ففاجات صح

او مكانية اي وقت السبع او مكانه مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والاصح اذا
ظرفية بل بعيد استثنية بل المفعول به محذوف اي فاجات في زمان وقوف السبع او مكانه
اياه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر اي وقت احمرار البسر
وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت
اليه اشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث
او لكونها وضعها وضع الحروف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ
الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى
الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل جئتك اذ زيد قايم واذ قام زيد
وقد يجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قايم ولقلة مجيئها لم يذكره المصنف ومنها اين و
اني فيهما للمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما
لتضمنهما حرف الاستفهام والشرط نحو اين زيد واين تكن اكن واني زيد واني
تجلس اجلس وقد جاء اني زيد بمعنى كيف واني القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان
فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان
استفهاما فقط نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام
والمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدوم الحاج بخلاف متى فانه
غير مختص بها والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا و
منها كيف الكائنة للحال اي حال الشيء وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء لا ما
الحال كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل كيف جار مجرى الظروف ومعناها
السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل للشرط مع ما

منها صح

استفهاما صح

ضعف عند البصريين نحو كيف ما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند
الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية وان كان
بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حالة جئت اراكبا او ماشيا حال منه
ومنها اي من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة
بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة
اي اول زمان عدم رؤيتي يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ المفرد
اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان
اللذان صاحبتني فيهما اي اول مدة عدم رؤيتي هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان
اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا اثنين
او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقع اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة
كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود لكونه
معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة
فعل لان اولية [illegible] زمان الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى
جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي
قصد بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد اي بعدد مستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ
منه شيء نحو ما رايته مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا يفوت
ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما
خرجت مذ ذهبت او ان اي ما كتب على هيئة النون مثقلة كانت
او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة

119

الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكر لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف
الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك
مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين
مبتدأ وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما بمعنى اول المدة
او جميع المدة وخبره ما بعده اي خبر كل واحد منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج
فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ
في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ
او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما في الظروف المبنية الا ان
يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفين في تراكيبهم
ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام
وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون
ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال ل
وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال
ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه
وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه
وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده
وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض
لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين
في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها وتثبت ولكون غدوة اكثر استعمالها

قط ح

مرة سنة وغيرها ومنها مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة وهي الاشهر
لغة وقد تخفف الطاء المضمومة وقد تضم القاف اتباعا لضم الطاء المشددة او المخففة
وقد جاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فيكون خمس لغات كلها
المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او لبيان آخر زمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي
جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء
المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اخته عوض ومنها عوض بفتح
العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل
المنفي او لآخر زمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة
المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناؤه عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة
وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى
الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة
اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة
على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى من خزي
يومئذ في قراءة بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا
يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز
البناء على الفتح والاعراب مثل وغير اذا كانا مع ما وان مخففة او مشددة مثل قيامي
مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم زيد ومثل انك تقوم ثم لما بين حكم الظروف
المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث وبين المناسبة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز
اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب

المنفي ح

المستقبل ح

باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع ليوضع جزئي
او كلي لشيء ملتبس بعينه اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة
بينهما فالشيء مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة
واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله وضع
لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع
بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بسبب المرتبة فالاول المضمرات
فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع
لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده
ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا تفاد ولا تفهم الا واحد
بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له
فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصورت زيد
ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم
وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا
اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء
هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث
المبهمات يعني اسماء الاشارة فان ذا اسم اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا
القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له خاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة
معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع
اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم

كم نوع المعرفة والنكرة

حده

قطع ح

والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة ح

فكأنه وضعاً عامّاً لأن التصوّر المعتبر فيه عامّ وهو المشترك بين تلك الأفراد والموضوع
له خاصّ إذ خصوصية كل واحد من تلك الأفراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع
وما عرّف باللام العهدية أو الجنسية أو الاستغراقية وإنما لم يقل ما دخله اللام
لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام
في امسفر بدلاً من اللام ولم يعدها داخلة قسماً آخر من المعارف أو عرّف بالنداء
نحو يا رجل إذا قصد به معيّن بخلاف يا رجلاً لغير معيّن فإنه نكرة ولم يذكره المتقدمون
لرجوعه إلى ذي اللام إذ أصله يا أيها الرجل والمضاف إلى أحدها
أي أحد الأمور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الإضافة إلى أحدها صحتها بالنسبة إلى — لحت نح
كل واحد فلا يرد أنها لا تصح إلا بالنسبة إلى الأربع الأول فإن المضاف إلى المضاف — الأربع نسخ
إليه قيل كان عليه أن يقول والمضاف إلى المعرفة ليدخل فيه المضاف إلى المضاف
إلى المعرفة أيضاً مثل غلام ابن عمك والجواب أن المراد بالمضاف إلى أحدها أعم من أن يكون بالذات — غلام ابنك نسخ
أو بالواسطة ولا يخفى عليك بعده أي بسبق أن المضاف إذا كان لفظ غير أو مثل
أو شبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى أي إضافة معنى يعني إضافة معنوية فهو
مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف إلى أحدها إضافة
لفظية فإنها لا تفيد تعريفاً وكما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف
إلى أحدها معنى ظاهر والمعرّف باللام وكذا مستغن عن التعريف خصّ
العلم بالتعريف وقال العلم إما كان أو لقب أو كنية لأنه إن صدّر بالأب
أو الأم أو الابن أو البنت فهو كنية وإلا فإن قصد به مدح أو ذم فهو
اللقب وإلا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصاً أو جنساً واحترز به

عن النكرة والأعلام الغالبة التي تعيّنت لفرد معيّن بغلبة الاستعمال فيه داخلة
في التعريف لأن غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معيّن بمنزلة الوضع
من واضع معيّن فكأن هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره أي
حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز
به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد أي متناولاً لا بوضع واحد لئلا يخرج الأعلام
المشتركة ثم أشار إلى ترتيب أنواع المعارف في الأعرفية بترتيبها في الذكر أراد
البتة على ترتيب الأول فالأول فيها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال أعرفها أي أعرف المعارف
يعني أكملها إيضاحاً عند المخاطب من حيث إيضاحها المضمر المتكلم لبعده عن وقوع الالتباس
فيه ثم المضمر المخاطب فإنه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم ألا ترى أنك إذا قلت أنا لم
يلتبس بغيره وإذا قلت أنت جاز أن يلتبس بآخر فيتوهم أن الخطاب له وليس المراد
بالأعرفية إلا كون المعرفة أبعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لأنه علم من أعرفية
المتكلم والمخاطب أنه أدون منهما واقتصر على بيان النسبة بين أصناف المضمرات
مع أن سائر المعارف لا تفاوت بين أصنافها إلا المضاف إلى أحدها فإن فيه
تفاوتاً باعتبار تفاوت المضاف إليه ولهذا ما أثبت التفاوت
بين أصنافه بعد بيانه بين أنواع المضاف إليه إضافة وهذا الترتيب الذي ذكره
هو مذهب سيبويه فإن فيه اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشيء لا بعينه أي لا
باعتبار ذاته المعيّنة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل
للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة أسماء العدد إنما أفردها بالذكر
لأن لها أحكاماً خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع أي ألفاظ وضعت لكمية آحاد

حيث

مبحث أسماء العدد

الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات والآحاد هي
كل واحد منها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد او عن اكثر من واحد
من المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون لكل
واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية
احاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود ومعدود منها
بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة مكررة
مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين وهكذا
الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في
هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عددا عند بعض
الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع
له لا مع اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراعا وذراعين
ومن ومنيين حيث لا يفهم منها الواحدة والاثنينية فقط واصولها اي اصول اسماء
العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او
باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كالعقود عشرين
او بالتركيب خاصة كما كان كثلث مائة او امتزاجيا كخمسة عشر او
بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول
في الاعداد مذكرة ومؤنثة مفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان في مفرد المذكر وتثنيته
واحدة اثنتان او ثنتان في مفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس تقول للمذكر ثلثة
الى عشرة بالتاء للجماعة المذكر باعتبار تانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة

واحد ح

تنكير ح

عشرة رجال ثلث الى عشر بدونها للجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث
امرأة وعشر امرأة ولم يعكس الامر لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت
العشرة احد عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة او ثنتا عشرة في المؤنث على الاكثر
بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة
عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث ابقاء للجزء
الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع التانيثين في
جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين
واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر وان في ثنتان بدل
من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا حكم عليه بانه جنس آخر من التانيث واما في
اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث اي الثاني في المؤنث
لانه لما وجب تذكير المذكر فيهما وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين
المذكر والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة نحو احدى عشرة الى تسع
فتحات مع ثقل التركيب نحو احدى عشرة واثنتا عشرة او ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون
يسكنونها وهي اللغة الفصحى لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها
بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول ومع ثلثون
واربعون وخمسون الى التسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود
ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون في المؤنث
وغير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن
استعمالهما بالعطف على صورة اللفظ ما تقدم بعينه مثل ذلك لم يدرجها في قاعدة العطف بلفظ

واثنا عشر رجلا ح

اثنتا عشرة ح

نحو ثلث عشرة امرأة ح

عطف على مقول القول منصوب المحل

ما تقدم بل حصتها بما عداها فقال ثم بالعطف اى عطف تلك العقود على الزايد
عليها كما بينا ذلك الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء العدد بعينه من غير تغيير فنقول
اثنان وعشرون في المذكر واثنتان وعشرون في المونث وثلثة وعشرون
في المذكر وثلث وعشرون في المونث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين
وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد ومائتان والفان
في التثنية فيهما اى في المذكر والمونث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على
مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اى بعطف الزايد عليهما او عطفهما على
الزايد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فنقول
مائة وواحد او وواحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث
نسوة ومائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امراة ومائة واثنان
وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او
ثلث وعشرون امراة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امراة وكذا
الحال في تثنية المائة والالف ويجوز ان يعكس العطف في الكل فنقول واحد ومائة
الى اخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة
على الفتح كثلثة عشر وجاء اسكانها اى اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب
كما في معدى كرب وشذ حذفها اى حذف الياء بفتح النون لانها اذا
حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاض اذا حذفت الياء
الا ان الذى سوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعي زيادة استثقاله فجعل موضع
الكسرة فتحة قال الشيخ الرضي ويجوز كسر ما يدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى

او اثنتان نسخه

حال كون الزايد ح

واحد

او احدى ح

و اثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امراة ومائة ح

123

اولا ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان
حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتداء من الثلثة لانه لا مميز للواحد
والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشرة
مخفوض اى مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا
لانه لما كثر استعماله آثروا فيه التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين
والنون واما كونه مجموعا ليطابق المعدود والعدد والا في ثلثمائة الى تسعمائة
استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواته وكان قياسها
جمعها اى جمع فيقال مئات او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر
السالم وهو مئون والثاني في صورة جمع المونث نحو مئات ولا يجوز اضافة العدد
الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي
التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعودوا المجي بعدها في صورة المجموع بالواو والنون
في عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر
الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه في العقود
فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع
ولا حذفها اذ ليست في الحقيقة نون الجمع واما في ما عداها فلانهم كرهوا ان
يصير ثلثة اسماء كالكلمة الواحدة ولا يرد عليه غلام خمسة عشر لان المضاف اليه
فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة
اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثلثمائة امراة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء
شيئا واحدا [illegible] امراة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة

لانه ح

مطلب مميز الثلثة

اثروا بمعنى اختيار

السالم ح

ان يلي مفعول [illegible] ... بالنصب مفعول [illegible] ... منقطعة عن الاضافة ... تقريره ... ما [illegible]

مع مميزهما

فاختير افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه
اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة في الاعداد
مرفوض لا يقال ثلث مائة رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه
يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول
الاعداد كالآحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد في
جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها
الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان
المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن مؤنث
او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت
بها عن المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت
قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت
قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان
وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا الاثنان معه كما
يقال اثنان رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما
ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون مميزا
على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والتثنية
عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان
فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة الرجلان يفهم الجنس والاثنينية
فبذكرهما استغني عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن عنه لكنا لا نم ان

124

ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميز المثنى مغنيا عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما
يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز ساير الآحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يعتبر الجمعية
فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد
ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اي بجواهر حروفه المصورة بهيئة خاصة القابلة لحوق
علامة الافرادية اعني التنوين او علامة الاثنينية اعني حرف التثنية فاذا اعتبر مع علامة
الافراد استغني به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن ذكر الاثنين
على حدة فاختصار ولحوق العلامة التي هي اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف
من اثنى رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اي افادة لفظ التمييز النص المقصود
اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر
اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغني بافادته عن ذكر العدد على حدة و
تقول في المفرد من المتعدد اي فيما هو الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصيير
اي تصيير ذلك المفرد عددا اقل منه بان زيد عليه بواحد الثاني في المذكر [illegible] قوله
القول فلذلك القول انما هو باعتبار تصيير الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى
ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما [illegible] قبل الواحد
عدد حتى يكون الواحد للعدد مصيره واحدا والثانية في المؤنث على هذا القياس والعاشر
الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا تقول غير ذلك فلا [illegible]
ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقها مركبات تأبى اشتقاق
اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد من غير اعتبار
معنى التصيير الاول والثاني اي الذي وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر [illegible]

والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما
لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الأول والأولى للدلالة عليهما وهكذا الى العاشر
والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة
الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان اسم الفاعل من العدد سواء كان على التصيير
او لا حكمه حكم اسماء العدد في التذكير والتأنيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة
والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة في المؤنث
كالعشرين في المركب كما تذكرهما في المذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر الاسمان لانه اسم
لواحد مذكر خلافا للتأنيث فيه بخلاف ثلاثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف
الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثمة اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين
اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فلاختلاف اضافتهما قيل في
الأول اي في الموزون المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة
الى الانقص بدرجة اي مصيرهما ثلاثة وقيل في الثاني اي في الفرد من المتعدد
باعتبار حاله ثالث ثلاثة او رابع اربعة بالاضافة الى العدد المساوي
مدده او يكون جزءا اي احد ما كل لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة والرابعة
او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك
مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب
الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر متأخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني
وهو اعتبار بيان الحالة لان الاعتبار الاول لا يتأتى في العشرة كما عرفت وان
شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول

في المذكر الثاني والثالث والرابع الى العاشر ح

مبحث المذكر والمؤنث

الأول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر
فتعرب الجزء الأول من المركب الأول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وتبني الجزأين الباقيين
لوجود موجب البناء فيهما وهذا التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى
ذكر التذكير والتأنيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث ما فيه
اي اسم كان فيه علامة التأنيث لفظا اي ملفوظة سواء كانت تلك العلامة حقيقية كامرأة وناقة
وغرفة او حكما كعقرب وذراع فان ذراع في المؤنث في حكم ما انث ولهذا اظهرت في التصغير
الى ما في المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم و
غيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم ما ليس فيه علامة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التأنيث
لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التأنيث التاء والالف حال كونها مقصورة كحبلى
او ممدودة كصحراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم في هي وزعم انها للتأنيث وليس كذلك
بل يجوز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي
اي اسم بازائه اي في مقابلته ذكر من الحيوان كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة
جمل واللفظي بخلافه اي ما ليس بخلافه المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تأنيثه
منسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظه حقيقة او حكما بلا تأنيث حقيقي
في معناه كظلمة مثال التأنيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتأنيث اللفظي تقديرا فان تاء
التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثال المؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه
واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا
مظهرا او مضمرا فالتاء اي تاء ذلك الفعل واجب لتأنيث الفاعل
من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه

المؤنث وجودي صح

النساء وتذكر واما هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو عند الكشاف حكمي
القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس
طلع لكون التانيث حينئذ لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لما نقله من الاشعار بحكاية
ضميره اذ لم يرفع ما يشعر بتانيثه وجعل بعض ان رجل ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث
اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثني من هذه القاعدة صورة
الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقوله بلا فصل لكان احسن لاستيفاء احكام جميع الاقسام
في صورة الفصل ايضا لكمال الخيار في اي تاء التانيث بالفعل وعدم ذكره فتقول حضرت القاضي امراة و
حضر القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا
عما غلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو
جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع الا ضميره مطلقا اي في اثباته او ضمير الجمع فيه
دا جمع الرجال جاءت وجاء وغير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه
فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا نحو
اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال كحكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار
ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركته نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع
المذكر العاقلين من جموع التكسير وغير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا اسماء فانه ضمير
الواو واعتبر نحو قال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المتكلم
المفرد بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضميره فعلوا
مع الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء
وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها

يماثلها في كونه جمع المذكر السالم فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل
الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في
جمع المذكر غير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجرى
مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون
موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في
النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن
يجري مجرى غير العقلاء والمثنى ما لحق آخره اي آخر مفرده بتقدير
المضاف وقدر بعد قوله ونون مكسورة قوله مع لواحقه والا لا يصدق
التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور
المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح
ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليعلم ان
عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن
الحركة والتنوين مكسورة كيلا يتوالى فتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل
الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق او اللاحق وحده
او مع الملحوق لو التبس باشتمال لعل لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على
ذلك لانه على تقدير تسليم اذ دل امران من امور ثلثة على شيء صح ان يقال انهما حصر الامور
الثلثة والاذ عليه فانه يجاف اي بان يكون دلالتها بواسطة بعض من الامرين على ان
اي مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس
مفرده باعتبار دخوله تحت لفظ ما يماثل في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى ولو لم يقل

صح مالحق آخره

قوله بنحو الموضوع لكونه موضوعا للواحد المثنى بحيث ولو اراد به

مثل بابائه في الوحدة عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه
الحروف بالاسم المفرد واحتراز لانه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال
قرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضتان على الصحيح خلافاً
لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه
ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك ثنى القمر باعتبار معنيين
مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب
بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به فيحصل مفهوم تناولهما تناولا متساويا فيثنى باعتباره فيكون
معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت
فليعتبر مثل هذا التأويل في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء التسمية للطهر
او الحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم تناولهما
فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية المجرد المشترك
اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية
الاعلام المشتركة وجمعها او ادعاء وجمعها في زيد مثلا اذا كان علما لكثيرين يأول
بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعاء لتناهي بلاغته يأول بالبليغ
بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم بان الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها
وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي في تثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف
الاسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله
من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي يلحقه علامة التثنية قد يتغير في بعض المواد حتى
يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف

الاشياء فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة
ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس
ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم
يمل كالى وآن في المسمى بالى وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي
ما فيه اربعة احرف فصاعدا كالرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا
للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والالا
وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول
الاصل او عدمه وقد اميلت كمتيان في متى حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف
فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اي فالتثنية
مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة
احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او
زائدة ثبتت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء الجيد القراءة
او المتنسك من قرا اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان
وان كانت الهمزة للتأنيث اي منقلبة عن الف التأنيث كحمراء فان اصلها حمرى
بالفين احدهما للمد في الصوت والثانية للتأنيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها
طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس
الالف فينبغي ان لا يقع بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة
من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت وجوه وربما صحت فقيل
حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمريان والا اي وان لم

حيضاً فانه

يحصل

لم يكن الهمزة اصلية ولا للتأنيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق
بقرطاس او منقلبة عن واو و ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كسو و
وردي فالوجهان المذكوران جايزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان
الهمزة في صورة الاولى منقلبة عن واو و ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية
فثبتها كهمزة قراء فثبتت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا
لان الهمزة في الصورتين ليست باصلية فاشبهت همزة حمراء فانقلبت مثلها
واوا وفي اكثر الشروح ان اللازم من ظاهر العبارة انه لا يجوز ان يقال
في رداء الا رداوي بالهمزة لورودها على الاصل لا الاشارة الى الوجهين المذكورين
كما هو المتبادر من اللام لكنا قد وجدنا في كتب اللغات كالمفصل والمفتاح واللباب
فلو جدنا فيها اثرا ما حكم باشتهاده غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة
من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء وبحذف نون اي نون
التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام
الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فتنافيا فيان وحذفت تاء
التأنيث التي قياسها ان لا تحذف عن آخر المثنى كشجرتان وتمرتان في خصيان
واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان
كل واحد من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها
بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التأنيث لا تقع في حشوه وقيل خصي والي مستعملان
وهما لغتان في خصية والية ان كانتا اقل استعمالا منهما وهما كما حذف النون قاعدة مستمرة في
في بيانه بالنقل المفاد الكريم حذف تاء التأنيث اذ ليس لها قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة

او زداوان بالواو لكن المشهور
ردايان بالياء فحينئذ ينبغي ان تقول
المص الا فالوجهان بغير لام العهد ليكون
عبارة عن اثبات الهمزة مع صح

تصفحنا صح

128

في بيانه بالفعل الماضي المجهول اي اسم دل على جماعة مقصودة اي تتعلق بها القصد في
ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده اي بحروف مادة المفرد الذي هو الاسم الدال على احاد واحد من
تلك الاحاد حال كون تلك الحروف ملتبسة بتغيير بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او بهما
في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفرده متعلق بقوله مقصودة
او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغيير ظرف مستقر حال من الحروف
وخارج بقوله بتغيير جمع السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه كذا
الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهما عن الزيادة اي صيغة اخرى وقوله ما دل على احاد
خرج به ما دل على المجموع اسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا
فقد تدل عليها استعمالا واسماء المجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة
وعشرة وقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس فان اقصد بها
نفس الجنس لا الافراد فبقوله مقصودة فان قصد بها الافراد استعمالا
بحروف مفرده ولذلك بقوله بحروف مفرده خرجت اسماء المجموع والعدد فنحو تمان الى
بينه وبين واحد التاء وكذا ركب بها هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم
جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين
وضعا بخلاف اسم الجمع فانه مثل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتان
بحسب الاستعمال لا بالوضع لا خير في التزام كون الكلم اسم جمع لفظا
وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء المجموع التي لها احاد من تراكيبها
وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة
او جمع لها واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق وكذا ملك عن الجمع والواحد

به متحد بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون
بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة
اسد وهو اي الجمع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة
لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع
او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا من الحركة او التنوين على سبيل
منع الخلو مفتوحة لتعادل الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك على الملحق او اللاحق
فقط او مع الملحوق على ان مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم تبق من
جنسه اكتفاء بذكره في التثنية فان قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون
محققا او على سبيل الفرض كما تعالى فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان آخره
اي آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض ما قبلها كسرة حذفت اي الياء
مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب
حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس
حالتي النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل
اجتماع الكسرتين واليائين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان آخره
اي آخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء
الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان
عليه مفتوحا ولم يتغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع و
مصطفين في حالة النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين
قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه

اي شرطه ان اريد جمعه جمع الصحيح المذكر بعض شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم
اسما اي اسما محضا من غير معنى وصفية فيه مذكر علم اي كونه مذكرا علما يعقل من حيث
مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة
بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف
فان فقد فيه الكل كالعين او الاثنان كالمرأة او واحد نحو اعوج للفرس
او للفحل لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا من التاء ملفوظة او مقدرة
ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين والى كيسان
فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين
فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لا علم التانيث فيهما لفظا الا الالف فلا تمنع
من الجمع بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا كما في التثنية صورة علامة التانيث
والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم
الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل
والمفعول مذكر يعقل اي له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والثاني
ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير مستوي
صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة
افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل
كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على
الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا
غير مستوي في تلك الصيغة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان و

وابن كيسان صح

والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانة للفرق بينه
وبين فعلان فعلانة كندمان وندمانة ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق
بين المذكر والمؤنث لان فيه بابا وعلامتها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم
المذكور مذكرا مستويا فيه اي في حسن الصفة بتأويل الوصف مع المؤنث مثل
جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو
والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث ولم يحسن ان
يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى
وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا ملتبسا بتاء التأنيث
مثل علامة ونسابة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث ولو حذفت
التاء لزم اللبس بحذف نونه او نون الجمع بالاضافة كما ترى في التثنية وقد شذ
نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها
جمع ارض لكونهما مؤنثا وانما حكم بشذوذها لانتفاء التذكر والعقل وعدم كونهما
علما او صفة وقد اورد صاحب اللباب بعض من الاسماء تحت قاعدة
كلية واخرجها عن الشذوذ ومنها سنون وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ
منها ارضون وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليراجع اليه والمؤنث
اي الجمع الصحيح المؤنث ما لحق الجمع بآخره اي آخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط الجمع
الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اي ولذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره
اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان
لم يكن له اي للمفرد مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي شرط صحة

صحة جمعه ان لا يكون مجردا عن التاء اي تاء التأنيث كحائض لانه يقال في جمع حائضة
حائضات فلو قيل في جمع حائض حائضات ايضا لزم الالتباس والا عطف على
قوله ان كان صفة او ان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع مفرده الجمع مطلقا اي بغير
اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان
هذا الاطلاق ليس بمراد لان الاسماء المؤنثة التي بتاء مقدرة كقدر وشمس ونحو
من الاسماء التي تأنيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو مقصور على السماع
كالسموات والكائنات وذلك لخفاء ذلك علم التأنيث لانه ليس
بحقيقي مع لا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير فيه صيغة بناء واحده من حيث
نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير
بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة وايضا المتبادر من تغيره تغيرا يكون
زوال الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه لازم بعد
حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون
من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه
ما الالحاقية المفيدة للعموم في قوله تغيرا ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا
كرجال وافراس واعتبارا كفلك كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة
وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال
اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى الباقي
وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان
كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي

عى وجمع التكسير

جمع السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلح لهما وما عدا ذلك
المذكور من الاوزان وهي جمع التكسير جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا
نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر نحو قوله تعالى
ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما
بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري ى
على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل
منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة
وجلسة فخرج القادرية والعالمية ونحوهما فانه مما لم يشتق الفعل منه
لا يكون مصدرا وان كان الاخران مفعولا مطلقا وهو اي المصدر
من الثلاثي المجرد سماع اي سماعي ويرتقي عدده الى اثنين وثلثين كما في
في كتب التصريف وفي غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي
المجرد والمزيد فيه قياس اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على
افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال نحو اخرج اخراجا
واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر بتقطيع
عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمروا او حال كونه غيره اي
غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو زيد خالدا غدا او الآن
وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كما
الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله مشروط
بان لا يكون مفعولا مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فحينئذ حكمه ولا

بحث المصدر

131

ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان
لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمروا ضرب زيد ولا يضمر اي معموله فيه اذ لا يكون الظرف مفعولا
ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع ايضا مثله في الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين
والجمعين نظرا الى المصدر والى الفاعل ولما كان في تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل
وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فلا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر
فان له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان
بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة لتحرز
مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مضمرا ولا مظهرا نحو اعجبني
ضرب زيدا الا ان النسبة الى فاعل ما غير مأخوذة في مفهومه فلا يتوقف تعقل
مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و
يجوز اضافته الى الفاعل مع اعماله منونا او باللام لانه اقوى مشابهة للفعل
لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول
سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب
اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر
ملتبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكأنه دخل
على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر
به قيل لم يات في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول
صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر مفعولا
مطلقا فالامر فاما من غير اعتبار بدا له من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون

لام التعريف على ان مع
الفعل ينبغي ان لا يدخل ج

للمصدر اذ لا یجوز اعمال الضعیف مع وجدان القوی سواء کان الفعل مذکورا
نحو ضربت ضربا زیدا او محذوفا غیر لازم نحو ضربا زیدا وان کان ای المصدر
مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه ای من الفعل وهو ما کان حذف فعله لازما نحو
سقیا له وشکرا له وحمدا له فوجهان ای فیجوز فیه وجهان عمل الفعل للاصالة
وعمل المصدر للنیابة وقیل عمل المصدر للمصدریة وعمله للنیابة فمعنی قوله فوجهان وجهان
وانما فصل بین قسمی المصدر اعنی ما لم یکن مفعولا مطلقا وما کان اتیانا بالحمل المعترضة لبیان
بعض احکام عمل المصدر لان عمل المصدر فی القسم الاول اکثر واظهر فلو اخرت عن القسمین
لتوهم تعلقه بالقسمین معا سواء اسم الفاعل ما اشتق اسم اشتق من فعل ای حدث موضوعا
ذلک الاسم لمن قام به الفعل ای لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لکان اولی
لان ما بهم امره یذکر بلفظ ما ولعله قصد التغلیب بمعنی الحدوث یعنی بالحدوث تجدد وجوده
له وقیامه به مقیدا باحد الازمنة الثلثة قال المص فی شرحه قوله ما اشتق من فعل یدخل فیه
المحدود وغیره من اسم المفعول والصفة المشبهة لان الجمیع لیس لمن قام به وقوله بمعنی
الحدوث یخرج الصفة المشبهة لان وضعها علی ان یدل علی معنی ثابت والظاهر
ان اسم التفضیل داخل فی الجمیع الذی حکم علیه بانه لیس لمن قام به والحق ذلک لان المتبادر
من قوله ما اشتق لمن قام به انه یکون موضوعا لمن قام به ویکون من قام به تمام
المعنی الموضوع له من غیر زیادة ونقصان فلو ضم الی الاصل معنی آخر کالزیادة
فیه ووضع له هذا الاسم لا یصدق علی هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل
مع زیادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضیل لانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزیادة
علی اصل الفعل وخالف الکثر ان رحان للمص واسند واخراج اسم التفضیل ای قوله

بحث اسم الفاعل

قوله لمن قام به یخرج منه ما عدا الصفة المشبهة مع

قوله بمعنی الحدوث کما اسند واخراج الصفة المشبهة الیه ظنا منهم ان الاشتقاق
متضمن معنی الوضع کما علمت فلیس اسم التفضیل ولم یتنبهوا ان الاشتقاق
متضمن معنی الوضع موضوع لمن قام به بل له مع الزیادة ویجیء ای صیغة المبالغة
علی هذا التقدیر خارجة من التعریف لا یبعد ان یلتزم ذلک ویدل علیه حصر صیغة
اسم الفاعل فیما حصر وجعل احکام صیغ المبالغة مثل احکام اسم الفاعل وفی ترجمة الزیفة
ما معناه ان صیغة اسم الفاعل من الثلاثی المجرد علی فاعل کضارب وقاتل وجالس
والکل وکل ما اشتق من مصادر الثلاثی لمن قام به لا علی هذه الصیغة فهو لیس باسم فاعل
بل هو صفة مشبهة او افعل التفضیل او صیغة المبالغة کحسن واحسن وضراب
وصیغته ای صیغة الاسم من الثلاثی المجرد علی وزن فاعل ومن غیره ثلاثیا
مزیدا فیه ورباعیا مجردا او مزیدا فیه علی صیغة المضارع المعلوم بمیم ای مع
میم مضمومة موضوعة فی موضع حرف المضارعة سواء کان حرف المضارعة
مضمومة اولا ومع کسر ما قبل الآخر وان لم یکن فیما قبل آخر المضارع
کسر کما فی تنفعل وتتفاعل وتتفعلل نحو مدخل فیما وضع المیم موضع حرف المضارعة المفتوحة
ومستغفر فیما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقیم مقام
مقام مستغفر کان مثال الکسر الغیر الواقع فی آخر المضارع ایضا مذکورا
فکلما یکون لکل من قسمی المیم مثال یکون لکل من قسمی الکسر ایضا مثال ویعمل

عمل فعله فان کان فعله لازما یکون هو ایضا لازما ویعمل عمل فعله
اللازم وان کان متعدیا الی مفعول واحد یکون هو ایضا متعدیا
الی مفعول واحد وان کان متعدیا الی اثنین کان هو ایضا کذلک

ای اسم الفاعل

وكان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه
وساير الفضلات كذلك يتعدى سواء بها بشرط معنى الحال والاستقبال اى يعمل اسم
الفاعل حال كونه ملتبسا بشرط اى شيء يشترط عمله وهو معنى هو زمان الحال او
الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع
فيلزم ان لا يخالف فى الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان او غدا والمراد بالحال
والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه با
الوصيد فانه باسط معناها وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها
ان يقدر المتكلم باسم الفاعل بمعنى الماضى كانه موجود فى ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان
كانه موجود الان وبشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اى على المتصف
وهو المبتدا او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليتقوى فيه جهة الفعل من
كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاءنى رجل
ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسا او اعتماده على الهمزة الاستفهامية و
نحوها من الالفاظ الاستفهامية او ما النافية ونحوها من حروف النفى كلا وان لان
الاستفهام والنفى بالفعل اولى فازداد بهما شبهه للفعل نحو اقائم زيد
واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدى
للماضى اى للزمان الماضى بالاستقلال او فى ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله
وجب الاضافة اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اى اضافة معنوية
لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا
للكسائى فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى

بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير
اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها و
وتمسك الكسائى بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب
عنه فان كان له اى لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل
مقدر اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطى عمرو درهما امس
فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطى عمرو قيل ما اعطى فقيل درهما اى
اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اى الازمنة فتقول
مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا
الان او غدا لانه فعل بالحقيقة عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم
ادخال اللام عليه وما وضع منه اى من اسم الفاعل لتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد
اسم الفاعل للمبالغة فى فعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب
وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى اسم الفاعل فى العمل والاشتراط بما شرط
به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا
كانت داخلة فيه فمعنى صحة العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى
مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الان او غدا
ومررت بزيد الضراب عمرا الان او غدا او امس لما فيه من معنى المبالغة نائبا
مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة
والمجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل المفرد اذا كان مفردا
فى العمل والشرط لعدم تطرق خلل الى صيغة المفرد من حيث ذاتها بالحاق
علامتى التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون الضاربون عمرا الان
او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل اى معمولا بنصب

الا جمع صح

لا ت

نا بنجب الصلوة

على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا فالبه فان حذفها واجب مع التعريف تخفيفا
مفعول له للحذف اى يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف
لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة على المفعولية واما على تقدير
التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع
صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه اسم المفعول ما اشتق من فعل اى حدث موضوعا
لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات
ما وقع عليه الضرب واعتذارا فانه من عام ما مر فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل
لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل و
الصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء كان موضوعا لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق
من فعل لموصوف بزيادة على الغير فى ذلك الفعل مع اسم المفعول موضوع لمن وقع
عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثى المجرد على زنة مفعول كمضروب ومن غيره
اى غير الثلاثى المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة فتحة وكثرة
المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اى شانه وحاله فى العمل اى عمل الرفع او النصب
والاشتراط اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما
كامر فى اسم الفاعل اى مثل شانه وحاله اذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى ايضا فهو يرفع
ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر ينتصب على نصبه نحو زيد
معطى غلامه درهما الان او غدا او المعطى غلامه درهما الان او غدا او امسا
الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث ما اشتق من
فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين لمن اى لذات ما
من قام به بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قايم
وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة مشبهة واللازم

مبحث اسم المفعول

مبحث الصفة المشبهة

134

واللازم المشتق منه اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق ككريم فانه مشتق
من كرم بكسر العين بعد نقل الى كرم بضمها فلا يقال رحيم لانه من رحم بضم الحاء اى
صار الرحم طبيعة له ككريم بمعنى ان الكرم صار طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت
انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل
الوضع للحدوث وعرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة
المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل اى لصيغة الفاعل الذى هو وزن
اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع
اى كاينة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال عن المستكن
فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كاينة على قدر ما سمع وخص مخالفتها
لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها
لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ويكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر كما وصف وتثنى
وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراط
الزمان فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى
فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى
جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم مسئلة لانه سوال عن حكمه ويجب عنه
ان تكون الصفة ملتبسة باللام او مجردة عنها اى عن اللام والاضافة فهى اقسام
ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة فى
كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة
ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام

ويعمل [illegible] معموله [illegible] بالاسم [illegible]

١٨ ع ح

الثلثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الستة الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية

اي على فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اي على تشبيه معمول الصفة بالمفعول

في المعمول المعرفة وعلى التميز اي جعل معمول الصفة تميزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين

وقال الكوفيان بل هو على التميز في الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال النحاة على التشبيه بالمفعول

في الجميع قال الشارح والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها

اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه

على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب

ثلثة اي ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة وذكرنا التوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول

الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه

بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة

امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالمفعولية

او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شرع في قسم آخر

من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه

لصفة ذات لام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما

قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم

الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة

المجردة اكثر لان تسعة واحدا منها مختلف فيه وساير الاقسام صحيح بخلاف

اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان

احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة

بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه على عدم افادة الاضافة فيه

خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه

بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل او استتاره

في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام وكلاهما معا ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما

ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها مجردا عن اللام مثل الحسن وجه وحسن وجه غلام

لان اضافة الحسن الى وجه وان افادة التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم

لم يجوزوه لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في

الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها

مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه

فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون

يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح انهم اذا ارتكبوا الاضافة لقصد

التخفيف فيقتضي الحال ان تبلغ الى اقصى ما يمكن فيه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين

اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمها مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه

بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة

وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام

الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما

في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه

وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه و

حسن وجهه برفعهما مما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير

زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن
وجهه الحسن وجهه بنصبه فيهما فهما حسنان لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير الحسن لاشتماله
على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه
وحسن وجه برفعه فيهما قبيح لعدم ارتباطها بالموصوف لفظا وما كان وجود الضمير ظاهر
في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج اي فائدة يظهر بها وجوده وعدمه فتقول في رفعت
معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم
تعدد الفاعل فحينئذ تلك الصفة الحقيقية كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع تثنية
فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان
لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث
انث الصفة بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها او حسنة وجه وتثنى اي
الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا
الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنون وجها واسما الفاعل
والمفعول الغير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول
الغير المتعدي الى مفعول المشتقان من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا
بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة
المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل والمفعول
ما لم يسم فاعله وينصبان بما يضاهيه فان اليها تقول زيد قايم الاب ومضروب
الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كان متعديين لا يجوز اضافتهما اليها
ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلت مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى

والحسن وجهه

مبحث اسم التفضيل

معطى اياه لم يعلم ان اياه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول
وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول
والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنصوبة تقول زيد تميمي
الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اي اسم اشتق من فعل
اي حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه التعميم لقصد شموله قسمي اسم التفضيل
اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله
بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او مفعول له لاشتق
من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسم الزمان والمكان والآلة
لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر
وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا
بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه اي اسم التفضيل
ان يبنى من حدث ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه
اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان
هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم
الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان بعض
الحروف الثلث يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي
مجرد كلها اصول او يكون حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده
المخرج منها فلا يتعين ما هو مشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من الثلاثي مجرد ليس

او ظرف مستقر اي لموصوف ملتبس بالزيادة صح

بلون ولا عيب ظاهري لان منها اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو
اشتق اسم التفضيل ايضا منها لالتبس لان المراد ذو حمرة وعور او زيادة الحمرة
او العور وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل
وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة
على الاخرى في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان
افضل اشتق من الثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب هو المفضل فانه تقدير اي غير
الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لا حاجة الى ... عليه غيره نتوصل اليه اي الى
غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال
اللون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه
على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل لانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق
ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابي هبنقة والجواب ان المراد بالحمق ما يبدو
من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابي هبنقة من تعليق خرز وعظام وخزف
على عنقه وهو ذو لحية طويل فسئل عن ذلك فقال لا اعرف بها نفسي لئلا اضل وتقلد ذات
ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا فغيه شاهد من حمق ابي هبنقة
فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق اي حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون
اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون اثر جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ
ولا يقول بذلك عاقل وان رجع غدا حمق من حبيل البلد حيث قال وينبغي ان يجامع الالوان
والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل كهو فلان ابلد من فلان
احمق وقياسه اي قياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لوان

اشتق لكل منهما قياسا مطردا التبس الا ما كان بين ... واعلى الاشرف وقد جاء
للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر ... هو اشد معذورية والوم من غيره
اشد ملومية وعلى هذا القليل اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه
وهي استعماله بالاضافة او بمن او باللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان
وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة
ظاهرة واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا ولانه يشار باللام الى معين بتعيين المفضل
عليه كونه قبله لفظا او حكما اي اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي
قلت انه شخص افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل
اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد
الافضل ولا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو ولا يلزم ان يكون
ذكر اللام ومن لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من
فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه من الكل ايضا لفوات الغرض
نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال ان المحذوف هو المضاف
اليه اي اكبر كل شيء او انه مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله
معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة موصوفه المقصود
به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم
تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره
فلا ولى ذكر المفضول ويشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم اي داخلا فيهم
بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل

واعلم ان الفضل الكائن في المفضل عليه اما حقيقيا نحو زيد افضل من عمرو واما ادعائيا نحو ... افقه من حمار واعلم من جدار

موصوف على مشاركيهم في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه
في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة
باضافتهم اليه والثاني ان يقصد به زيادة مطلقة اي ثاني معنييه زيادة مقصودة
مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل
الى ما اضيف للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو
مصارع مصر احسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا
المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم كقولك نبينا عم افضل قريش اي افضل الناس
من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته
فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد
اي اعلم مما سواه وهو ببغداد لانها منشؤه او مسكنه ونحوه في النوع الاول اي
النوع من اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اي
افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه
مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات
افضل الناس وهذا لانه شابه افعل من الذي ليس فيه غير الافراد والتذكير في كون
المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا
وتأنيثا لمن هو اي لمن اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس الزيدون افضلوهم
وهند فضلى النساء والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن ثابتة لشبهه
بذي الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو
الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة

المطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا
للزوم مطابقة الصفة لموصوفه مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه عن التفضيلية لفظا
او معنى لعدم ذكر المفضل الذي عليه بعدهما واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير
اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما هو في
حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها
تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر اي لا يرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص
المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج
الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا
بل وجد بعده ما يعلم ذلك فافعل دال على الفعل ناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل
عن سبيله اي اعلم من كل واحد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها بلا شرط
لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز
نصبه بالخلو عن الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل الا حالة
انما هو عمل الفعل وهو لا يعمل عمل الفعل لانه ليس فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه ما
كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعدت مشابهته عن اسم الفاعل
فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا وهو في اللفظ
لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين
ذلك الشيء الذي اعتمد عليه وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده
بذلك الشيء اعتبارا ولا يكون باعتبار الاول مفضلا عليه منفيا بعد خبر لكان او حال من اسم
او صفة لمصدر محذوف اي التفضيل منفيا مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد

ولا يعمل اي لا يعمل التفضيل في اسم مظهر الا اذا اجتمع فيه خمسة شروط الاول ان يكون صفة لشيء لفظا
والثاني ان يكون صفة لمتعلق ذلك الشيء من حيث الحقيقة والثالث ان يكون المتعلق مفضلا باعتبار الشيء
الاول والرابع ان يكون مفضلا على نفسه باعتبار غير ذلك الاول والخامس ان يكون منفيا مثاله ما رأيت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن صفة لرجل من حيث اللفظ وصفة للمتعلق وهو الكحل
حيث المعنى وذلك المتعلق اعني الكحل مفضل باعتبار الشيء الاول اعني رجلا ومفضل على نفسه باعتبار الشيء
الثاني اعني زيدا وكان افعل التفضيل في حيز النفي وهو ما في قوله ما رأيت رجلا الخ

يعني انه فضل ذلك المسبب باعتباره
اي باعتبار تقييده بغيره اي بغير ذلك الاول ح

مفضلا وبالثاني ح

فرجلاً هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ او الكحل بسبب مشترك بين عين الرجل
وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ
نائباً لشيء وفي المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك
الصاحب حتى يتسع عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل
فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف ولم يكن مثل زيد
ضارب عمرو وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركاً مفضلاً من وجه ومفضلاً
عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليحترز عنه مثل قولك ما رأيت رجلاً احسن كحلاً
عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقاً المقيد تارة
بهذا وتارة بذاك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل
في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل
اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما ستطلع فايدته وانما اشترط ان يكون اسم
التفضيل منفياً اذ عند كونه منفياً يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا اذ عند كونه
منفياً بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن ولذا كان افعل في المواد الاخر
بمعنى فعل وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلاً بعد النفي
بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو
الزيادة فيفيد انه ليس كحل عين رجل زائداً على حسن كحل عين زيد فيبقى اصل حسن
كحل عين رجل متعلقاً الى حسن زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمقام
يابى بمقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد
فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسليط النفي عليه

عليه بمجرد عن الزيادة عرفاً لان نفي الزيادة لا يلايم المدح فيبقى اصل الحسن وتوجه النفي
الى حسن رجل متعقب الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه
دونه لتلايم المقام فرجع المعنى الى ما رأيت رجلاً حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد
فالنفي المساواة والزيادة بالطريق الاولى لاقتضاء المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي
المساواة نفي الزيادة ايضاً لان الزيادة على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح
ان يقصد به عرفاً نفي المساواة مطلقاً ولو في ضمن الزايد فانتفى الزايد ايضاً فيحصل
من جميع ذلك ان حسن كحل عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان
قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر
ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رأيت رجلاً افضل ابوه من زيد جايزاً كما جاز في المثال المذكور
قلت فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات
والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات ففي صورة
الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد
الزوال بخلاف ما رأيت رجلاً افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه مختلفان
بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز
عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا الحسن بالجزئية والكحل بالابتداء لفصلوا بين احسن وبين
معموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله
منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ الكحل ليس معمولاً لاحسن من هذه الحيثية فلا يخرج عن كونه
اجنبياً ما عرض له معنى الابتداء او العامل في المبتدا والجزء العامل في الخبر مع معنى
الابتداء كاسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبياً حاله

اجنبي ليس من هذه الحيثية ولا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية صح

من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل
بين احسن ومعموله من حيث انه اسم التفضيل ولكن في معناه تعقيد وركيك وكذا
لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه منه اي الكحل في عين زيد لا
يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انها ليست من قبيل العبارة المشهورة الواردة في
اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها وما قرر من مسئلة الكحل بلغ شرائطها وما عبر
عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير
عنها غير منحصرة فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وغير مرتبه وانتقل بهذا
التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة وتطبيق
بعض من الصورة عليه فقال ولك ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل
من عين زيد بادخال من على عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة
في ورفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى التقدير بين
فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف لانه لو
كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ لا يتعدد الكحل فانه قد ثبت ان اسم التفضيل ذكر
العين التي كان الكحل فيها فضلا عن انه قيل ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما
رأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكرها ثانيا
وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد وتقول معناه
ما رأيت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في
عين زيد حسنا ليس على غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل
بالابتداء لانه خبر لا ادنى ولان التفضيلية مع مجرورها معتذرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل في

قوله

ولا ارى مثل منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رأيت كعين زيد ايه قولا مماثلا
قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدأ بما هو مبتدأ للمماثلة وترك موصوف احسن
في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه
كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه مررت على
وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية واخوف
الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم
وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا اذ الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكب
الابل والتئية من ابطأ اي كالتحية من حيى اوحى وهو المكث والتاني وساريا اسم
وهو السير في الليل فقوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول
واديا مفعول له وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله
الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف للتشبيه
المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا
والجار في به متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة
له وتئية تمييز عن نسبة اقل الى ركب ومنصوب على المصدرية اي اتيان تئية واخوف
عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم
بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقى مصدرية وساريا اي راكبا ساريا
وقى والمستثنى منه اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله
ساريا تقول مررت على وادي منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال اني لا ارى
مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب اقل من توقفهم او

السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من الوادي السباع في كل وقت الا وقت وقاه
الله تعالى سبحانه راكبًا سارئًا سائرًا بالتبليل فيه عن الافات والمخافات ولو عبرت
بالعبارة الاولى لعلت ولا ادري وارياً اقلته ركب اتوه تائية منه بوادي السباع
ولو عبرت بالعبارة الثانية لعلت ولا ادري وادياً اقلته ركب اتوه تائية من وادي السباع
ولما تسمى الكلم الى اقسام ثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف
بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك
تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس
ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه لاستقلاله
بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما
ذكرنا وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل يشتمل على ثلثة معان احدها الحدث
الذي هو مدلول المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل
ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بالمعنى في نفسه الكلمة النسبة ولما وصف
ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى معناه المطابقي او
بالاعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية
مقترن وضعًا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى
يخرج به الاسم عن حد الفعل وح بقوله وضعًا يخرج اسماء الافعال فان جميعها منقولة
عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقترانه
معناها بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقتران باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الا ثنين

في الاثنين وثانيه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من
تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب
الماضي الى الحال او لتقليل الفعل وتحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول
السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال
البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او النهي
عنه كلا النهي او تعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يكون
الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تاء التانيث
لانها تدل على تانيث الفاعل ولا يلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها بلحوقها
من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة
حال من تاء التانيث احترز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق فعلت اراد بنحو
تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل تاء فعلت ايضا وذلك لان
ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحظ فروعه عنه بمنع
احد نوعي الضمير تحرزًا عن لزوم تساوي الفرع الاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن
اخف واخصر فهو بالتعميم اليق والاجدر الماضي ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه
المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك اي الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية
يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب
الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان
شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بما هو صول الفعل
فلا ينتقض بمنع الحد بمثل امس وبالدلالة المراد ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه

بلم يضرب وجهه بان ضربت مبني على الفتح خبر لمبتدأ محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح
لفظاً نحو ضرب وتقديراً نحو رمى واما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل
في المبني فلمشابهة المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع ضارب وشرطاً وجزاءً
يقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات
مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الماضي بكراهة اجتماع
اربع متحركات فيما كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع
بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجا نستها
لفظاً كضربوا او تقديراً كرموا المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت
اي حال كونه ملتبساً باحد حروف اتين في اوله يعني الحروف التي جمعتها كلمة
نأيت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اي لوقوع ذلك الفعل مشتركاً بين زماني الحال
والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين
وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه اي وتلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل مشتركا
وتخصيصه باحد الزمانين الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال ل
القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة
القرائن وانما يعرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم فعلا مضارعا الا لهذا
اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا
من ضرع واحد فهما اخوان رضاعاً فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم
مفرداً مذكراً كان او مؤنثاً مثل اضرب والنون له اي للمتكلم ان كان معه غيره
واحداً كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب كانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب

اي غير القسمين المذكورين صح

للمخاطب واحداً كان او مثنى او مجموعاً مذكراً كان او مؤنثاً وللمؤنث الواحدة وللمؤنثين غيبة اي حال كونهما المؤنث والمؤنثين
غائبات او ذوي غيبة والياء للغائب غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما مجرور
على البدلية من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة
النكرة الموصوفة او بالنصب حالا او مؤولا ذي الحال لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي
اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه
على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع بعدم علة الاعراب
فيه وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تأكيد ثقيلة
كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل احدهما يكون مبنياً لان نون التأكيد لشدة الاتصال
بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على
كلمة اخرى حقيقة ولانها ونون جمع المؤنث في المضارع تقتضي ان يكون ما قبلها ساكناً لمشابهتها نون جمع المؤنث
في الماضي فلا تقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه ومن
عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل للتثنية مذكراً او مؤنثاً مثل يضربان وتضربان
والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطبة المؤنث مثل تضربين فهذه اربع
صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في الموضعين في الواحد الغائب المؤنث والواحد المذكر المخاطب
واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظاً اي
حال كون الضمة والفتحة لفظيين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل
به ذلك اي بذلك الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اي بحذف النون في حالتي
الجزم والنصب فان النصب تابع للجزم كما ان في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون و
تضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا اي آخرهما والمعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديراً في حال
الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة نحو يدعو ويرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان

والفتحة لفظاً في حالة النصب نحو لن يدعو ولن يرمي صح

الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف
بالضمة والفتحة تقديرا لا اظهارا لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف حال
الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل
فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه
موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب ومررت برجل يضرب اي ضارب ورأيت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه
موقع الاسم لانه اذا وقع موقع الاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك
مذهب البصريين وارد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي
يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان
واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على
ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قايم الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان
لا اعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين
واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو
كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى
وينتصب المضارع بان المفتوحة ولن قال الفراء اصله لا فابدل الالف نونا وقال الخليل
اصله لا ان فخفف كالشيء في ايش وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله اذا ان فخفف
وقيل اصله اذ الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة حتى نحو سرت حتى ادخلها
وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي
نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه اللامات حروف جر فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير
ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وبعد او نحو لالزمنك
او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف وتشرب اللبن

عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من
ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام مني
اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب
اللبن معه فان التي ينتصب المضارع بها مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب
بالفتحة ومثل ان تصوموا مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم
اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فتناسب
العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست اي ان الواقعة بعد
العلم هذه اي الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن
فيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة
الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فجرى
في ان التي بعدها الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل
نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون في قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى
يأذن لي ابي تناقض لان لن يقتضي التابيد وحتى يأذن الانتهاء واذن انما
ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا
لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب لانها لضعفها لا يقدر
ان يعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف على لم
يعتمد اي لم ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان
الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا
في مستقبل فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن

يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك
كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل
الا الاستقبال فقوله اذن مبتدا وقوله اذا لم يعتمد ظرف لانتصاب الملحوظ
معها كما اشرنا اليه وقوله مثلا اذن تدخل الجنة خبر مبتدا فتمثيل اذن بهذا
المثال على طريق تمثيل اخواتها الاداة لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا
بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدا والخبر واذا وقعت اي كلمة اذن بعد الواو والفاء
فالوجهان جايزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف
لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع
مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية
الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير
ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله وان كان بالنظر الى زمان التكلم
ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء
الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي والاستقبال المضارع بالنظر
الى ما قبله والنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى
بمعنى كي او الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم
فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى
ولاستقبال ما بعدها فان اردت بالفعل الذي دخل حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا
اي بطريق التحقيق بان يكون هو زمان التكلم بعينه وسيجيء مثاله او حكاية اي بطريق
الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل حين الوضع حكاية الحال

الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول حينئذ من العبارة وتحكيها في زمان
التكلم على ما كنت عليه وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فالبقية على
ما كان عليه وحكيته ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ح تقدير ان
لانها علم الاستقبال كانت حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة
ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدا بها كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدا
يكون الفعل خبره ليكون حتى داخلة على اسم كما توهمه بعضهم فيرتفع اي ما بعد حتى
لعدم الناصب والجازم ويجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل
الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان
مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجا في زمان التكلم ومن ثمه
اي من اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتدا ووجوب
سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في
قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان
يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لو كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما
قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في
قولك اسرت حتى تدخلها لانه ح يكون ما بعدها جزما مستانفا مقطوعا
بوقوعه وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام
فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو ح وجاز في
وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري
فانا ادخل الان ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان

في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول
فقوله اتيتهم عطف بتقدير جاز على جاز في الثانية لا على كان السير حتى ادخلها لعدم صلاحية
تقييده بقوله في الثانية كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان السير
حتى ادخلها في الثانية اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان الناقصة فعلى هذا
قوله اتيتهم سار عطف على كان السير ولا خلاف فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها
بتقدير ان اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب
بها المضارع هي لام تأكيد للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل ما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن
ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان
المقدر فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف في الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم
او في الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم وعلى تأويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم
والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط
بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب
للتنصيص على السببية حيث يدل بتغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية لم يحتج ح
الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد بتقدم
الانشاء او ما في معناه من النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة مستقلة
على الجزاء الاول الامر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او
نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني فيندرج فيهما الدعاء
نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك والاستفهام نحو هل عندك
ماء فاشربه اي هل يكون منك ماء فشرب مني او نفي نحو ما تأتينا فتحدثنا اي ليس

ان نقل صح

ليس منك اتيان فحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون
معه نذيرا او الاستفهام تقني فعل فيندرج في النفي او التمني نحو ليت لي مالا فانفقه
اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي
ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض
نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خير ففي جملة هذه
المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تأويل ويل
مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو سأترك منزلي
لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقديم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة
الشعر والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها مشروطة بشرطين
احدهما الجمعية اي مصاحبة ما بعدها لما قبلها والا فالواو للجمعية دائما وثانيهما
ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي بمثل الواقع قبل الفاء في كونه
احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء
بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تأكل
السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا
القياس واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان
او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها
لا ان ان ايضا داخل في مفهومها والا لزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك
او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا
بتقدير مضاف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتقدير

مقدر مجرور بكى التي بمعنى الى اى لا الزمنك الا وقت ان تعطينى حقى وغيره بتقديرها بالى
الى اعطائك حقى والعاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة
المذكورة اولا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير
ان بعدها لينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبنى
ضربك زيدا ويشتم او فيشتم او ثم يشتم فثم ليست من الحروف المذكورة وتقدير ان
بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كانت مرفوعا
فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا
او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى فى قوله
وبان مقدرة بعد حتى والظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب
المعنى لانه على تقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر فى التفصيل
ما لم يكن فى الاجمال وان خصصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس فى الواقع مخصوصا به
كما سبق من جريانه فى ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة
فى الاجمال ومرة فى التفصيل كغير ما ذكرنا ويجوز اظهار ان مع لام كى نحو جئتك
لان تكرمنى ومع ما الحق بها من اللام الزايدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة
نحو اعجبنى قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك لاكرام اعجبنى
ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما تقلب الفعل الى اسم
صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر
بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كى وحتى بهذا المعنى لا يدخل على
اسم صريح وحمل عليها التى بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب انه التى يليها المضارع واما الواو

146

الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنبيه على السببية والجمعية
والانتهاء فصارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ووجب اظهار ان مع لا
الداخلة على المضارع المنصوب بها فى صورة دخول اللام التى بمعنى كى عليها لاستكراه اللا
المتواليين لام كى ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم اى ان الناصبة
تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل النصب نحو قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه او مع العمل
مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمى احضر الوغى فى رواية النصب وكذلك ليس
بعكس كما فى تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر
ولا الاستعمالية فى معنى النهى احتراز عما استعمل فى معنى النفى ومن الكلمات تجزم فعلا
واحدا وكلم المجازات اى ويجزم المضارع بكلم المجازات اى كلمات الشرط
والجزاء التى بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم
والجزوم بها فعلان وهى اى كلم المجازات ان ومهما وحيثما واذما وحيث واذ
يجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا واين ومتى ومهما يجزمان المضارع
مطلقا سواء كان مع ما اولا وما ومن واى وانى واما انجزام المضارع
مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ فى كلام العرب على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان
معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اى حال
وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر استواء
قراءة قاريين فى جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات
الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التى هى موضوعة للابهام واذا موضوعة
للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اى ويجزم المضارع بان مقدرة

ما بين جو ... اى على ان صح

تسمع بالمعيدى صح

وسيجيء بيانه فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولا يبعد جعل الضمير
الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص اي لما
بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما
تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولاستدامة استمرار انتفاء
نفع الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت
التكلم بها وجواز حذف الفعل اي وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها
ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها وتختص ايضا بعدم
دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب
ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص
ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اي ينفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع
ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم
ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل وتدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله و
هي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى
لم يصلوا فليصلوا معك وثم ليقضوا ولا النهي هي المطلوب بها الترك اي ترك
الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي لا النهي التي ضد لام الامر وهي
التي يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول
مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية
الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا
وفي شرح المص وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لجعل الاول سببا للثاني ولا شك

ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا للشيء والمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر
سببية شيء لشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم
ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر
المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم و
اللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا والاكرام مسببا حقيقيا
له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني
انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب للاهانة عند الناس سببا للاكرام عنده ويسميان
اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث
انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو
ان تزرني ازرك والاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب
في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني
مضارعا فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو من ادوات الشرط و
الرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد اتيه او اتيه
واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا لتفصيل الماضي نحو ان خرجت خرجت ومعنى نحو ان
خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اي لم تعتبر قد سواء كان ملفوظا
كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله
تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء
لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابط كقولك
ان اكرمتني اكرمتك وان لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي

بوجوب ج

لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او دخول الفاء
فيه وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج ح م
فيما سبق لكونه ماضيا معنى او من حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان
الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيشبه بالماضي
واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت المعنى للاستقبال فيشبه الجزاء الغير المتأثر من وجه وان لم يكن قويا
نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الله م
الجزاء الماضي والمضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء ح اما ماض بقد لفظا
كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم
فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كلا التقديرين لا تأثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى
رابط الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او
لم او لن او غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط
في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت
جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر
بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة
الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه
بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا
هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي يجزم بها المضارع حال كونها
مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل
الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه

148

اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه المعنى
ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا وانما
كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم
وقصد السببية اي سببية ما تقدم له ح يقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم
ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء جزاء له وانما اختص تقدير ان بما بعد
هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب
عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع
الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها
قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فينجزم بها كاسلم تدخل
الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو المطلوب وفائدته دخول الجنة فهو سبب
لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل المأخوذ من اسلم وجعل
تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة وكقولك لا تكفر تدخل الجنة اي
ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع
لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده
فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو
ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف
ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذا الموضع قرينة الشرط المثبت وكون العرف
قرينة هذا اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب
الرفع اما بالصفة ان كانت صالحة للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك

ولتاثر شي فيهن فراره فوقا اى ولينا وارثنا وبالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم
في طغيانهم يعمهون اى عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم
ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجرى بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ
وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي
وامثلة المضارع ويريدون صيغها وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر
كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد التنصيص
على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا
ذكره المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا
او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب الفعل عن
المفعول لا من الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف حرف
المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا ممن قرأ صيغة الخطاب
وعن مثل صه ورويد وحكم آخره اى آخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف
والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لانه شبيه
للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وهو في الصورة حكم المجزوم وهي حكم المضارع
المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط النون في الاعراب وحروف العلة لانه لا شائبة
ما فيه اللام من المجزوم معنى اعنى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش
واغز وارم كما تقول لم تضرب لم تضربا لم تضربوا ولم تخش ولم تغز
ولم ترم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان
بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي

بقي امر التقول في تغزو وفي تقارب ضارب وقد لم يذكر المص هذا القسم لظهوره
وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعي والمراد بالرباعي هيهنا ما يكون
ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل
على ما بقي بعد حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون
تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المتكلم
المعلوم على تقدير الفتح تحرزا عن الخروج عن الكسر الى الضم على تقدير الكسر
اذا قيل في اقتل اقتل بفتح الهمزة التبس بالواحد المتكلم المجهول بالماضي المجهول من الرباعي
او قيل اقتل بكسر الهمزة مكسورة فيما سواه اى سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده
كسرة او فتحة فانه قد تم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول مثل الاضراب ولو فتح لا
التبس بماضي الرباعي نحو اقتل مثال ما يكون بعد حرف المضارعة ضمة كاضرب مثال
ما يكون بعده كسرة واعلم مثال ما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة
اى الهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ثبوت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين
في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اى فعل
المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف
اى فاعل الفعل الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله و
يكون اضافة الفعل اليه بيانية تقديرها حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر
هذا القيد هيهنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله و
اقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للالتباس ضم اوله وكسر ما قبل
آخره مثل ضرب و دحرج واعلم واخترله هذا النوع من التغيير لان المعنى غريب

التبس بالامر منه ولو ضم في اعلم
لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح

مفعول ما لم يسم فاعله

فاحتمل لو زنه غريب لم يوجد في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن
تفعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المبنى الفا
لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في احتياره بعد حصول
المقصود باخف منه وتضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر
واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب وتضم الثاني مع التاء
مثل تعلّم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علّمت وجاهلت و
دحرجت نحو فالتبس هذا علة لقوله وبضم الثالث والثاني ومعتل العين اي
ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوى وروى من اللفيف فانه لا يقال عينه لئلا
يقتضي الى اجتماع اعلالين في يروي ويطوي قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة
عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما حصر معتل العين بالذكر لزيادة خصوص
واختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكرنا وتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول وان
لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلها قُوِل وبُيِع نقل الكسرة من العين الى ما
قبلها بعد حذف حركته فصار ابيع وقول فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
فصار قيل وجاء الاشمام وهو في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي هو ههنا الاشمام م
ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي
تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام م
ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسرة الفاء خالصة وهذا خلاف
المشهور عند الفريقين وقال هو بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة
وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم

ضعف حـ

الضم في اوايل هذه الحروف وجاء الواو ايضا علي حيتل قولا وبوع باسكان
بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي
المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين
من باب الافتعال نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلث فيه اختير و
وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس ذلك
مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير
واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما
اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان
اي الفعل اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وفتح
٥ المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل اخره
لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول تنقلب العين
فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستجار ويقام
لتحركهما حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلهما والمتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل
ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل تعلق الى الفعل به وتوقف فهمه عليه
فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل
بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل و
قايم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة
الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو
المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله

بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون
تعلق الامور ممكن وهو غير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم
غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية
وهيئة الفاعل لكون فهمه مع الغفلة عن المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا
اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بباب المفاعلة
نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد و
والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين
ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه كعلم والى
مفاعيل ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل دخال
الهمزة متعديان الى مفعولين فلما دخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعو
الاول واما الافعال الآخر وهي انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فليست
اصلا في التعدية الى ثلثة بل تعدتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام مفاعيل صح
وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت
في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا
والثاني والثالث من مفعوليها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند ذكر
الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم
ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي
الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي يكون تارة
للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اي

اي من الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث [illegible] ناشئة [illegible] صح
عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأت
من الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت
ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن و
كذلك بواقي الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند
والمسند اليه على انهما مفعولان لها ومن خصائصها جمع خصيصة وهي ما يختص
بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما
ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتداء
وخبرا وحذف المبتداء والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد
لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذفت احدهما كان كحذف بعض
اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف
المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله
من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين
اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول
واما المفعول الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد
وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف
باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنا نير صح
من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقو له صح
فلان يعطي ويكسو ويشفع ومن مثله فانه بدون المفعولين بخلاف مفعو لي صح

باب علمت فانك لا تجد فيهما شيئا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ
من المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم او ظن واما مع قيام القرينة فلا بأس
بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا ومنها اي من خصائص
افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها
نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء
على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا
او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف
عملها بالتوسط او التأخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد
قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف
فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز
اعمالها ايضا على تقدير التوسط او التأخر وفي بعض الشروح ان الاعمال
اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التأخر
وقد يمتنع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب
زيد وبين اسم الفعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو
ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد
وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد احسب وعمرو ولا شك
ان الالغاء في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المبني على جواز الا عمال
ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين معموليها او تأخرت يعني عن معموليها وانما
خص هذا الالغاء الخاص بالذكر بان ذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها

لخصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي من خصائص افعال القلوب
انها تعلق والتعليق وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها
قبل معنى الاستفهام وبلا واسطة كما يجي مثاله او بواسطة كما اذا كان
قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل
النفي الداخل على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل علمت
ازيد عندك ام عمرو ومثال التعليق بالاستفهام وبترك مثال اخويه با
المغايرة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق
وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا واقتضت
بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار
احدهما لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ رعي الاستفهام والنفي ولام الا بتداء
ومن حيث المعنى رعيت هذه الافعال والتعليق مأخوذ من قولهم امرأة
معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه
ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزويج فالفعل المعلق ممنوع
من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد
كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوب جزآها
على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق
من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء
ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي من
خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها اي

متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه يجوز ان يكون احدهما منفصلا نحو
بجواز اجتماعهما نفيه عن آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا
ولا يجوز في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وذلك
لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر
فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان
فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين
بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف
ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره ولغلبة مغايرة المضاف
للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب
فان المفعول به فيها ليس في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب
فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري رأى البصرية
والحلمية على رأى القلبية فيجوز فيهما ما يجوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد
كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة • من عن يميني تارة وامامي • وقوله تعالى اني اراني
اعصر خمرا • ولبعضها اي لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر غير
من معانيها الاول وهي العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى
مفعولين وانما قيد بذلك لئلا يتوهم ان التخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت
جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت احسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اي بذلك المعنى
الآخر الى مفعول واحد كالاثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة ظننت
زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكان الوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على

وشتمت نفسي ح

على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه
وهو العلم بنفس الشيء لا بما هو حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة
ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها
بالحاسة ولما كان مراده ان لها معاني آخر قريبة من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار
مشقوق الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي
استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة انما
سميت ناقصة لانها لا تتم بفاعلها كالافعال التامة بل وهي افعال وضعت لتقرير الفاعل
على صفة اي لجعله ثابتا او وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة
خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك في الوضع التقرير نسبة بين الفاعل
والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد التامة الافعال لانها موضوعة لصفة وتقرير
الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور
عمدة في الموضوع له في الافعال الناقصة لا التامة لاشتمالها على معان زائدة على التقرير من ذلك
التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات
ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان
الماضي وكذا الكل فعل منها فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة اليه فما هو موضوع
للصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يحمل اللام في قوله لتقرير على الغرض لا صلة الوضع
وذلك لان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور للصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض
من وضع مجموعها ليس التقرير بحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد
زائد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح واضحى وامسى وظل و

فانظر صه

وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ بالهمزة وقيل
بالياء وما برح وما دام وليس لم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام
وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة و
قد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تتم التسعة بهذا عشرة
اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء في قولهم ما جاءت
حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى
كانت وفيها ضمير ما تقدم من النوادر ونحوها اي لم يكن مدة على قدر ما تحتاج اليه او
استفهامية والضمير في جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك
ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرة حتى
قعدت اي صارت الشفرة كانها حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز
جاء وقعد الموضع الذي استعملتهما العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان
نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدا والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها
الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى
صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية
اعني زيد غني اعطاه معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر وهو غني اثره الذي هو الانتقال وهو
كونه منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول وتنصب الجزء الثاني تشبيها بالمفعول
به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان يكون ناقصة كاينة لثبوت خبرها لاسمها
ثبوتا ماضيا اي كاينا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق او انقطاع لاحق
نحو زيد كان فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله

لكونه عالما صح

154

قوله لثبوت خبرها اي كان يكون ناقصة كاينة بمعنى صار فهو قسيم سبق
عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر
والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا
بيوضها فان بيوضها لم يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان ن
هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اي كان يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها و الجملة خ
الواقعة بعدها خبرها مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن
بالذي كنت اصنع ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اي كان يكون تامة تتم
بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع مثل قولهم كانت الكاينة وللقدر
كاين وكقوله تعالى كن فيكون ويكون زايدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاكثر صلى
كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا
فكان زايدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين
مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من
صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا
ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى
نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال
وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل
مودة وقال فبات كمن نعمى تحول ابوسا واصبح وامسى واضحى لاقتران
مضمون الجملة بها اي بوقتها المدلول عليها بموادها كالصبح والمساء والضحى مثل اصبح
زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون

قوله تيهاء الخ التيهاء بفتح التاء البادية انما
سميت بها لان فيها المطايا والمطي الناقة
والجمع المطايا والقفر الخالي والقطا
نوع من الطيور والحزن بفتح الحاء
المهملة الارض الصلبة والفراخ جمع
فرخ وهو معروف والبيوض جمع
البيض والمعنى ربنا نحن بمفازة
خالية كان المطي في تلك المفازة
قطا بيوضها صارت فراخا
يسرع المطي بسرعة القطا
الى فرخها من نجاته وحنته
تلك المفازة

أكلا و منه قيام زيد بوقت الصباح و على هذا القياس الثلثة الباقية الآخر ان ويكون بمعنى
صار نحو اصبح زيد غنيا او امسى او اضحى زيد غنيا اي صار و ليس المراد انه صار في الصباح او المساء
او الضحى على من الصفة و يكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح
زيد اذا دخل في الصباح و ظل و بات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد
سايرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره و اذا قلت بات زيد سايرا فمعناه ثبت
له ذلك في جميع ليله و بمعنى صار نحو ظل زيد غنيا و بات عمرو فقيرا اي صار و قد يجيء
هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا و بت بيتا طيبا لكن لما كان
مجيئهما تامتين في غاية القلة جعل في حكم العدم و لذلك لم يذكرهما تامتين و فصلهما
عن الافعال الثلثة السابقة و آض و عاد و غدا و راح فهذه الافعال الاربعة
ناقصة اذا كانت بمعنى صار و تامة في قولك آض و عاد زيد من سفره اي رجع و غدا
اذا مشى في وقت الغداة و راح اذا مشى في وقت الرواح و هو ما بعد الزوال ل
الى الليل و اسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل
مع ذكرها في مقام الاجمال و كان الوجه في ذلك انها من الملحقات و لذا لم يذكرها
صاحب المفصل و قال صاحب اللب و الحق بها عاد و آض و غدا و راح فاسقطها
من البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات و ما زال من زال يزال
لا من زال يزول فانه تامة و ما برح اي زال و منه البارحة لليلة الماضية و ما
فتيء ايضا بمعناه و ما انفك اي ما انفصل لاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها
قيل تسمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها بالحقيقة قسم على حدة من المرفوعات كما
ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات منذ قبله اي قبل فاعلها خبرها

جرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من
زمان قابلية و صلاحية للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني
هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي و نفي النفي استمرار
الثبوت و اعتبار الصلاحية و القابلية معلوم عقلا و يلزمها اي هذه الافعال الاربعة
اذا اريد بها استمرار المعنى الثبوت النفي بدخول اداته عليها لفظا و هو ظاهر
او تقديرا كقوله تعالى تا الله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات ت
النفي عليها لم يدل نفي النفي فلم يستلزم الاستمرار المقصود منها و ما دام لتوقيت
امر اي تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له
و ذلك لان لفظ ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر و تقدير المصدر
الزمان قبل المصادر كثير و اذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد
فايدة تامة و اما هذا اشار بقوله و لذلك اي من اجل انه لتوقيت امر بمدة
ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع
اسمه و خبره ظرف و الظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام
زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام بالجلس
و لم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فايدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف
النفي فانها مع اسمائها و اخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود
كلام وراءها و ليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما الآن
و هذا مذهب الجمهور و قيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا و لذلك يقيد تارة بزمان الحال
كما تقول ليس زيد قائما الآن و تارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله تعالى مثله و تارة

بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب
سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال التي قصة كلها على اسمائها اذ
ليس فيها ما لا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم
نفي الضرورة عن جانب وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يوجد
ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك وتأخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي
وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم واجبا فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم
يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور ومعنى اي الافعال
التي قصة في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلاثة اقسام
قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح ومواحدة فعلا
لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال بقوتها وقسم
لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو ما في اوله كلمة ما نافية كانت
او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي لانه يقتضي التصدر
واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا معمول ح
الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب ح
الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم كانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف في غير ما دام
لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادة الثبوت فصار
بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف
من الجمهور بعضهم مع بعض فان الافعال هنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة
امرين في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس للمبرد والكو

[illegible]

فيون وابن السراج والجرجاني وابو علي الفارسي على انه لا يجوز بناء على انه فعل
وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة
ومجادلة وبهذا الدفع ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما في اوله ما النافية من
القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اي
فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية
بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر
له لا لجزمه به نحو عسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد
بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب
ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاجل
الجزم بحصوله للفاعل كاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج
لزيد يخبر بك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي
دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع
الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه طفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب
حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي ما
وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب
والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير
متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما
لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب
من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على الاستعمال عسى زيد ان

يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بأن الاستقبالية تقوية
للمعنى الترجي لانه يتوقع وجود المشكوك في الاستقبال نحو زيد عسى ان يخرج في محل
النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى
حال زيد الخروج او في جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم
وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم
صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد
ان يخرج اى الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية
في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذى كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه
بالمفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل
الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشئ ثم تفسيره وقع لذلك الشئ
في النفس وقال الشارح الرضي والذى ارى ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال
الاول عسى ان يخرج زيد بان يذكر المرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال
الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في
ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فهى في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر
على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد
فهى تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج
ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى وهو ان يجعل ذلك من
باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان
يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل الثانى كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد

157

زيد وخبره ان يخرج زيد فهو على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن
الفعل المضارع في الاستعمال الاول لتشبيهها بكاد فكان تقول كاد زيد يخرج
لم يذكر فيه ان نحو عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقوله عسى الهم الذى امسيت
فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يقول ان يكون وراءه فحذف ان دون
الاستعمال الثانى لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثانى
اى ما وضع له لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول كاد زيد يجئ فتخبر عن دنو الخبر بعد ذلك
باشرافه على الحصول للفاعل في الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع
ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالة ان على
الاستقبال المنافى للحال وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه
يحذف ان من خبر عسى تشبيها له بكاد تقول قد كاد من طول البلى ان يمصحا
فلما كان لكل واحد منهما مشابها بالآخر اعطى لكل واحد منهما حكم الآخر من وجه و
اذا دخل النفى على كاد فهو اى كاد كالافعال اى كسائر الافعال في افادة
ادوات النفى نفى مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل
نفيه اى نفى كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضى
فقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل
فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذى الرمة لم يكد رسيس
الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليمه تخطئتهم
وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا ان نفى كاد للاثبات لما خطأوه
ولما غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول ان قوله وما كادوا يفعلون يدل على

بفتح الصاد والحاء المهملة اى ذهب
شدة الصفاء

انتفاء الزج وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله وغيره نحوها قرينة يدل
على ثبوت الزج بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء
في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فالتخطئة لبعض الفصحاء مخطئ
لذي الرمة في تسليمه تخطئته روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة فاعترض ص
عليه ابن شبرمة قال عنبسة حدثني ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة
في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما لم
يرها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه وفي الماضي للاثبات وفي
المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى
الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي
الثانية بقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
حيث اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال
فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت
مدعاه الكلي بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه
عليها والثالث وهو ما وضع للدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو آخذوا
شرع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا
وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت
الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع ومعنى هذه الا
الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد واخذ
او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع

وذي الرمة

فغيره

الدعوى ح

رسيس
اثر وثابه فشمه منه

قا ح

فعال ح

اسرع عطف على طفق ومعنى اي اوشك مثل معنى كاد في الاستعمال فقارنه حيث يستعمل
عسى وجهه نحو اوشك زيد ان يجي او اوشك ان يجي زيد وتارة يستعمل مثل
كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجي فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ
افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف
للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف
للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال
فلا ينتقض الحد بمثل لله دره وذا دره لكن ينتقض الحد بنحو قاتله الله من شاعر ولا شلت عشره
فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة
للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع والمراد ما وضع لانشاء التعجب بحسب الاستعمال فخرج ما ذكر
من مواد النقض وكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب وهو ما وضع لانشاء التعجب صيغتان
احديهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله واخريهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب
افعل به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعل التعجب في شعر قائل
فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال
التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعل التعجب
الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمناسبة بينهما من حيث ان كلا منهما للمبالغة
والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهاه الطعام
وما امقته الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من زائد
او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد
باستخراجه اي يتوصل ببناءهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا

بحث فعل التعجب

التعجب انفعال النفس عند رؤية شيء خفي سببه
او خرج عن نظائره باعتبار انه قل وجوده في الدنيا
٣ محمد عبد الله

فعل التعجب ما وضع ليدل على ان التعجب لاصل الفعل
اما بالنسبة الى فاعله او مفعوله او بالنسبة الى نفس الفعل
الى كل منهما لجواز حصول التعجب لكل شيء فالتعجب
عند سماع اعطاء الامير لزيد مالا عظيما اذا قال
ما انعم زيد يحتمل التعجب في لطف المعطي مع زيادة
المعطى له او التعجب في عظام المعطي او في الاعطاء
والشيء او في الكل من روح الشروح

ما احسن ح

تضمنه ح

بلا تشدد

او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم جائز فيما عداهما اي صيغتي
التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل وتأخير اي تأخير جائز
فيما عداهما كتأخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتأخير بما قيدنا ليكون عدم
التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام المختصة
بهما فلا يقال ما زيدا احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الأمثال فلا يغيران
كما لا يغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير
وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تأخير غيره وكذا تأخيره يستلزم تقديم
غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التأخير انما هو للتأكيد لا
للتأسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه تفصيل
عنه بالقصد فكأنه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين
العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى
الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف كما سمع من العرب قولهم
ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكان نحو ما كان
احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائما الا انه لم يتصل
بزمان المتكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتداء على ان يكون المصدر بمعنى
اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما اسمية
ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان التنكير تناسب التعجب لانه مما يكون
سببه خفيا عند سيبويه وما بعدها اي بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب
وموصولة اي ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي حسن زيدا اي

ولا بزيد احسن ح

159

جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية وما بعدها خبر تام قال ابن الحاجب وهو
قوي من حيث المعنى لانه كأنه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام
معنى التعجب نحو ما ادريك ما يوم الدين واحسن بزيد فانه فعل صورته امر
ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار كألحم اي صار ذا لحم وبه اي مجروره
فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه
ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اي بان تقول على ما هو القياس فلا ضمير عند
سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجروره مفعول عند الاخفش
كاحسن بمعنى صيره ذا حسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة والباء للتعدية
المحتمل الا انه لزم متعديا فكأنه في المعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على
ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرجته
ففيه اي في الفعل ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى
صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل واحد بان يجعل
زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكأنه قيل صفه بالحسن كيف
شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص افعال المدح
والذم من بين الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع
لانشاء مدح او ذم فليكن فعل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها
نعم وبئس وهما في الاصل فعل على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة
بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها فعل
بفتح الفاء وكسر العين وهو الاصل والثانية فعل باسكان العين

بحث افعال المدح والذم

مع فتح الفاء وهذه اشهر لغاته وسكان العين مع كسر الفاء وهو اردى اللغة
اتباعا للعين وهو الاكثر في هذين الفعلين من بني تميم وقد يقصد بهما المدح والذم
كسرة الفاء وهو اسكان العين قال سيبويه وهي لغة عامة العرب اتفقوا عليها
بني تميم وشرطها اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني و
هو اولى لا غير معناه ليفيد الابهام والتفسير معينا بذكر المخصوص بعده ليكون في الكلام تفصيل بعد
الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي
باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل ونعم وجه س
غلام الرجل وسلم حجرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة
او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل زيد او حسن الوجه انت او مميزا
بما بمعنى الشيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة
بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم الذي
فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي
نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك اي بعد الفاعل المخصوص
2 بالمدح والذم وبعديته انما هي بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المغني
وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله اي الجملة الواقعة قبله وغالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا
الى ضمير المبتدا لقيام لام التعريف للعهد مقامه او خبر مبتدا محذوف وهو مثل نعم الرجل زيد فزيد
في هذا المثال اما مبتدا ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدا محذوف على تقدير سؤال كانه
لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد
جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطها اي شرط المخصوص يعني شرط صحته وقو

وقوله مخصوصها يطابق الفاعل اي مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس
حقيقة او تاويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل
في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت المراة هند و
بئست المراة هند فان لم يتطابقا في الظاهر بهذا التاويل وجوزوا ان يقال نعم المراة هند وبئس
المراة هند لانها علم ما غير منصرف اشبهها الف علم يجب الحاق العلامة بها وقوله
نحو بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين
كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص
متناول بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص
اي بئس مثل قوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى
نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن وساء
مثل بئس اي وزنه الذم والشرائط والاحكام منها اي من افعال المدح
والذم حب في حبذا وهو اي حبذا مركب من حب الشيء او حب اذا صار محبوبا
ومن ذا وهو فاعله اي فاعل هذا الفعل وذا لا يتغير اي حبذا وفاعله ذا او كما هو
عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى وجمعا او مؤنثا لجريانه مجرى
الامثال انها لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي
بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين
المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد المخصوص تمييز او حال على
وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا
راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين

او راكبين وحبذا امراة هند وحبذا ابنه امرؤه والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية
وذو الحال هو ذا الا زيد [illegible] لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجي الا بعد تمام المدح والركوب
من تمامه فكان فان راكبا حال من الفاعل لا من المخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره
[illegible] بيان
[illegible]
حال [illegible] المخصوص [illegible] والله اعلم بالصواب [illegible] تم
مباحث الافعال ثم مباحث الحروف الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت
على معنى حاصل في غيرها متعلق بالنسبة اليه ما لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان
يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثمه اي لاجل انه يدل على معنى
في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم ليتعقل معناه بالنسبة اليه
نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اي ايصاله
فان معنى الافضاء والوصول واحد ولهذا يا لباء عن معناه لا ايصال او معناه اي معنى
الفعل ومعنى كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر والظرف واي مع الجر وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا
مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها
تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال
الى ما يليه ولانه اثرها اي ما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي
ذكر بعض الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها و
الباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والكاف والتاء
باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواوها اي الواو التي تقدر
بعدها رب وفي عدها من حروف الجر نظر و واو القسم وتاؤه وعن و

بحث حروف

بحث حروف جر

وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا فالعشرة الاولى لا يكون الا حرفا
والخمسة التي تليها يكون حرفا واسما [illegible] يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء
اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل [illegible] لا يتناول النهاية
وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض [illegible] المقصود فالمراد به الفعل لانه
غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة الى
الكوفة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد
الى او ما يفيد فايدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه وللتبيين بالجر عطفا
على الابتداء اي تجيء من للتبيين ايضا اي لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة
وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا
الرجس الذي هو الوثن لاستقام المعنى والتبعيض اي وقد تجيء من للتبعيض وعلامته
وضع البعض مكانه اي لفظ بعض نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطفا على قوله
للابتداء فانه مرفوع بالجزئية وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني 2
من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها
في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله
وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب متاول بكونها
للتبعيض او للتبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على الحكاية
كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء
اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو سرت الى

البعض او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب
المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا
اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى في كونها لانتهاء
الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف بقوله بمعنى مع تنبيها بالكاف اى حتى كالى في كونها
لانتهاء الغاية لئلا يتوهم التفاوت بينهما بالقلة والكثرة ويختص اى حتى بالظاهر
اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر
لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بعدها اى بعد حتى خلافا للمبرد
فانه جوز دخوله على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة
والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية اى لظرفية
مدخولها لشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق
وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء
للالصاق اى لافادة لصوق امر بمجرورها [illegible] كما في مررت
بزيد اى بمكان يقرب منه زيد والاستعانة اى استعانة الفاعل في صدور
الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه
اى مع سرجه بمعنى مصاحبته السرج واشتراكه مع الفرس في الشراء
ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم
المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع مجرورها في مقابلة شيء آخر
نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا بتضمنه معنى
التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه

بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق المرور [illegible]

ومعنى ذهب بزيد صيره ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء
واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بتوسط حرف الجر فمتحقق في
الجارة كلها فهي سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست
بالمسجد اى في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام والنفي لا مطلقا نحو هل
زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفي نحو ليس زيد بقائم [illegible] نحو زيد بقائم
فهي تزاد في الخبر في هذه الصورة قياسا وفي غيره اى غير الخبر الواقع في
الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله
شهيدا او القى بيده اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او
كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص
ملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اى لبيان علة الشيء
ذهنا نحو ضربت للتأديب وخارجا نحو ضربت لمجيئك وبمعنى عن مع
القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه وزائدة نحو ردف
لكم اى ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل
في الامور العظام [illegible] لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اى
لانشاء التقليل ولهذا اوجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر
الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة
موصوفة ليتحقق التقليل الذي هو مدلولها لان الشيء اذا
وصف الشيء صار اخص واقل تحققا بوصف واشتراط كونها موصوفة
انما هو على المذهب الاصح وهو مذهب ابي علي ومن يوافقه وقيل لا

نحو [illegible]

بان
فلا

تمام

يجب ذكره لكن الغالب حذف الفعل لوجود ... هذا الكلام ذكر من التقليل اصلها
ثم تستعمل في معنى التكثير كالتحقيق وفي التقليل كالمجاز ... القرينة
وفعلها اي فعل رب وهو الذي يتعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق
ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لقيته فارق
يحذف اي ذكر الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمالات لوجود القرائن
نحو رب رجل كريم اي لقيته وتدخل رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة
منصوبة على التمييز والضمير مفرد واذا كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا او كان
المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او
نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع و
التذكير فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة و
ربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة
اي المانعة لها عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا
وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف
صقيل وواوها اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل
وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه
وليست بجارة فانه لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت
في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت
قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها عوضا عن رب فلا تقدرون
له معطوفا عليه لاجل ذلك فعسف وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اي

163

اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر
استعمالا من اصلها اعني الباء لا بغير السؤال يعني لا تستعمل الواو في السؤال
فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن درجة الباء مختصة
بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره
فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله ورب الكعبة وذلك الاختصاص
ايضا لحط رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصها باحد القسمين و
هو الظاهر لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراط حذف الفعل
وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن
مرتبة اصلها الذي هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر وحصه منه ما هو اصل في باب
القسم وهو اسم الله تعالى والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في جميع
اي جميع ما ذكر من حذف وكونهما لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم
الله خاصة فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله
وكما يكون لغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اخبرني
وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وبالدخول على
المظهر لا المختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما تختلفان في بعض
هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا
يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص بدونه لمكان التنافي ويتلقى
اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف النفي ما او لا فاللام في الموجبة
الاسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية

نحو والله لتفعلنّ [illegible] فيها و لا في الجملة الاسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد قائم
[illegible] حرف النفي لوجود الوقت كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف
اي لا تفتؤ و اما قسم السؤال فلا يتحقق الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني و بالله
هل قائم زيد و كذا يحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم جزء
الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمها اي القسم [illegible] على جوابه نحو زيد والله
قائم [illegible] و ذلك لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه
والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لم يسمّ الا الدال
على الجواب لا الجواب لهذا [illegible] فيهما علامة جواب القسم عن للمجاوزة اي لمجاوزة
شيء و تعديته عن شيء آخر و ذلك اما بزواله عن الشيء الثاني و وصوله الى
الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت
عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين و على للاستعلاء اي استعلاء شيء
على شيء نحو زيد على السطح و عليه دين و قد يكونان اي عن و على اسمين بعد من كقولك جلست
من عليهما من عن يميني اي من جانب يميني و من عليه اي من فوقه و الكاف للتشبيه نحو زيد
كالاسد و زائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه
و قد يكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان
مثل البرد المنهم اي الذائب للطافته و تختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند
الجمهور فلا يقال كه لاستغنائه عنه بمثله و نحوه و قد تدخل على الضمير المرفوع نحو ما انا
كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم
و مذ و منذ للزمان الماضي و الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما

ابتداء الزمان الماضي [illegible] و ان [illegible] في [illegible] المشبه [illegible]
الماضي [illegible] خرجت من البلد منذ [illegible]
[illegible] منذ [illegible] كذا [illegible] معناه
ابتداء ما [illegible] الان [illegible]
عطف على الابتداء [illegible] الزمان الحاضر
اي الذي اعتبر حاضرا و ان مضى بعضه [illegible] الذي اعتبر حاضرا
فالمراد ان جميع الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا و مذ يومنا اي زمانا جه
زمان انتفاء رؤيتنا هو مدة الشهر و اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا
بعد و لم يتميز زمان الفعل الماضي و زمان ما ورائه فكيف يصح اعتبار ما هو مبتدأ الزمان الفعل
في المثالين المذكورين كلاهما للظرفية و يمكن ان يحمل الاول مثالا للابتداء كما توهم
بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رأيته مذ دخول شهرنا و حاشا و عدا و خلا
اي للاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها يكون حرفا جارة و بهذا
الاعتبار ذكرت هنا نحو جاء القوم حاشا زيد و عدا زيد و خلا زيد و اذا نصبت يكون
افعالا الحروف المشبهة بالفعل و وجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل
الى الثلاثي و الرباعي و الخماسي و بنائها على الفتح مثله و اما معنى فلان معانيها
معاني الافعال مثل اكدت و حققت و شبهت و استدركت و تمنيت و ترجيت
و كان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة
لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة و العاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير
الاسلوب مع شيوع الاستعمال لكل من صيغتي جمع القلة و الكثرة و هي ان و ان و [illegible]

في الاخرى على انها اذا الحقت مع فروعها
الحاصل بتخفيف نونها و لغات لعل [illegible]
جمع الكثرة صح

وكأنّ ولكنّ وليت ولعلّ اضرب لكونها لا تغيّر معنى الجملة بخلاف الاربعة [illegible]
لها هذه الحروف صدر الكلام [illegible] اقسام
الكلام كل منها يدل على [illegible] الكلام المؤكد والتشبيه والاستدراك والتمني
والترجي سوى أنّ المفتوحة فانها بعكسها اي بعكس ما [illegible] على حذف المضاف
بأن تقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في حكم المفرد فلابد لها من التعلق
لشيء آخر حتى يتم كلاما [illegible] لو وقعت في صدر الكلام لاشتبهت بأنّ المكسورة في صورة
الكتابة وانما حملنا على العكس على اقتضائه عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة
لأنّ مجرد الاستثناء يكون في ذلك وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى اي تعزل
هذه الحروف عن العمل لكان ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم
وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف حينئذ اي حين
تلحقها ما على الافعال لأنّ ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها
صالحا للعمل فانّ المكسورة لا تغيّر الجملة ولا يخرجها عن كونها جملة فاذا قلت
انّ زيدا قائم افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد وأنّ المفتوحة مع جملتها اي
مع اسمها وخبرها تسمّى جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليهما في حكم المفرد ومن ثمّ
اي ومن اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجملة
ووجب الفتح في موضع المفرد اي موضع يقتضي المفرد فكسرت انّ ابتداء اي في
ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو انّ زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق
منه لانّ مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد انّ عمرا قائم وكسرت ايضا
بعد الاسم الموصول لانّ صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاء الذي انّ اباه قائم

[illegible]

قائم وفتحت انّ حال كونها [illegible] لوجوب كونه
او مفعولا [illegible] حال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل
لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار
انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وفتحوا انّ بعد لولا نحو لولا انك بفتح الهمزة
لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب
نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها [illegible]
خبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا انك [illegible]
زعمت اي لولا زعمت اني [illegible] ولولا انك ضربتني [illegible] وكذلك فالو
لو انك بفتح الهمزة لانه ما بعد لو فاعل الفعل المحذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا
نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع تقديران اي تقدير المفرد وتقدير الجملة
جاز الامران اي الفتح والكسر فان الفتح على تقدير جعلها اي انّ مع اسمها وخبرها مفردا والكسر
على تقدير جعلها معهما جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد
من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان
المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه واكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في
موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا
واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجأة فيجوز الكسر على انها مع اسمها وخبرها
جملة واقعة بعد اذا المفاجأة والفتح على انها مع معمولها مبتدأ محذوف الخبر اي فاذا عبوديته
للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت اُرى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد
القفا واللهازم وقوله اُرى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الاول

وتجسيد المفعول الثالث كما في صورة ومنع كونه عند المحقق وانكشافه ثم لا يتم بحكم
مقتضاه دونها وهو من حيث بيانها في تأويل تحقيقه فيما قبلها ثم بعضها منها تعطيهما
بيانها في التحقيق بحث للاثنين جمعهما بالزيادة ما فوق الواحد او بجزء ونهما
مع جواليهما تغليبا وتشبيها بجعلهما على اذا انه عند المحقق آه اى
مثل قيد المحقق وتمثيل تشبيه بهما وجد ذلك في كثير من النسخ فيما جملة الاشباه
قولهم قوله فاقول اى اقول انه على جعلت ما موصولة او موصوفة كان
حاصل المعنى او معقولا هو في تقييم الجملة او المعقولات في احوالها لا المعنى
المصدري فان المعنى المصدري اعني الحاصل قول خاص وليس من جنس المعقولات
واما جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى او اقوال تعيين الفتح فان اول
الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس
المعقول ولذلك كما اجاز ان المكسورة لا تغير المعنى الجملة كان اسمها المنصوب
في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة
من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون
المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت
ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال فانها كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة
حكما حيث يكون مع ما عملت فيه في تأويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها
حملا على محله دون المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع لانها
غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضى
الخبر اى ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا

166

وعمرو قائم اى ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع
عاملين على معمول واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فان قلت لا نسلم انه اذ ذاك يجتمع
جزء من كل من المعطوف والمعطوف عليه من حيث انه جزء من اسم ان يكون العامل في رفعه
ان ومن حيث انه جزء المعطوف على اسم يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع العاملين
اعني ان والابتداء على رفعه هو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة
هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل
دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب احد ولا اثر لهم اي للكوفيين في اسم ان حتى بنا
في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان
كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المجوز المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد
والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف في محل الاسم ان كان مبنيا
الجر فانه لما لم يظهر عمل ان في الاسم بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور
المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمها لكن اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت
عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما ان لا ينافيه التاكيد
فيجوز اعتبار محل الاسم وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يجئني زيد
لكن عمرو خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها
لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك كما جاز ان المكسورة
لا يغير معنى الجملة والمفتوحة بغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي
هي ايضا لذلك التاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة
على الخبر اي على خبرها كقولك ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينهما

[illegible]

الكونها بين الاسمية بينها دائما بين ان يجوز في الخبر او جملة ثم ما جمع بينهما اي بين اسمها
وخبرها كقوله في زيد لمنطلق حيث لم يكن وانما يحصل دخول اللام بعده في الصورة الاولى مما اتيه توالى
حرفي التأكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وبعد كرهوا لكراهة اجتماعهما فاتقدم
ان دون اللام ترجيحا للعامل وادخلوا اللام على اسمها او خبرها او على
ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لا توافق اللام فيها بل في معناه الذي
هو التأكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف
ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام في
خبرها ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها
مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل
ولهذا لم يذكر صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة
وان النافية في ان زيد قائم وان زيدا لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا
من الاسماء لا يظهر فيه اعرابا لفظيا لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف
مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق
بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا اي من افعال التي هي
من دواخل المبتداء والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما
فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتداء والخبر رعاية للاصل
بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين
في تعميمها اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتداء والخبر لان اصل الدخول على الفعل
فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلها.

الذي المريض ... ينبغي يعتمد عليه

دواخلها فشاذ كقول الشاعر شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك
عقوبة المتعمد وتخفف المفتوحة كالمكسورة
فتعمل فيه للتخفيف الوجوب في ضمير شأن مقدر والسبب في تقديره ان
شبهة المفتوحة باكثر من شابهت المكسورة في اعمال المكسورة بعد
تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله وان كلا لما ليوفينهم ربك واعمال
المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه فلزم ترجيح
الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضميرا لها فيكون عاملا
في المبتداء والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد
يكون عاملا وقد لا يكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر
م لكن دوام العمل في المقدر بقاؤه وعدم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم
ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة لان يكون
مفردة لتفيد انها نحو مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية وداخلها على
المبتداء والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشأن
ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر السعة نحو قولهم ظن انك قائم
واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء
في المضمر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت
صديق ويلزمها اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل
المتصرف بخلاف غير المتصرف فانه لا يلزم ان الا ما سعى واما عسى فان يكون
قد اقترب السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم

ويكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها ... ناصح

فعلم امرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات
ربهم وبما عالزم هذه الامور الثلثة للفرق بين ان المصدرية الناصبة وليكون
كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو ولا يرون ان لا يرجع اليهم
وليس لم نحو حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحتاج
الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجمع مع كل منهما اما من حيث المعنى فلانه ان علم به
الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل
المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه كان زيدا وهي حرف
برأسه على الصحيح كسائر اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من
الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف ليعلم انشاء
التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وانما تدخل على المفرد
فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كان فتلغى عن العمل
على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة بفوات فتحة الآخر كقوله وان عزو
نحر مشرق اللون كان ثدياه حقان فان اعملتها قلت كان ثدييه لكنه على
الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر
عندهم كما في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون
هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان
فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس
كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعده للاستدراك
ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من كلام متقدم فاذا قلت جاءني زيد

بين المخففة وهي

فالفارق بينهما

وان خرجت عن حكم الجارة والجارة صح

ويجوز ان يقال يكون غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة صح

ن ح

[illegible]
زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك فانبهتها ... فرفعت ذلك الوهم بقولك
لكن عمرا لم يجئ فتتوسطها اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا
معنويا والتغاير اللفظي ليس المعنوي ولهذا اقتصر عليه فان اللفظي قد يكون نحو جاءني
زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف
لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة ولمشابهتها العاطفة لفظا ومعنى
فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه
وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشار الى ما جاء عن يونس والاخفش
انه من يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف
له شاهدا ويجوز معها مشددة او مخففة الواو وهي اما العاطفة للجملة على الجملة
واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه
فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء
ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني اتمنى زيدا قائما اي
اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزءان منصوبان على المفعولية لمعنى ليت و
اجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان متمسكا بقول الشاعر يا ليت
ايام الصبى رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائي
يقول اي ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على انه رواجعا
منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام
الصبى لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا يدخل على
المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون

في النفي صريحا صح

صريحا صح

المستحيل بيانه

فكانه قيل صح

ن ح

ولعل ابن [illegible] قريب [illegible] سواء الاول والاخر [illegible] بجملة [illegible] في اللغة العقيلة
فاذا [illegible] الشيء [illegible] فيما [illegible] فانه يجيب [illegible] المعنى [illegible] فقد ذكر
يجيب [illegible] او مع اخر [illegible] او مع الضعف [illegible] في الفور [illegible] بترتيب واحد
بانه [illegible] تقييد [illegible] قال المحقق في شرحه يعني اذا وقع مجرورا فهو صح
[illegible] فاني [illegible] عليه [illegible] ذلك [illegible] المغفور بالياء
فيجيب [illegible] الاحوال الثلث [illegible] ومعنى [illegible] ما ذكر من التاويل [illegible]
البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل
بعد ما جزم بعضهم بانها شاذة و [illegible] الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة
ولما كانت هذه الحروف تميل الى المعطوف عليه سميت به وهي الواو والفاء و
ثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن و عد بعضهم اي المغفرة منها
وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض اخر الى ان بل
التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو وليست منها لان ما
بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد
من كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع
اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع هنا ان لا
يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع
المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان نقول جاءني زيد وعمرو
او فعمرو او ثم عمرو او حتى عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون
الاخر فالواو للجمع بلا ترتيب فيها نقول بلا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي

بحث حروف العطف

لا الترتيب فيه بان المعطوف [illegible] عليه [illegible] الترتيب بينهما [illegible]
والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة [illegible] في اطلاق الترتيب
مقرونة بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب والمهلة [illegible] اقل منها في ثم اي
متوسط بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم [illegible] المهلة ومعطوفها اي معطوف حتى
يجب [illegible] وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف
من متبوعه اي متبوع معطوفها [illegible] العطف بها [illegible] المعطوف اذا ضعيفا [illegible]
عليها اي [illegible] الجزء بالقوة والضعف على الكل فصار انتهاء [illegible] اليه على شمول جميع اجزاء الكل
نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة و [illegible] الفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما
في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط
ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو و
في حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء و
يتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء عم وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس
وهكذا المناسب انه من تقدم قدوم ركبان الحجاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات
على عكس ذلك [illegible] هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء
الاقوى والاضعف كما يفيد عموم الفعل لجميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بملاقي الاخر للجزء
الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء
ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يات في العاطفة ما يلاقي
الجزء الاخير فانه اصل حتى اذ يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة
عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى للاصل كمال الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر

[illegible] والانتهاء بالفضل [illegible]

قات

عندهم على الجارة واذا كانت محمولة صح

منيبها بياه

في تعيينها بين متوسطين [illegible] المعنى بها اي انه الاخر الذي تحقق الكلام [illegible]
[illegible] وكمثل قولك جودت حسن اي قد وقع هو وهي هكذا اي انه يعطي الشرع وهي هذا الظاهر
[illegible] عطوف [illegible] بين المعطوف [illegible] ان [illegible]
ان [illegible] او كان [illegible] وايضا في وقوعها بعض [illegible] شي وا او وا اما وام
[illegible] الحروف [illegible] لاحد الامرين اي المذكورة على احد الامرين او الامور
خارج كون الاحد منهما اي غير معين عند المتكلمين ولا يتوهم انه او في مثل وانقطع منهم
اتحاد وكفور ان الحكم من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها
والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة
لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة
احد المستويين والمستوى الآخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما
اي احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمة اي لاجل ان ام المتصلة
يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارأيت
زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن الآخر لم يلي
الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه انه جائز حسن فصيح ارأيت زيدا
رأيت ام عمرا احسن وافصح ح يكون تركيب ارأيت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وايا
لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفية انه وجد في بعض نسخ الكافية الموقوف
على المص عليه خطه هكذا يليها احد المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثمة
ضعف ارأيت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية
[illegible] اي الفصيحة غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا و

وبابه فيعلم [illegible] والخبر [illegible] سيبويه [illegible]
اجل ما ذكر بعينه كانت جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين
دون السؤال عنه دون نعم او لا لانه انما يطلب فيها التعيين [illegible] الهمزة
اذا قلت اجاءك زيد وعمرو او جاءك ازيد او عمرو [illegible] جوابها بلا او نعم
لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا بعينه جاءك [illegible] جواب [illegible]
لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فانه اليه [illegible] في الموضع [illegible] امرا
واحدا لكنه لما كان مشتملا على شرطين للصحة وتوزم المتصلة فرع عليه باعتبار
كل واحد منهما حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط آخر للاخير
بسماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثمة لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان
قبح
جوابها بالتعيين في قوله لم يجز وتعلق كل كلم شرطا على طريق اللف و
والنشر لكان احسن واخصر كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب
عن اول ومثل الهمزة للشك في الخبر والواقع بعدها انها جمل قولك انها لابل
ام شاة لما ان القطيعة التي اراها لابل ام شاة وهي جملة خبرية فلما علمت
انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء آخر
فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اي بل اهي شاة واما استفهام كما تقول اليه
م عندك ام عمرو اي بل اعندك عمرو وعلى تقدير الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام
الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة هو اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف
بشيء على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف
ة باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو وليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جاير

نحو او بقوله عطف شيء على آخر وكيدا ان يقصد ... المعطوف عليه بيانا نحو جاءني
اما زيد او عمرو ولكن للاستدراك نحو جاءني زيد لكن عمرو وقد تمسك بعض النحاة الى ان اما
ليست من حروف العطف والا لم يقع قبل المعطوف عليه ولانها تدخل عليها الواو
العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويمكن ان يجاب
والجواب عن الاول ان اما انما تدخل على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه
على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها
على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة
اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم الى حلـ
من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف ف
عليه عن المعطوف فالحكم هنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو
فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف
نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف
عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكأنه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه
والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا اضرب عنه بكلمة بل واما كلمة
بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف
حكم النفي عن المعطوف الى المعطوف اي بل جاءني عمرو والمعطوف عليه
في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه
للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه اذ الحكم منفي عنه او
المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف

نحو ما جاءني زيد بل عمرو
بل ما جاءني عمرو وزيد اما في
حكم المسكوت عنه

171

لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فيكون للايجاب بما انتفى عن الاول فيكون لاثبات
لتعدد الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو والى ما ... وان كانت لعطف
الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات ... النفي لاثبات
ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وقد جاءني
لكن تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها سميت بها
لانها حتى لا يغفل المخاطب عن الشيء مما يلقيه المتكلم اليه ولهذا سميت
حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة
من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا
يتغير معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء
يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي
بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكأنه اراد بالقريب ما عدا البعيد
فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل
القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب
وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل
للاقرب هو المتوسط بين كمال البعيد وكمال القريب حروف الايجاب
نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة
وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها
بالحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونها استفهاما
كان او خبرا فهو في جواب اقام زيد وفي جواب الم يقم زيد ولم يقم زيد وبلى في جواب
نعم قام زيد

حروف التنبيه
حروف النداء
حروف الايجاب

الم يقم زيد بعضهم قام زيد فى جواب الم يقم زيد [illegible] بلى [illegible]
فلم تنبه فمعنى بلى فى جواب الست بحكم انت [illegible] ونحو [illegible] نعم كان كفرا
فان معناه نعم لست [illegible] لتصديق الاثبات للنفى و
منها انكار النفى وقد [illegible] يا زيد [illegible] عليك [illegible]
وقال [illegible] العرار او [illegible] قام بلى [illegible] الاثبات بعد النفى وبلى مختصة
بايجاب النفى [illegible] النفى المتقدم بجعله ايجابا سواء كان ذلك النفى مجردا عن
الاستفهام نحو بلى فى جواب من قال ما قام زيد اى قد قام او مقرونا به فهى اذن
لنقض النفى الذى بعد همزة الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا
وقد جاز [illegible] والتصديق الايجاب كما تقول فى جواب قام زيد بلى قام
زيد اى اثبات بعد الاستفهام لا تنكر غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام و
ذكر بعضهم انها تجى لتصديق الخبر ايضا ذكره ابن مالك اى اى بمعنى نعم وهذا الحاصل
لما ذكره المصنف يذهب انها [illegible] الا مع القسم من غير ذكر القسم فلا يقال
اقسمت اى وربى فلا يكون القسم به الا الرب والله او لعمرى تقول اى
وربى اى والله اى لعمرى واجل وجير بالفتح والكسر وان لتصديق المخبر وفى بعض النسخ
تصديق للمخبر كقولك اجل وجير وان للمخبر قد اتاك زيد ولم ياتك اى قد اتى او
لم ياتك وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله
ناقة حملتنى اليك ان وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا فى قول الشاعر
ليت شعرى هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اى نعم اللقاء شفاء المحب
و[illegible] الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا للمخبر حروف الزيادة

جير لافعلن اى حقا

172

[illegible] وانما [illegible] وفى نحو [illegible]
ومعنى كونها [illegible] ان اصل المعنى [illegible] الا فى العاملين [illegible]
فان قلت فوائدها فى كلام العرب اما معنوية او لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما
فى من الاستغراقية والبا فى خبر ليس [illegible] ما العاملة [illegible]
اللفظ وكونه بزيادتها فصيحا او كون الكلمة او الكلام بسببها متهيئا لاستقامة
وزن الشعر او لحسن السجع او لغير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا
لعدت عبثا ولا يجوز ذلك فى كلام الفصحا لا سيما فى كلام الله سبحانه ان
وان مخففتين وما ولا ومن والبا واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع
ما النافية كثيرا لتاكيد النفى نحو ما ان رايت زيدا اى ما رايت زيدا وقلت اى
زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر فى ما ان جلس القاضى اى مدة جلوسه وقلت
زيادتها ايضا مع الا نحو الا ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد
مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله
ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى
ناضر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج و
مع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اى نحو ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى ومع اين
نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات
مع ما شرطا اى ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم
اغرقوا وعما قليل وزيد صديق كما ان عمرا اخى وقلت زيادة ما مع المضاف
نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور

بعدها بدل نحو ولا اى كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفى لفظا نحو ما جاءنى زيد
ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين ومع ان المصدرية نحو قوله تعالى
ما منعك الا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد وقلت زيادتها قبل اقسم كقوله لا اقسم
بيوم القيامة ولا اقسم بالنفس اللوامة
قلت زيادتها للتنبيه على جلالة المقسم به حيث يستغنى عن القسم
كبير وكذلك تمثيله في نفى القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر
لا حور سرى وما شعر اى في بئر حور والحور جمع حائر اى مكان من حار اى هلك ومن و
اما واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها
حرفا التفسير اى فهى في تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءنى زيد اى ابو عبد الله والجملة
كما تقول قطع رزقه اى مات وان وهى اى ان مختصة بما في معنى القول اى بفعل
مقرر في معنى القول تقرر المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد
صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهى لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا
للفظ غير صريح القول مؤدى معناه كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم تفسير المفعول
ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان
ائت اى كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به
المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله فقوله ان
اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله ما امرتنى
لانه مفعول صريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما
يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذى هو المفعول الظاهر لاوحينا
حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان اى ما

اى ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اى للجملة الفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية
فتجعلانها في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها اى بسعتها
الراء والسعة ونحو قولك اعجبنى ان خرجت اى خروجك ثم اختصاص ما المصدرية بالفعلية
وانما هو عند سيبويه وجوز غيره دخولها على الاسمية قال الشيخ الرضى وهو الحق
وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة
المشددة للاسمية اى للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز دخولها على الاسمية
والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تأويل المفرد الذى هو مصدر
خبرها نحو اعجبنى انك قائم اى قيامك وما في معناه نحو اعجبنى ان زيدا اخوك اى اخوة
زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبنى ان عندك زيدا اى كون زيد حروف
التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما ولها صدر الكلام لدلالتها
على احد انواع الكلام فتتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع و
يلزمها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا والا
تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته والا زيد تضربه فمعناها اذا دخلت
على الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل
والطلب له فهى في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضى الذى قد فات
الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضى شيئا يمكن تداركه في
المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات حرف التوقع و
التقريب قد وتسمى بهما لمجيئها لهما فان هذه الحروف اذا دخلت على الماضى او
المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا

بحث حروف التحضيض

بحث حرف التوقع

بحث حروف الاستفهام

المعنى فى المعنى التقريب اى حال من المتوقع اى يكون مضمونه متوقعا لما يخاطب وانما
على تقريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب الامير جمعنى قريب
لمكن يتوقعه مضر قول المؤذن قد قامت الصلوة فيه علم ان فيه شدة
معيان بمجموعه التحقيق والتقريب والتوقع وقد يكون بمع التحقيق والتقريب غير
توقع لما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهى فى المضارع الجرد عن ناصب
وجازم وحرف تنفيس للتقليل اى يفيد تمام التحقيق فاذا غلب التقليل نحو ان
الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن التقليل نحو قوله تعالى قد نرى
تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت ولعمرى
عمرى بعد فسار منهما حرفى الاستفهام الهمزة وهل ولهما صدر الكلام لا تبعد
مهما ما فى حيزها لا لانها على احد انواع الكلام كما مر وقد يدخلان على الجملة الاسمية
والفعلية تقول فى الاسمية ازيد قايم وفى الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول
فيهما هل زيد قايم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان
الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل
زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت
على الاصل فى قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كانت اصلها قد
وهى من لوازم الافعال فان رات فى حيزها فعلا تذكرت عهودا بالحمى وحنت
الى الالف المالوف وعانقته وان لم تر فى حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة
اعم تصرفا اى التصرف فيها باعتبار استعمالها فى مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف
فى هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت

بحث حروف الشرط

174

الهمزة كما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك كذلك يستعمل الهمزة للاثبات
ما وجدت عليه وجاء للانكار بوجوه مثل اتضرب زيدا وهو اخوك والاستفهام عنه فى مثل قولنا
للمواضع منع ونحو ما يختص الان اصلها التصرف ... زيد او عمرو مختص
وهل ضعيف فى الاستفهام فلا يحذف ... الهمزة فانها قوية ...
تقول ازيد عندك ام عمرو وتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانها لا تقع
الاستفهام عن احد الامرين ... المستفهم عنه ... الهمزة ... التى
هى لا صلح باب الاستفهام والاقوى فيه ... وتقع هل ...
المنقطعة لان المستفهم عنه فى صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها فى الاضراب عن
السؤال الاول واستيناف سؤال آخر بام المعادلة بالهمزة فانه يقال
هل زيد عندك ام عمرو وفى تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع و
افمن كان وامن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو ومن حروف
العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها حروف الشرط
ان ولو واما ولها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل
على الماضى ولو عكسه يعنى للماضى وان دخل على المستقبل وفى بعض النسخ
فان للاستقبال ولو للمضى ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت
على المضارع او الماضى نحو ان يكرمنى اكرمك وان اكرمتنى اكرمتك فمعنى
المثال الثانى بعينه معنى المثال الاول يعنى ان وقع منك اكرامى فى الاستقبال
وقع منى ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمضى على انها دخلت نحو لو ضربت
ضربت ولو تضرب لضربت يعنى واحد اى لو وقع منك ضربى فى الماضى

فقد وقع منی ضربک فیه ایضا وقد تستعمل کان فی المستقبل نحو قوله تعالى ولأمة مؤمنة
خیر من مشرکة ولو اعجبتکم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثانی لانتفاء
الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعلیق حصول امر فی الماضی بحصول
امر آخر مقدر فیه وما کان حصوله مقدرا فی الماضی کان منتفیا فیه قطعا فیلزم
لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ایضا فاذا قلت مثلا لو جئتنی لاکرمتک فقد علقت
حصول الاکرام فی الماضی بحصول المجیء مقدرا فیه فیلزم انتفاؤهما معا وکون
انتفاء الاکرام مسببا لانتفاء المجیء فی زعم المتکلم واستعمال لو بهذا المعنى هو
الکثیر المتعارف وقد تستعمل على قصد لزوم الثانی للاول مع انتفاء اللازم لیستدل ق
به على انتفاء الملزوم کقوله تعالى لو کان فیهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا
تدل على لزوم الف[illegible] منتف فعلم من ذلک انتفاء التعدد وهو من هذا الاستعمال
توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثانی وخطاؤه على المشهور
ولم یدر ان ما ذکره معنى یقصد الیه فی مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم
على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بیان سببیة احد انتفائین
معلومین للآخر بحسب الواقع فلا یتصور هناک استدلال فانک اذا قلت
لو جئتنی لاکرمتک لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجیء من انتفاء الاکرام
کیف وکلا الانتفائین معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاکرام
مستندا الى انتفاء المجیء ولها استعمال ثالث وهو ان تقصد بیان استمرار
شیء بربط ذلک الشیء بابعد النقیضین عنه کقولک لو اهانتنی لاکرمتک
لبیان استمرار وجود الاکرام فانه اذا استلزم الاهانة الاکرام فکیف لا

انفساد لتعدد الالهة وعلم ان
صح صح
انف وصح

175

کان یستلزمه الاکرام عند الاهانة بالطریق الاولى ای لو ولو انه للفعل [illegible] لا یلیها الا فعل لفظا او تقدیرا نحو قوله
[illegible] احد من المشرکین استجارک فانه [illegible] لو انتم تملکون [illegible]
[illegible] انتم فاعل فعل محذوف [illegible]
[illegible] بعد قوله [illegible] فلما حذف الفعل
صار منفصلا بارزا [illegible] تأکید الفاعل الفعل المحذوف [illegible] على [illegible]
الفعل وحده ومن ثمة ای ومن اجل لزوم الفعل [illegible] بعد لو المحذوف [illegible] انک
بالفتح لا بالکسر لانه [illegible] فاعل الفعل المقدر بعد لو [illegible]
وهو ان المفتوحة لا المکسورة وقیل انطلقت بالفعل ای بصیغة الفعل موضع [illegible]
ای فی موضع یلیق ان یقع فیه منطلق لان الاصل فی خبر ان هو الافراد لیکون الفعل
المذکور موضع اسم الفاعل کالعوض من الفعل المحذوف فیقال لو انک انطلقت لا
یقال لو انک منطلق وانما قال کالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من خبر وان کونها دالة
على معنى التحقق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حیث المعنى والفعل
الواقع خبرا عوضا عنه من حیث اللفظ فلیس شیء منهما عوضا حقیقیا عن الفعل المقدر بل کالعوض
وهذا اذا کان الخبر مشتقا یمکن اشتقاق الفعل من مصدره وان کان جامدا لا یمکن اشتقاق
الفعل منه جاز وقوع ذلک الاسم الجامد خبرا لتعذره ای لتعذر وقوع الفعل فی موضع الخبر کقوله تعالى
ولو ان ما فی الارض من شجرة اقلام فان الاقلام لیس مشتقا فوضع فعل فی موضعه واذا
تقدم القسم فی اول الکلام ای فی اول زمان التکلم بالکلام فیصح ترک فی کونه ظرف
زمان واحترز به عن توسط القسم بتقدیم غیر الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضی
ای لزم القسم ان یکون الشرط الواقع بعده ماضیا لفظا او معنى لیکون على وجه لا تعمل فیه

او لفظ الشرط فيطابق اي المفرد الجواب حيث يطلق على ادوات الشرط غيري في
الجواب وكون الجواب للقسم فقط لفظ القسم والشرط جميعاً لانه يلزم ان
يكون مجزوماً وغير مجزوم معاً وهو محال واما جعله جواب القسم فيكون اليمين
عليه والشرط ايضاً لكونه شرطاً لشرط مثل والله ان اتيتني مثال الماضي
لفظاً وان لم تأتني مثال الماضي معنى لاكرمتك بدون توسطه اي القسم بين اجزاء الكلام
بتقديم الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان
ان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى
القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتني آتك فعلى المعنى الاول   ول   الغاء جو
هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا
على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون
النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الغاء الشرط على ترتيبه والثاني
والله لاتيتك وانا او رد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة
الى الاشتراط المضي في الشرط في صورة القسم على تقدير توسط كالاشتراط على تقدير
التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما   رها
جميعاً نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه
فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل
من المثالين يقع من حيث المعنى اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول والحمل عليه
اولى على تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضي
تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بتعدد الاركان على تقدير

تقدير تقدم الشيئين معا الشرط والقسم حيث مثال الاسم او تقديم القسم كما لفظا اي كما
التلفظ به او مقدر به كالمقدر في صدر الكلام فالحكم في الشرط الذي بعده المعنى
وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن
اخرجوا فان الشرط ماض فلا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط
لكان الجزم بحذف النون ولم يأت لا يخرجوا وكذلك قوله تعالى ان اطعتموهم
انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم
لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان
الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اي للتفصيل باجمال المتكلم في الذكر
نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت
عنه او اجمال في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت
للاستيناف من غير ان تتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت
لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد
غير المذكور لان احد الضدين يعلم بالآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ
فيتبعون ما تشابه فان مقابل اما المذكورة ههنا غير مذكورة لكنه مقدرة بعينه و
اما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات
والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني والسر
حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينهما اي بين اما وبين فائها الواقعة
في جزائها جزء مما في حيزها اي حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيز اما سواء
كان ذلك الجزء مبتدا نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما

يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقاً اى تفويضاً مطلقاً غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء
على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع
تقديمه مطلقاً وقيل القائل المبرد هو عامل اى عامل فيما بين اما وبين فائها معمول الشرط
المحذوف عملاً مطلقاً اى عاملية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه
مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ
فزيد منطلق يوم الجمعة فحذف فعل الشرط الذى هو يكن من شئ واقيم اما مقامهما
ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالى حرفى الشرط والجزاء فصار اما يوم
الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما المذهب الثانى فتقديره مهما يكن من شئ يوم الجمعة
فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول الفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة
فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلاً وقيل القائل
المازنى ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر
عن الفاء اى المانع المذكور من قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم
على الفاء والا اى وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع
آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما فى حيز ان لا يعمل فيما قبلها من
قبيل القسم الثانى وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل ميز بين
ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول
دون الثانى هذا الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما
زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولاً وعلى المذهب الثانى مهما يكن زيد فمنطلق
اى فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل

فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير الرفع مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل
الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب
مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه
مفعول به للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب
بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم
بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف فى انه مثل المضمر
يكون الواسط بين اما وفائها منصوبة لظهور مثلا كونها مرفوعة لكثرتها حرف
الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا له
اى الامر كما تقول وقد يجئ بعد الطلب لنفى اجابة الطالب كقولك لشخص قال لك
افعل كذا كلا اى لا اجاب الى ذلك وقد جاء اى كلا بمعنى حقاً والمقصود منه
تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقاً
جاز ان يقال انه اسم بنى لكون لفظه كلفظ كلا الذى هو حرف ولمناسبته معناه
لمعناه لانك تردع المخاطب عما تقوله تحقيقاً لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان
بمعنى حقاً ايضاً لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان
فلم يخرجوه بذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم
يلحق الفعل الماضى لتكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلاً كان او
مفعولاً ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم
لان الاصل فى الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فبنيته من اول الامر بسكون هذه
على بناء ما لحقته وحركة تلك على اعراب ما وليته لانها كالجزء الاخير مما يلحقها

فان اى المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير اى فانت مخير بين الحاق تاء
التأنيث به وبين عدمه او فهو على الحاق تاء التأنيث مخير فيه على الحذف والاتصال
وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكر فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث
وههنا من حيث انها من احكام تاء التأنيث واما الحاق علامة التثنية
والجمع اى جمعى المذكر والمؤنث فى مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن
النساء فضعيف لعدم احتياجها اى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه
الى علامة التأنيث لان تأنيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية
والجمع غالبا ظاهر غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضماير لئلا يلزم
الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هى حروف اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال ل
الفاعل وفى شرح الرضى هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف
ضماير وابدال الظاهر منها والفائدة فى مثل هذا الابدال ما مر فى بدل الكل من الكل
او يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الجز منها التنوين فى الاصل
مصدر نونته اى ادخلته نونا فسمى ما به نون الشىء اعنى النون تنوينا اشعارا
بحدوثه وعروضه لان المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه حدثا
وهى فى الاصطلاح نون ساكنة اى بذاتها فلا يضرنا الحركة العارضة مثل
عاد الاولى وهى شاملة لنون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله
تتبع حركة العارض الآخر اى آخر الكلمة فان من او آخر تلك الكلمات لانها
حركات واخرها وانما تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر
من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل الشىء وههنا الحركة متخللة بين آخر

آخر الكلمة والتنوين فان قلت ان اخر الكلمة هى الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة
قلت المتبادر من الآخر الحروف الذى هو بفعل آخر الكلام ليشمل تنوين
الترنم فى الفعل لا ناكيد الفعل فخرج نون التأكيد الخفيفة نحو لنسفعن
التوكيد بالنون فى نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الآخر
تطفلها فى الوجود تطفل العارض والمعروض وليس تنوين انطلق تابعا
لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اى التنوين للتمكن وهو ما يدل على مكنته
الكلمة اى كون الاسم لم يشبه الفعل فاحسن المعتبرين فى منع الصرف نحو زيد وتصور
معنا ما فى غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على
ان مدلوله غير مشتق كوصه اى اسكت سكوتا ما فى وقت ما واما صه
بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين فى نحو احمد وابراهيم
فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشيخ الرضى وانا لا ارى منعا من ان يكون
تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين فى رجل يفيد التنكير ايضا فاذا
جعلت علما تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه
لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ
واذ الى الجملة التى كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين
عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ
وجعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ومررت بكل قائما اى بكل واحد و
امثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر اى لم يكن سمّا فان الالف
والتاء فيه علامة الجمع كما ان الواو وعلامته فى جمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما

يقابل

والتنوين في ذلك فزيد التنوين في آخره للمقابلة وتوهم بعضهم انه للتمكين وخطأ
لانه انما سميت بمقابلة مثل المسلمين فيه نون التنوين ولو كان للتمكين لما ثبت
للمقابلة مع العلمية والتانيث وقد كونه ليحتمل تنوين التنكير لوجوده فيما كان
علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم ... المعنى ولا تنوين الترنم
لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها اشبه
مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق آخر الابيات والمصاريع
لتحسين الانشاد لانه حرف يستعمل بترديد الصوت في الخيشوم وذلك
الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان
كانت في الوقف والكلمات الواقعة فيه اثباتها جائزا بل واقعا كما شهد
من اصحاب الغناء لان محل التغني به انما الآخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله
بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعنى وهو اما ان يلحق القافية
المطلقة وهو ما كان رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف
والواو والياء وسميت هذه حروف الاطلاق لاطلاق الصوت
بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال حرف الاطلاق
كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن * وقولي ان اصبت لقد
اصابن * فروي هذا البيت بالنون وحصل باشباع فتحة الضاد الالف وعوض عن
الالف عند التغني نون التنوين واما ان يلحق القافية المقيدة فهي ما كان
رويها ساكنا سكونا صحيحا كان او غير صحيح سميت هذه مقيدة لتقييد الصوت
بها وامتناع امتداده لانه ليس هناك حركة تحصل من اشباعها حرف الاطلاق

مفازة مغبرة الاطراف

اطلاق لتقييده امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترقن
خالي من المرور
مشتبه الاعلام لماع الخفقن * فروي القافية في هذا البيت القاف
الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركته عند التغني بالفتح او الكسر و
الحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم تنوين
الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين
عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم مخصوص و
ع واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع
لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب
لا بازاء معنى من المعاني فعد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام
الكلمة المعتبرة فيها الوضع تساهل وتسامح واما تنوينات الاخر ففي اعتبار
الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه
موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو
وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه
فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك
قولهم فلان ابن فلان فانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم
او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم يحذف التنوين
من اللفظ والف ابن من الخط لقلة استعمالها ويعلم من قوله موصوفا انه لا
يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن
زيد وحكم الابنة في جميع ما ذكرنا الا حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت ليلا

بالبسن في مثل مقوله لتمند ابنه عافهم سنده، وعند نون التأكيد فان خفيفة ساكنة
لا بها مبنية، والا اجتمع الياءان غير ... مشددة ... مفتوحة لشبهها وخفة
الفتحة مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربانّ والف الجمع اي الف
الفاصلة بين نون جمع المؤنث ونون التأكيد نحو اضربنانّ فانها تكسر
معها لشبهها بنون التثنية وتختص اي نون التأكيد بالفعل المستقبل في
الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربنّ بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام
نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا
فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة
وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الحال والماضي
لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلّت اي نون التأكيد في النفي فلا يقال
زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا لتشبيهه بالنهي
ولزمت اي نون التأكيد في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان القسم محل
التأكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بالاسم منفصلا عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه
بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى زيادة
نون التأكيد وفيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التأكيد
في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصدوا
تأكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود من غيره وما قبلها اي ما قبل نون التأكيد
خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو
المحذوف لالتقاء الساكنين اذ اشترط في التقاء الساكنين على حده

حده اي يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى
او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء
الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة
لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وفتحها
فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا
او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور
يشمل التثنية والجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية
والجمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في التثنية اضربانّ
باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنانّ في جمع المؤنث بزيادة الالف
بعد نون جمع المؤنث وقبل نون التأكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات
ولا تدخلهما اي التثنية والجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء
الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده
ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النونان
الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز
اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب
ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة في حذف
الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال
المعتلة الاواخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى
والجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر

نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي حيث لم يجتمع ضمير
مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز
كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت
في نحو اغزوا الكفار وارموا العرض وكذا اغزن وارمن يا امرأة بحذف اليا كما حذفت
في اغزي الجيش وارمي الارض ونحو تضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمتها مع
المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر اليا المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصل
نحو اخشين كاخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز وهو في الواحد المذكر
نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة ويعني به الف التثنية
تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا
واخشيا ومن ثمة اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز
كالمنفصل قيل هل ترين في هل ترى كما قال ترمان هذا امثال لغير البارز الذي
تحرك لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترون في هل ترون باسقاط نون
الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها في لم تروا القوم هذا امثال ما فيه بارز
يضم لاجل النون وهل ترين في مثل هل ترين باثبات اليا وكسرها كما يقال لم ترى
الناس هذا امثال ما فيه بارز يكسر لاجل النون واغزون عطف على هل ترين
لا على ترين اي ومن ثمة قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في
اغزوا واغزن في اغزوا بحذف الواو والمضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم و
هذه الامثلة وقعت على ترتيب يتم لونها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو
الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه و التنويل

باسقاط النون الواحدة
صح

وان النون المخففة تحذف لك كي اي لالتقائها الساكن المذكور بعدها وفي بعض
النسخ لك كيف اي لالتقائها بالساكن وارد في قوله لا تهين الفقير علك ان
تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن الفقير حذفت النون المخففة لالتقائها الساكن
الكائن بعدها والتنبيه عليها بما قبلها ليدل عليها ولم تكن الواجب الحركة لها
لا تهين وانما لم يحرك كما حركت نون التنوين فرقا بينهما ولانهما تعكس حقا لمرتبة ما
يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم حيث كان الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف
ايضا المخففة في حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا اذا انضم او كسر ما قبلها كما
تحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزوا
واغزي وقلت اغزن واغزن بحذف الواو واليا فاذا وقفت عليهما وجب ان
ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف
لاجله لان التنوين لازم في الاصل والمخففة ليست بلازمة فجعل للازم مزية
بابقاء اثره على ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في
اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا و
اذا انضم او انكسر تحذف كاصبت خيرا واصابني خير واختم لي بالخير اللهم
اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعة شرورنا ضيرا واجعل نوبات
نقايصنا خفية كانت او ثقيلة في مواقف الندامة منقلبة الف اداب
عبوديتك على نهج الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته في محو رخام
الضلال كافية وعن مضرة اسقام الجهالات شافية وعلى اله واصحابه
وعلى من تبعهم من زمرة احبابه قد استراح من كمة الانتهاض لنقل هذا الشرح من

السواد الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه الله سبحانه في

وظايف عبوديته للاعراض عن مطالبة الاعواض والاغراض

ضحوة السبت الحادي عشر من رمضان

منتظم في سلك شهور سنة

سبع وعشرين و

ثمانمائة

والحمد لله

وحده



قال الشيخ الكامل المكمل المحقق محي الدين العربي قدس الله سره رأيت النبي صلى الله عليه وعلى آله واصحابه

في المنام بعد ما قرأ علي تاج الدين ابن الصديق الا ... كتاب التفضيل ... الانبياء عليهم

السلام على الملائكة فقال عم ما تقول في مسئلة التفضيل فقلت انت اعلم

يا رسول الله فقال ... فقلت ان الله ... اني ...

فما حجتي ...

اقتضای نصب مفعولین ایدر / دائما
دکلر اون اوچنجی نوعه کلدی افعال قلوب
هم علمت هم رأیت هم وجدت خالت در هم ظننت هم حسبت هم زعمت فاقهملا

اسم رفع ایدر دمادن فعل مدح وذم اولور نعم وبئس درای جان دخی ساء حبذا

ناقصه کبی در افعال مقارب اول دخی اوتنک کاد کرب بوبیسی دخی عسی

فعل ناقص نوع عاشر در که اون اوچ فعلدر رافع وناصب در انلر نته کیم ما ایله لا
کان صار اصبح امسی واضحی ظل بات مافتئ مادامه ماانفک ولیس ای شها
مابرح مازال هم بونلردن اشتقاق قنده بولنسک هر برین بو حکم اولورانده روا

وبعضا اسماء الافعال بعضا ترفع
نه دور اسماء افعال التی ناصب علیک دونک بد روید جهلا در دخی ها

مفرد واولان نکره تمیز ایدوب نصب ایلیه اول اون بردر که اکا طقسان طقوزدر منتها
کم در رتان که استفهام اولور کا ای خبر ثانث اسم کای رابعی اسم کذا

من متی مهما واین حیثما اذما وما ای انی جزم ایدر شرط ایچون اولوب دائما

العامل
لفظی
معنویة
عامل فی المبتدا
وعامل فی المضارع
قیاسی
سماعی
الفعل والمصدر والفاعل والمفعول والصفة واسم المضاف واسم التام
وهو علی ثلاثة اقسام
عامل من الحروف وهی قسمان
فی الفعل
فی الاسم
فی المفرد
فی الجملة وهی مرفوعها قبل المنصوب او منصوبها قبل المرفوع
عامل
ترفعان الاسم وتنصبان الخبر
الثانی وهی ما ولا المشبهتان بلیس
الاول وهی ستة احرف تنصب الاسم وترفع الخبر
الثانی وهی
الاول
ناصب وهی اربع
وجازم وهی



